جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الابن

إعداد الطالبة

غفران سميح القطاونة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالفتاح الرشدان

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية

جامعة مؤتة، 2006

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة غفران سميح القطاونة الموسومة بـــ:

الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الابن

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **العلاقات الدولية.**

القسم: العلوم السياسية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالفتاح الرشدان		2006/4/19	مشرفاً ورئيسا
د. مخلد المبيضين		2006/4/19	عضواً
د. فوزي تيم		2006/4/19	عضواً
د. على الشرعة		2006/4/19	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. أحمد القطامين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

بعد أن منّ الله علي بإنجاز هذه الرسالة فأن الكلمات قليلة اذا ما فكرت في اهداءها الى اشخاص اهدوني أعز ما لديهم واغلى ما يمكن للانسان ان يحتفظ به مع مرور حياته.

والدي الغالي... قدوتي ومصدر عطائي في مشوار دربي...أطال الله في عمرة.

والدتي الغالية... التي أضاءت لي سراج ليلي الطويل...أدامها الله لنا ذخرا.

اخواني واخواتي الاعزاءالذين وقفوا دوما الى جانبي.

زوجي الغالي ورفيق دربي ... الذي كان لي معينا ومرشدا.

اهدي ثمرة جهدي المتواضع.

غفران سميح القطاونة

شكر وتقدير

بعد أن منّ الله علي بإتمام هذه الدراسة، لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم الشكر والعرفان لأساتذتي الكرام الذين ساهموا في إظهار هذا الدراسة إلى حيز الوجود.

وأخص بالشكر والتقدير والثناء والاحترام الأستاذ الدكتور الفاضل عبد الفتاح الرشدان الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة، وأقدم له عظيم شكري لما بذله من جهد وتوجيهات قيمة وإرشادات كانت معينا لي على إنجاز هذه الدراسة، فجزاه الله خيرا على تحمله ومساندته وتشجيعه لي طوال فترة إعداد هذه الدراسة.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل الدكتور مخلد المبيضين، والدكتور فوزي تيم، و الدكتور علي الشرعة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإثرائها بالملاحظات القيمة، فجزاهم الله خيرا.

وأخيرا أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل شخص ساهم في إبراز هذه الدراسة، واخص بذلك والدي و والدتي وإخوتي الذين كانوا بمثابة الدافعية لي لمواصلة العمل. وإلى زوجي الذي كان لتشجيعه ومساندته الأثر الكبير في إنجاز هذا العمل.

غفران سميح القطاونة

فهرس المحتويات

الموضوع | الصفحة

الملخص

الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس بوش الابن

غفران سميح القطاونة

جامعة مؤتة، 2006

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال إدارة بوش الابن، والربط بين هذه الملامح والأهداف التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها في ضوء المرتكزات التي تعمل من خلالها في هذه المنطقة، وبيان العوامل التي تؤثر في هذه الاستراتيجية، سواء بالإشارة إلى دور المحافظين الجدد، أو ما خلفته أحداث 11 أيلول/سبتمبر من تداعيات على العالم ككل، وعلى منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، بالإضافة إلى توضيح دور جماعات الضغط اليهودية في صياغة الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة، ذلك وحاولت الدراسة بيان انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية على الوطن العربي ومحاولة استشراف الملامح المستقبلية التي قد تبدو في الأفق القريب في ضوء منهج القوة الذي تعمل به الولايات المتحدة من اجل تحقيق مصالحها.

Abstract

The American Strategy toward the Middle East within the president Bush"The son" Presidency

Ghofran Sameeh Qatawneh

Mu'tah University, 2006

The aims of this study were to identify the features of the American strategy toward the Middle East within the president Bush"The son" Presidency, and to join these features with the goals which the United states of America seeks to achieve in the light of the props which it works through in this region, then to clarify the factors that affect this strategy even by mentioning to the role of the new conservatives, or what left by the events of the 11th September affects all over the world, and particularly in the Middle East.

In addition, this study aims to clarify the role of Jewish pressure groups in forming the American strategy toward the area. The study try to clarify the American strategy reflections upon the Arab Countries and trying to recognize the future countenances which seems in the near horizon in the light of the method of power which the United States works through to achieve its interests.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها

1.1خلفية الدراسة

كان للإستراتيجية الأمريكية منذ أن دخلت الولايات المتحدة ميدان الصراع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية دور مهم في تفاعلات العلاقات في منطقة الشرق الأوسط، فقد تدخلت على نحو مباشر في صياغة معادلات التوازن بمختلف المراحل والظروف والأحداث التي شهدتها المنطقة وعملت على تعظيم دورها بشكل يخدم أهدافها الاستراتيجية ومصالحها .

وبسبب الخصائص التي تتميز بها منطقة الشرق الأوسط أصبحت من المناطق الاستراتيجية المهمة في العالم وأكثرها اتصالا بالمصالح الحيوية الدولية، مما أدى إلى تنازع القوى الكبرى، ومرد ذلك ليس الموقع الجغرافي الذي تشغله المنطقة من العالم فحسب، وإنما بسبب الأهداف الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والأمنية التوسعية التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها لكي تحكم سيطرتها على العالم كقطب أوحد يتربع على عرش النظام العالمي.

ولما كانت منطقة الشرق الأوسط وقلبها الوطن العربي من أهم المناطق الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية والجغرافية، فقد أولت السياسة الأمريكية هذه المنطقة العناية الفائقة، واستخدمت-وما زالت- كافة السبل التي تجعل سيطرتها على مقدرات المنطقة وإمكاناتها وموقعها الجغرافي شاملة ومحكمة .

إن المتتبع لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية واستراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية يلحظ أن هذه السياسة مستمرة بمفاهيمها وقيمها ومنطلقاتها ومرتكزاتها الأساسية، إذ أنها تنطلق من استراتيجية التفرد في المنطقة دون منافسة، بحيث تكون سيطرتها على موارد المنطقة وثرواتها وموقعها الاستراتيجي كاملة، وبما يضمن الوصول إلى أهدافها المختلفة وحماية مصالحها المستمرة والدائمة.

وبما أن الدراسة تبحث في توجهات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس بوش "الابن" فإنها ستناقش ملامح هذه الاستراتيجية تجاه المنطقة، ولا سيما بعد الحدث التاريخي الذي شهدته هذه الفترة والمتمثل في أحداث 11 أيلول/سبتمبر وما تركت من تداعيات وآثار على هذه المنطقة بشكل خاص .

2.1مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في التعرف على الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس جورج بوش"الابن"، وذلك من خلال تحليل المرتكزات الأساسية لهذه الاستراتيجية وتحديد الأهداف التي تحكم السياسة الأمريكية تجاه المنطقة وما هو تأثير فكر وتصورات الفريق الرئاسي الحاكم، ومحاولة استشراف انعكاسات هذه الاستراتيجية على مستقبل المنطقة وكيف ستكون هذه الاستراتيجية في المدى المنظور.

ومن هنا فإن هذه الدراسة ستحاول الإجابة عن التساؤل التالي:

ما هي طبيعة وملامح الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس بوش "الابن" ؟ وما هي انعكاسات هذه الاستراتيجية على مستقبل المنطقة؟

3.1أهمية الدراسة:

لقد أصبح للدراسات الاستراتيجية مكانة خاصة عي علم العلاقات الدولية، ولا سيما في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. وتنبع أهمية دراسة الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط في عهد الرئيس بوش "الابن" من مجموعة من الأسباب التي تشكل حجر الأساس في هذه الدراسة، انطلاقا من تركيزها على محورين مهمين هما: منطقة الشرق الأوسط وما لها من خصوصية عالمية كبيرة ، والولايات المتحدة الأمريكية التي تشكل القوة العظمى في العالم والقطب الأوحد في النظام العالمي الجديد .

وفي ضوء ما سبق يمكن تقسيم أهمية الدراسة إلى : أهمية علمية وأخرى عملية، على النحو التالي:

أ- **الأهمية العلمية:** تنبع أهمية الدراسة من محاولة تحليل وتفسير الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وخاصة في ضوء الاهتمام المتزايد بموضوع الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم وبالذات منطقة الشرق الأوسط، ذلك لأنها من المناطق الحيوية التي تشهد الكثير من التطورات السياسية، والتي طالما كانت محور الاهتمام العالمي والإقليمي،فالكثير من الأحداث التي يشهدها إقليم الشرق الأوسط على اختلاف مناطقه، والتي تستقطب الاهتمام الدولي في المحاور السياسية لهذه المنطقة،وخاصة في الوقت الراهن، كما هو الحال بالنسبة للملف النووي الإيراني، والملف العراقي، والملف السوري، والأوضاع اللبنانية، بالإضافة إلى المستجدات التي تتعلق بالقضية الفلسطينية، خاصة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية،...

إن الأدبيات على كثرتها لم تعالج الموضوع بالشكل الذي يبين حجم المخاطر الحقيقية التي تهدد المنطقة ومستقبلها، بسبب التسارع الكبير للأحداث التي تجري على الساحة العالمية، والإقليمية. وذلك من خلال قراءة نقدية شاملة للأدبيات.

ب-**الأهمية العملية:** تكمن في كونها تتناول موضوع الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وتحاول تحليل المخطط الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، من خلال إيضاح الأهداف والمصالح التي تسعى الاستراتيجية الأمريكية إلى تحقيقها، والمرتكزات التي تجعل الولايات المتحدة منها الأسس التي تعمل بها هذه الاستراتيجية، بالإضافة إلى بيان العوامل المؤثرة في صياغتها، مع توضيح دور العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في هذه الاستراتيجية الأمريكية، ومحاولة استشراف مستقبل هذه الاستراتيجية في المرحلة القادمة، ومدى انعكاساتها على الوطن العربي.

4.1أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

1. تحديد ملامح الاستراتيجية الأمريكية لا سيما السياسية والأمنية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وعلاقة ذلك بالأهداف الأمريكية في المنطقة وبيان مقوماتها ووسائل تنفيذها خلال إدارة الرئيس بوش "الابن".
2. التعرف على الأسس والمرتكزات الأساسية للاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وتوضيح تصور إدارة الرئيس بوش الابن بخصوص هذه الاستراتيجية .

3. توضيح طبيعة العلاقة التي تربط الولايات المتحدة الأمريكية بجماعات الضغط اليهودية، ومدى انعكاس هذه العلاقة على طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط وكيفية تنفيذها.
4. محاولة استشراف مستقبل الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساتها على الوطن العربي بشكل خاص

الفصل الثاني
الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2الإطار النظري

إن الإطار النظري والذي تدور حوله هذه الدراسة والخاصة بتناول موضوع الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس بوش الابن، سيعتمد نظرية القوة في العلاقات الدولية، وذلك لأنها من أكثر النظريات ملاءمة لطبيعة الدراسة، في محاولة لتحليل هذه الاستراتيجية وأهدافها ووسائل تطبيقها والعوامل المؤثرة فيها من منظور القوة وتحقيق المصلحة.

ومن هنا يمكن تعريف نظرية القوة على أنها: تلك النظرية التي تبحث في تفسير السلوك الدولي من خلال الدافع إلى الحصول على القوة وتحريكها في اتجاه التأثير في الآخرين، وصولا للأهداف النهائية التي تحددها الدولة لنفسها، بالإضافة إلى دافع الطبيعة التي تتحكم فيها نزعات غريزية كامنة، وهي نزعات القوة والرغبة في إخضاع الآخرين والتسلط عليهم، كنوع من السلوك الهادف إلى إثبات الذات، وتأمين المقدرة على البقاء والاستمرار في مواجهة كل أشكال التهديد والتحدي الخارجي.(مقلد، 1982،ص50)

1.1.2 الأسباب التي دعت إلى استخدام النظرية:

تعتبر هذه النظرية منهجا علميا يقدم مجموعة من المفاهيم التي تمكن من التعرف على متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى أنها تأخذ الدولة محورا لتحليلاتها، وهي هنا الولايات المتحدة، وتنظر إليها على أنها النواة الأساسية في السلوك الدولي وحجر الزاوية في النظام الدولي كله.

إن الأسباب التي دعت إلى استخدام هذا النظرية تكمن في المزايا التي تتمتع بها، ذلك أن: القوة التي تعنيها تحليلات النظرية الواقعية هي القوة القومية بمفهومها الشامل بمختلف عناصرها ومكوناتها المادية وغير المادية، بالإضافة إلى أن هذه النظرية تعتبر أن النظام الدولي يتكون في صميمه من دول مستقلة ذات سيادة لا

تعترف بوجود سلطة أعلى منها، وهي تعمل على تأمين مصالحها القومية سواء كان بالتفاوض أو بالقتال.

ومن التعريف السابق لنظرية القوة تتكشف وبوضوح الأسباب التي دعت إلى استخدام هذه النظرية، والاستعانة بها لتفسير السلوك الأمريكي تجاه الشرق الأوسط، من خلال الدوافع التي تحرك الولايات المتحدة من اجل الوصول إلى أهدافها ومصالحها، والتي ترسمها لنفسها وتسعى بكل قوتها إلى تحقيقها، بالإضافة إلى نزعات القوة التي تمتلكها الروح الأمريكية ، والتي تتزايد مع رغباتها الجامحة في إبقاء الدور القيادي الذي تلعبه وترغب-وبشدة- في الحفاظ عليه، كي تبقى المتربعة الوحيدة على عرش النظام العالمي،(Ikenberry/September//October/2002) ومحاولاتها الحثيثة لتأمين كافة المقدرات التي تضمن لها البقاء والاستمرار، وتفسر جهودها في مواجهة أشكال التهديد التي تحاول كافة الخطب الرئاسية التأكيد عليها، كخطر أسلحة الدمار الشامل، وخطر الإرهاب، وخطر سيطرة الدول المعادية لسياساتها ومصالحها في المنطقة.

2.1.2 مقولات النظرية:

تتحدد معظم مقولات هذه النظرية بما يراه هانس مورجانثو، الذي تقترن نظرية القوة باسمه اكثر من أي مفكر واقعي آخر،بالإضافة إلى بعض مقولات المفكرين الآخرين الذين تناولوا الحديث عن نظرية القوة. ومن هذه المقولات التي تفيد موضوع الدراسة محل البحث: (مقلد، 1982،ص51)

1. يشير مورجانثو إلى أن السياسة الدولية هي صراع على القوة بغض النظر عن أهدافها النهائية البعيدة، والقوة السياسية في تصوره هي المقدرة على السيطرة على تفكير ومسلك الآخرين، أو بتعبيره:

" إن القوة السياسية هي علاقة نفسية بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم،فهي تمنح الأولين سيطرة على بعض ما يقوم به الآخرون من أعمال عن طريق النفوذ الذي يملكونه على عقولهم، وقد يمارس هذا النفوذ بأسلوب الأمر، أو التهديد، أو الإقناع، أو بمزيج من بعض تلك الوسائل معا." (مقلد، 1982،ص51)

2. كما يقول مورجانثو أيضا: "ليست السياسات الداخلية والدولية إلا مظهرين مختلفين لظاهرة واحدة هي الصراع من اجل القوة، وتختلف أعراضهما في المجالين كنتيجة لاختلاف الأوضاع الأخلاقية والسياسية والاجتماعية التي توجد في كل منهما".
3. يشير نيكولاس سبيكمان أيضا إلا أن تأمين القدرة على البقاء والاستمرار يرتهن أساسا بالقوة التي تعنى في التحليل الأخير المقدرة على تحريك الآخرين في الاتجاه المطلوب.
4. أما فردريك شومان فيرى أن المبادئ الأخلاقية لا قيمة لها إلا إذا توافقت مع قوة الدولة ولم تمثل عبئا عليها، أو عائقا في سبيل تدعيمها وتنميتها.

3.1.2 كيفية توظيف النظرية في الدراسة:

سيتم توظيف نظرية القوة في هذه الدراسة من خلال تحليل السلوك الاستراتيجي الأمريكي تجاه منطقة الشرق الأوسط، من حيث توضيح ملامح هذه الاستراتيجية بدراسة الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها في ضوء المصالح الحيوية التي تشكل أحد أهم الركائز التي تجعل من منطقة الشرق الأوسط المنطقة القلب في العالم، لما تتمتع به من ميزات استراتيجية، بالإضافة إلى اختصاص هذه الدراسة بمجموعة من المباحث التي تتناول سلوكيات الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط.

2.2 منهجية الدراسة

تكتسب قضايا المنهج في حقل العلوم السياسية أهمية كبيرة إلى الحد الذي يمكن القول معه أن العلم بمنهجه وليس بموضوعه (عبد الرحمن، 1998،ص16)، وبناء على أهمية استخدام المنهج العلمي فقد تم اختيار منهج دراسة الحالة بالإضافة إلى المنهج التحليلي، وذلك لان الدراسة تتناول موضوع الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس بوش الابن، وبذلك فهي تعنى بدراسة

حالة معينة تدور حول طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، كما أن الدراسة محل البحث تتناول الأهداف التي تسعى الولايات الأمريكية إلى تحقيقها، والمرتكزات التي وضعتها الاستراتيجية الأمريكية لنفسها لتمضي من خلالها في تسيير سياساتها تجاه المنطقة، والعوامل المؤثرة بهذه الاستراتيجية خلال الفترة الزمنية للدراسة والتي تختص بإدارة الرئيس بوش الابن، والمتعلقة بأحداث أيلول/ سبتمبر، ودور المحافظين الجدد وجماعات الضغط اليهودية في التأثير على صياغة الاستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط، بالإضافة إلى تناولها الحديث عن الوطن العربي والانعكاسات المستقبلية لهذه الاستراتيجية ؛ وبذلك فان منهج دراسة الحالة والخاص بدراسة طبيعة مفردات البحث بكافة جوانبه وحالاته الخاصة هو المنهج الأمثل.

كما ان الاعتماد على المنهج التحليلي له من الأهمية الكثير ، ذلك أن كافة محاور الدراسة –سابقة الذكر– تحتاج إلى الكثير من التحليل من اجل تعزيز دراسة حالة الاستراتيجية الأمريكية الموجهة نحو الشرق الأوسط، من خلال تحليل وتفسير طبيعة كل هدف من أهداف الاستراتيجية الأمريكية، وبيان اثر كل عامل من العوامل المؤثرة على صياغة الاستراتيجية الأمريكية، ناهيك عن تحليل طبيعة وانعكاسات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي.

2.3 فرضيات الدراسة

تنطلق هذه الدراسة من الفرضية الرئيسية التالية:

هناك علاقة بين الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والدوافع والأهداف التي تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها في المنطقة.

الفرضيات الفرعية:

1. إن لجماعات الضغط اليهودية دورا مؤثرا في صياغة الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

2. إن لفكر الإدارة الأمريكية والمحافظين الجدد دورا فعالا في قرارات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.

3. هناك علاقة بين الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط وأحداث 11 أيلول.

4.2الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات تناولت الاستراتيجية الأمريكية ، بعضها بحث الاستراتيجية الأمريكية في العالم ككل ، و بعضها عالج موضوع الاستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وبعضها جاءت دراسته متخصصة في الوطن العربي، والبعض الآخر اهتم بدراسة منطقة الخليج ، وكان ذلك عبر حقب زمنية متفاوتة . ولا شك انه لجميع هذه الدراسات أهمية كبيرة في رفد هذه الدراسة.

ولذا فإن معظم الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإستراتيجية الأمريكية تبحث بجزئية محددة لا تتجاوز حدودها موضوع الدراسة الكلية ، ذلك أنها اقتصرت على موضوع الإستراتيجية الأمريكية في إحدى محاور منطقة الشرق الأوسط، تجاه الوطن العربي، أو تجاه منطقة الخليج ، أو أنها دراسات اهتمت بمنطقة الشرق الأوسط في مراحل تاريخية سابقة . من أهم الدراسات السابقة في هذا المجال:

1-دراسة علاء سالم بعنوان: إدارة بوش (الابن) والشرق الأوسط ، أبعاد التحولات في النظرة الإستراتيجية الأمريكية، فبراير 2001.

تحدث الباحث في هذه الدراسة عن فريق السياسة الخارجية الأمريكية والتوجهات العقائدية لهذا الفريق ، كما تناول موضوع التوافق الأمريكي الإسرائيلي تجاه الشرق الأوسط والدوافع الإستراتيجية التي بلورت التحول في سلم أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة ، كما أنها تناولت عملية الترويج للمعادلة الإقليمية الجديدة برئاسة كولن باول ، والتيارات المتجسدة لمقولات الخط المحافظ (التيار الأقرب عقائديا إلى الواقعية السياسية)، كما أنها عرضت الموقف العراقي والأردني والسوري ومحاولات تجنب الصدام مع الإدارة الأمريكية .

2-دراسة محمد شحات عبد الغني بعنوان: الخليج ولإدارة الأمريكية الجديدة بعد مرور تسعة أشهر من حكم بوش ، خريف 2001.

تحدث الباحث في هذه الدراسة عن تطور الدور الأمريكي في الخليج ، ودور الحزب الجمهوري في رسم السياسات الأمريكية ، وتناول رؤية بوش الابن لقضايا الخليج (العراق ، إيران ، أمن الخليج والنفط) خلال حملته الانتخابية، في محاولة لقراءة الركائز التي تنطلق منها السياسة الأمريكية والأسس الجديدة للإدارة الحالية ، والعلاقات المصلحية للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج.

3-دراسة عبد الستار قاسم بعنوان: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاسها على العرب.

تحدث الباحث في هذه الدراسة عن الإستراتيجية الأمريكية والمهام التي تسعى الإدارة الجديدة إلى تحقيقها ، ومتطلبات النجاح لهذه الفترة من الحكم ، كما أنه يوضح الحالة الداخلية الأمريكية ، ويركز في ثنايا الدراسة على الإستراتيجية الأمريكية في الوطن العربي والنقاط الرئيسة التي تلخص السياسة الخارجية الأمريكية في المنطقة العربية الإسلامية ، كما أن الدراسة تتناول التحول الأمريكي تجاه قضية الشرق الأوسط " القضية الفلسطينية " ومبادرة خارطة الطريق ومحاولات الإصلاح في المؤسسات الفلسطينية ، كما أنها تناولت الحديث عن الغزو الأمريكي للعراق والخيارات الأمريكية المحتملة للتعامل مع وجودها هناك .

4-دراسة جمال مصطفى السلطان بعنوان: الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط (1979 – 2000)، 2002.

تحدث الباحث في هذه الدراسة عن تطور الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وتناول أيضا البحث في أهداف ووسائل وأساليب الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، كما أنه تناول البحث في الإستراتيجية الأمريكية في ظل المتغيرات الدولية الجديدة (1990-2000) ، وأبرز الباحث حرب الخليج الثانية والتسوية العربية الإسرائيلية كنماذج تطبيقية للخطط الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ، وعرض الباحث في دراسته مرتكزات الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط من خلال البحث في دور إسرائيل ومصر ودول الخليج العربي

وتركيا وإيران في الإستراتيجية الأمريكية، ومستقبل الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة .

أما هذه الدراسة فلقد جاءت لتتحدث عن الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارة الرئيس بوش الابن، فبالإضافة لما لموقع الشرق الأوسط من أهمية عالية؛ بحكم الموقع الجيوسياسي، حيث تقع هذه المنطقة في قلب العالم، وتعد جسر الاتصال بين كافة أجزائه ، وبحكم احتوائها على عصب الاقتصاديات العالمية ،ومحط التنافسات الدولية وصراعات القوى عبر العصور، ومركز الاستثمارات الأجنبية ،والسوق الاستهلاكية الضخمة، وأحد أهم محاور الاستقطاب في الإستراتيجيات الدولية للقوى العظمى، فإن فترة وصول الرئيس إلى سدة الحكم في البيت الأبيض كان لها من الأهمية الكثير؛ ذلك لما يعتري هذه الفترة من مميزات تخص ديناميكية المرحلة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط منذ تولي بوش الابن الحكم ، والمرتكزات الإستراتيجية التي تحكم السياسة الأمريكية تجاه هذه المنطقة ، ناهيك عن أنها الفترة التي تعكس رؤية استراتيجية واضحة ومتماسكة تختص بها الإدارة الحالية كانعكاس للتوجه العقائدي لهذه الإدارة، كما أنها ستحاول تسليط الضوء على انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية خلال هذه الفترة من الحكم على الوطن العربي، وتسعى إلى إبراز دور العلاقات الإسرائيلية الأمريكية في صياغة الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وكذلك دور فكر الإدارة الأمريكية والمحافظين الجدد في قرارات السياسة الخارجية تجاه منطقة الشرق الأوسط، كما أنها ستحول استشراف مستقبل هذه الاستراتيجية وابعادها تجاه المنطقة.

الفصل الثالث

ملامح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في إدارة بوش الابن

تتركز ملامح الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مجموعة الأهداف التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها، في ضوء المصالح الحيوية التي تمتاز بها منطقة الشرق الأوسط وتحقق للولايات المتحدة مآربها.

وفي ضوء هذه الأهداف والمصالح فقد وضعت الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط مجموعة من المرتكزات التي حددت من خلالها الصورة التي ستكون عليها هذه الاستراتيجية، وذلك من خلال صياغة هذه المرتكزات في ضوء محددات تعلن الولايات المتحدة أنها تعمل من اجل تحقيقها، وذلك بما يخدم مصالحها، ويثري العملية السياسية التي يعمل من خلالها الرئيس بوش الابن.

1.3 أهداف ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة

يرى هنري كيسنجر أن المصالح الوطنية الأساسية هي المحور الذي تدور حوله السياسة الخارجية، ويجب أن يتحرى هذا التحديد اعتبارات الواقعية. ويقول " إن إدراكا ومفهوما عاقلا ومتوازنا لمصالح الولايات المتحدة في العالم يجب أن يأخذ في حسابه بقدر الإمكان الآمال العامة في العالم كله والتي ترنو إلى الاستقرار وإلى التطور السلمي وهنا يجب أن نحدد ما الذي تمليه علينا مصلحتنا؟ وما الذي يجب أن نحققه"؟ (كيسنجر،1974،ص79)

إن الاستراتيجية الأمريكية تقوم على القوة المرتبطة بتحقيق المصالح، إذ ما زالت الولايات المتحدة الأمريكية متمسكة بنظرية القوة والتي تقول بأن المصالح لا تتحقق بمعزل عن القوة، وأن القوة يجب أن تبقى حاضرة إذا أرادت الدولة أن تضمن نجاح سياستها الخارجية، ولذلك فإن القوة الداعمة للمصلحة هي إحدى أهم النقاط التي تحكم الاستراتيجية الأمريكية.

لقد تأكدت صورة الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الدولية الأولى في العالم بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، هذا الموقع الفريد الذي اتخذته السيطرة الأمريكية على النظام الدولي منحها الفرصة الذهبية لتحقيق أهدافها وتأمين مصالحها بما يضمن لها الحفاظ على مكانتها في قمة الهرم العالمي.

ولذلك فإن الهدف الأسمى للاستراتيجية الأمريكية في العالم هو تثبيت وتعزيز دور القطبية الأحادية بمختلف الوسائل. جاء في الصياغة الخطابية الرسمية لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكية (NSS) : " إن قواتنا يجب أن تكون قوية بما فيه الكفاية لثني الخصوم المحتملين عن مواصلة بناء قوة عسكرية بأمل مضاهاة القوة الأميركية أو تجاوزها"(White House,2002).

يصف جون ايكنبري، الخبير المعروف في الشؤون الدولية، هذا الإعلان بأنه: "استراتيجية كبرى تنطلق من الالتزام الجوهري بالمحافظة على عالم أحادي القطبية لا مكان فيه لند مزاحم للولايات المتحدة، وهذه حالة من المفروض أن تكون دائمة، بحيث يتعذر على أية دولة أو مجموعة من الدول أن تتحدى في أي وقت الولايات المتحدة كزعيم للكون، يبسط حمايته وينفذ إرادته بالقوة، ومن شأن هذه المقاربة أن تجعل المعايير الدولية الخاصة بالدفاع عن النفس- المكرسة في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة - (والتي تعنى فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، وتنص على أنه: ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء "الأمم المتحدة" وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا، ولا تؤثر تلك التدابير بأي حال فيما للمجلس -بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق- من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه)- عديمة المعنى.

ويردف ايكنبري قائلا" إن الاستراتيجية الإمبريالية الكبرى الجديدة هذه تقدم لنا الولايات المتحدة بوصفها دولة تصحيحية تسعى إلى استغلال مزاياها الآنية إلى خلق نظام عالمي تتولى بمقتضاه إدارة الأمور".(تشومسكي،2004، ص19)

إن كافة الأهداف والمصالح التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها تنبع من الهدف الرئيسي الأول وهو ضمان وتأكيد الهيمنة الأميركية على العالم بأسره، وبذلك تبدو المصالح التي تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقها في منطقة الشرق الأوسط تتمركز في هذا الهدف الأسمى، وتتعلق الخيارات الحقيقية بالكيفية التي يجب عليها أن تمارس هيمنتها وفقها، وإلى أي أهداف نهائية ينبغي تكريسها.

وهذه الأهداف والمصالح قد تكون استراتيجية،اقتصادية، عسكرية، سياسية. ولكن وبالنسبة للشرق الأوسط فإن الاستراتيجية الأميركية تتركز في دوائر متداخلة ومكملة لبعضها، ويمكن رصد تلك المصالح بالمضامين التالية:

أولا: تأمين منابع وإمدادات النفط

يعد تأمين منابع وإمدادات النفط هو أول أهداف الولايات المتحدة بالمنطقة، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإن الولايات المتحدة مزجت في تحركاتها الإقليمية بين آليات التحرك الاقتصادي والسياسي والعسكري.

إذ تكمن أهمية نفط الشرق الأوسط في وفرة الاحتياطات في المنطقة ورخص كلف الاستكشاف والإنتاج وقرب الحقول من موانئ التصدير وانفتاح المنطقة في النصف الأول من القرن العشرين على الشركات الأجنبية- التي استطاعت الحصول على عقود مغرية- كما أن هذا النفط له خصوصية في تزويد 40% من الطاقة العالمية، ذلك إن ثلثي الاحتياط النفطي العالمي موجود في هذه المنطقة.

إن تأمين منابع وإمدادات النفط يعد مصلحة حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، حيث إنها تعتمد وباضطراد على واردات النفط، وهي مصلحة ترتبط مباشرة بالكيان الأميركي ككل بنيانيا ووظيفيا.

إن منطقة الخليج لعربي، قلب الشرق الأوسط، تضم الدول الخمس الأولى في العالم على صعيد إنتاج النفط واحتياطاته، بحيث تسيطر هذه الدول على 4% من الإنتاج العالمي، و30% من صادراته، وتحتوي على ما يقرب من 65% من الاحتياطات المؤكدة على مستوى العالم ككل.(Renner, January 2003)

لقد أشارت وثيقة " السياسة القومية للطاقة"(National Energy Policy), التي قام بإعدادها فريق يرأسه النائب الحالي للرئيس الأمريكي ديك تشيني، إلى "أن منطقة الخليج العربي ستستحوذ على 54%-67% من واردات النفط العالمية في العام 2020، ومن ثم فإن منتجي النفط في الخليج سيبقون ذوي موقع مركزي بشأن الأمن العالمي على صعيد النفط".(www.energy.gov/engine)

ويقول التقرير الصادر عن معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى في شباط 2001 تحت عنوان: " مصلحة أمريكا استقرار الشرق الأوسط ومنع انفجار الحرب الإقليمية فيها" إن الهدف الأساسي للولايات المتحدة هو الحفاظ على الاستقرار تجنبا للانفجارات التي يؤدي توسعها إلى إدارة الأزمات وليس حلها، وذلك خدمة لأهدافها الاستراتيجية، التي من بينها، حماية المصالح الحيوية في الشرق الأوسط وتأمين تدفق موارد الطاقة بحرية وبشكل مستمر.(المعد، 2001، ص98).

وثمة اعتقاد أمريكي بأن الوفرة المالية المستمدة من عوائد النفط يمكن أن توفر لبعض الدول بالمنطقة الفرصة لإمكانية تطوير برامجها لتملك أسلحة الدمار الشامل وبعض الأسلحة بشقيها التقليدي وغير التقليدي، ودليل ذلك محاولة الولايات المتحدة في أزمة الخليج الثانية منع القوات العراقية من تخفيض إنتاجه النفطي، وإقناع دول الأوبك الحفاظ على رفع سعر النفط لمستويات قياسية ترضاها الإدارة الأمريكية.

وقد أتى هذا التدخل تطبيقا لمبدأ كارتر الشهير في الاستراتيجية الأميركية تجاه منطقة الخليج الداعي إلى: " أن أية قوة تحاول السيطرة على منطقة الخليج

تعتبر عدوانا على المصالح الأمريكية، وسوف تضطر الولايات المتحدة إلى استخدام مختلف الوسائل بما فيها القوة العسكرية".(تقديرات استراتيجية،2000).

والدليل الحي على اتباع هذا المبدأ الغزو الأميركي على العراق، بما يشمل من دوافع نفطية أميركية، تمثل هذه الدوافع العامل المحوري في هذه الحملة العسكرية، التي تتمثل بما يلي : (العناني،2003)

1.الاحتياجات النفطية الأميركية: والتي تؤكد استهلاك الولايات المتحدة ما يقرب من 25% من الإنتاج العالمي للنفط واستيرادها ثلثي هذا الاستهلاك، إذ إن اغلب الواردات الأميركية من منطقة الشرق الأوسط، وهذا ما يجعل المنطقة في بؤرة اهتمام السياسة الخارجية الأميركية.

يقول الجنرال انتوني زيني- قائد القوات المركزية الأمريكية عام 1999- " إن منطقة الخليج وما تحويه من كميات هائلة من احتياطات النفط تجعل من الضروري أن تحتفظ الولايات المتحدة بحرية التدخل في الإقليم والاستفادة من هذه الثروة النفطية الهائلة".

2.مصالح الشركات الأمريكية: إذ تتربع شركتي اكسون موبيل وشيفرون تكساسو الأمريكيتين على رأس قائمة الشركات العالمية الكبرى التي تسيطر على السوق العالمي للنفط.

إذ تعتبر اكسون موبيل الأكبر بين الشركات البترولية العملاقة، إذ تبلغ أصولها 143 مليار دولار وعائداتها 192 مليار دولار(مجلةFortuneالأميركية، 2002)، وبذلك تحتل الولايات المتحدة المرتبة الأولى في الصناعات النفطية بالإضافة إلى امتلاك هذه الشركات حوالي ¾ الإنتاج النفطي العراقي قبل تأميم شركة البترول العراقي عام 1972.

ولذلك تكمن الرغبة القوية لدى الشركات الأمريكية والبريطانية في حرمان الشركات المنافسة لها في صناعة النفط من الانفراد بالبترول العراقي. يقول كينيث دير- المدير التنفيذي لشركة شيفرون عام 1998-" إن العراق يمتلك احتياطات هائلة من النفط وأتمنى أن يكون لشركة شيفرون حرية الولوج لهذا البلد والاستفادة من ثرواته النفطية".(موقعchevrontexaco،1998)

3. التحكم في أسعار النفط: إن تحكم الإدارة الأمريكية في أسعار النفط يمكنها من الحد من سيطرة دول الأوبك في تحديد الأسعار خاصة بعد توتر العلاقات المتبادلة أبان أحداث أيلول/سبتمبر، بالإضافة إلى أن غزو الولايات المتحدة للعراق قد يدفعها إلى خفض سعر البرميل بما يقارب 10 دولارات وبالتالي تحقيق المكاسب الخيالية.

إن الولايات المتحدة تسعى جاهدة للحفاظ على أدنى مستوى لأسعار لنفط؛ إذ تشير التقديرات إلى أن تكلفة استخراج برميل النفط في العراق وفي منطقة الخليج تتراوح ما بين دولار ودولار ونصف في حين تصل إلى 12 دولار في أمريكا الشمالية و18 دولار في أمريكا الجنوبية.

4. التحكم في المصالح الاقتصادية للقوى الكبرى: إن التحكم في أسعار النفط في السوق العالمي بالإضافة إلى التحكم في هبوطه سيحقق لكبرى القوى الاقتصادية في العالم الخسائر الهائلة، كما هو الحال مع الصين واليابان وفرنسا وروسيا، إذ يشكل النفط النسبة الأكبر من إمدادات الطاقة في هذه الدول، بالإضافة إلى اعتمادها على منطقة الشرق الأوسط في تأمين احتياجاتها من البترول كما هو الحال مع اليابان التي تستورد 85% من نفطها من الشرق الأوسط، والصين التي تستورد 60% من نفطها من الشرق الأوسط.

إن الفرضية التي تقول بأن الهدف الجوهري للغزو الأمريكي على العراق تتمثل في الحرص على الموارد النفطية العراقية الضخمة، بكل ما تعنيه للولايات المتحدة الأمريكية من أهمية استراتيجية على الصعيدين الداخلي والخارجي، لا يعني بأن هذا الغزو يقف على هذا السبب بعينه، ذلك أن الاستراتيجية الأمريكية لا تكتفي بقصد واحد دون غيره لتأمين مصالحها الحيوية.

ولذلك فإن الأمر المؤكد أن المخططين الأمريكيين ،بقيادة بوش الابن، يعتزمون إقامة دولة عميلة في العراق، تتمتع بأشكال ديمقراطية، حتى ولو لأغراض الدعاية، تشرف من خلالها على استراتيجيتها الموجهة نحو المنطقة العربية والشرق الأوسط. ناهيك عن أن وجود قوات الاحتلال الأمريكي في العراق يمنحها حق الاحتفاظ بقواعد عسكرية،هي أول قواعد عسكرية أمريكية ثابتة داخل

قلب احتياطيات الطاقة الرئيسية في العالم. بالإضافة إلى أن قوات الاحتلال الأمريكي تفرض على العراق برنامجا اقتصاديا لا يمكن أبدا لأي بلد ذي سيادة أن يقبله،ذلك أنها في النهاية تضمن أن تستولي على الاقتصاد العراقي مؤسسات وبنوك غربية(معظمها أمريكي).(تشومسكي،2004).

أما التساؤل الأكبر الآن في توضيح أهمية هدف تأمين منابع النفط، كهدف حيوي وأساسي للإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، يكمن في طرح الرئيس الأمريكي خطته الجديدة للطاقة البديلة واقتراحه خفض الواردات النفطية من الشرق الأوسط بأكثر من 75% بحلول عام 2025، التي تضمنها خطابه عن حال الاتحاد أواخر شهر كانون الثاني 2006، متحدثا عن إدمان الولايات المتحدة للنفط المستورد من الشرق الأوسط. على الرغم من أنها ليست بالخطة الجديدة، فقد تضمنت خطب كل من الرئيس ريتشارد نيكسون عام 1971، والرئيس جيمي كارتر عام 1979 الحديث عن موضوع الطاقة البديلة،(صحيفة الشرق القطرية 2006/2/13)،بالإضافة إلى أن إدارة بوش الابن التي تتحدث عن الطاقة البديلة وخفض الواردات النفطية من الشرق الأوسط، قد أنفقت ومنذ بداية توليه الرئاسة اكثر من 10 مليارات دولار لتطوير مصادر بديلة وارخص للطاقة، في حين بقي اعتماد الولايات المتحدة على النفط الأجنبي في تزايد، فحجم الواردات لنفطية إلى السوق الأمريكية يبلغ 13.6 مليون برميل يوميا، في الوقت الذي يتوقع فيه ارتفاع الطلب الأمريكي على النفط إلى 20.91 مليون برميل يوميا؛ بسبب تكاليف الإنتاج العالمية ووصول غالبية المصافي إلى طاقتها الإنتاجية القصوى.(صحيفة الرياض السعودية 2006/2/13)

ثانيا: ضمان أمن إسرائيل

إن إعلان ترومان عام 1947 تأييد الولايات المتحدة للدولة العبرية ، ثبت المكانة والنفوذ الذي ستحظى به إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط بالدعم الأمريكي الذي يرى إسرائيل رصيدا استراتيجيا في منطقة يسودها الاضطراب، وأنها القوة القادرة التي يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليها والارتباط معها بعلاقة شراكة استراتيجية.

إن هذا الهدف يعتبر مصلحة حيوية فضلا عن الالتزام السياسي والأخلاقي القائم بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل.

إن إسرائيل- وبتأييد شامل وعلني من الولايات المتحدة- قد خرجت ليس فقط كدولة معترف بها من الفلسطينيين والدول العربية بل كقوة إقليمية متفوقة وذات قدرات عسكرية وتكنولوجية تقف بين المستويات المتقدمة في العالم.

إن الدعم الأمريكي لإسرائيل يزداد رسوخا في ظل الظروف الحالية التي تشهد اختلالا غير مسبوق في ميزان القوى بين العرب وإسرائيل وغيابا ملحوظا لتأثير القوى العربية على صانع القرار الأمريكي إزاء الشرق الأوسط.

وتتجلى الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط بوضوح لخدمة هذا الهدف وذلك من خلال مواقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي في كافة مراحله وتطوراته المختلفة؛ حيث يحكمها من ناحية الالتزام المطلق بأمن إسرائيل والالتزام بضمان التفوق العسكري النوعي لإسرائيل على كل جيرانها العرب من ناحية أخرى. وهذه الالتزامات التي تؤكدها باستمرار وتنفذها كل الإدارات الأمريكية. وفي إطار الالتزامات الثابتة تجاه إسرائيل عملت الإدارات الأمريكية المختلفة وعلى مستويات متعددة على أن تقدم نفسها كشريك في محاولات التوصل إلى تسوية سياسية للصراع العربي- الإسرائيلي بصورة متوازية مع التأييد العسكري والشامل لإسرائيل.

هذا وبالإضافة إلى هذين الهدفين الأساسيين للاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط فإنه يمكن، ومن وجهة النظر الأمريكية، تحديد الأهداف التالية التي تسعى الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن إلى تحقيقها، بل تجعل منها أهدافا معلنة لسياستها تجاه الشرق الأوسط، وهي:

1. محاربة الإرهاب وشبكاته ومنظماته وقواعده والدول التي تؤويه: إذ أصبح الإرهاب المعيار الذي يحدد أولوياتها وعلاقاتها بدول العالم؛ذلك لتضمن تحقيق مصالحها في تثبيت مكانتها في منطقة الشرق الأوسط وتصفية القضايا العالقة التي تهدد مصالح حلفائها كتسوية القضية الفلسطينية وتصفية المقاومة من خلال اجتثاث كوادرها وقياداتها وجذورها وإدراج الحركات القائمة

عليها(كحماس والجهاد الإسلامي وفتح) في قائمة المنظمات الإرهابية- كما هو الحال بالنسبة للدول التي تحاول الولايات الأمريكية أن تفرض عليها سياساتها وتخضعها لحكمها وتمنع تمردها بما يضمن لها التبعية السياسية وخاصة الدول العربية.

إن تبني الحركات الإسلامية خط مناقض للمصالح الأمريكية في المنطقة يدفع الولايات المتحدة على استعدائها ومحاربتها بكافة الوسائل المتاحة باعتبارها في نظر الولايات المتحدة حركات إرهابية تسعى إلى قلب المعادلات السياسية في المنطقة وتصفية النفوذ الأمريكي ومن هذا المنطلق يمكن تفسير الهجمة الشرسة التي تتعرض لها هذه الحركات- كما هو الحال بالنسبة لتنظيم القاعدة-في أغلب البلدان العربية وفي جميع أنحاء العالم.

وبذلك أصبح الإرهاب ذلك المصطلح الفضفاض الذي يستوعب كافة الممارسات التي تخالف المصالح الأمريكية ، ويكون الإرهاب بذلك المبرر القائم والفعال دائما وغير القابل للنضوب، والمحور الأساسي لسلوك السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

2. العمل على الحد من انتشار أسلحة الدمار الشامل:لقد أصبح منع انتشار أسلحة الدمار الشامل الهدف الشاغل للولايات المتحدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي خشية تسرب مواد نووية من روسيا الاتحادية إلى دول الشرق الأوسط خاصة تلك الدول المؤهلة لامتلاك أو تطوير قدراتها النووية والصاروخية.(شلبي،2002)

ومن الجدير بالذكر الموقف المتناقض للولايات المتحدة الأمريكية إزاء امتلاك إسرائيل ترسانة نووية ضخمة تظل معها الدولة الوحيدة في منطقة الشرق الأوسط من حيث منشآتها النووية، ومن حيث كونها الدولة الوحيدة غير الموقعة على معاهدة منع الانتشار، وحتى رفضها للحملة التي قامت بها الولايات المتحدة للتمديد النهائي للمعاهدة عام 1994.

يقول الرئيس بوش:" إن أعتى الأخطار التي تهدد الحرية يكمن في وجود مفترق طرق بين الراديكالية والتكنولوجيا، فعند انتشار الأسلحة الكيميائية

والبيولوجية والنووية بشكل متزامن مع تقنية الصواريخ الباليستية التي يمكن للمجموعات الصغيرة أن تقتنيها يصير من الممكن تشكيل قوة كارثية تعمل على ضرب الأمم الكبيرة . وقد أعرب أعداؤنا عن هذه النوايا الكامنة صراحة، كما ضبط العديد منهم وهم يسعون لامتلاك مثل هذه الأسلحة المدمرة. إنهم يريدون الاستحواذ على المقدرة لكي يهددونا أو يبتزوننا أو يؤذوننا نحن أو أصدقائنا...فإننا سنعارضهم بما أوتينا من قوة..."(ويست بوينت/نيويورك 10/حزيران/2002)

لقد ظلت منطقة الشرق الأوسط واحدة من أكثر مناطق العالم وصراعاته الإقليمية التي احتفظت بقدر كبير من استمرارية المواقف تجاهها من جانب الإدارات الأمريكية المختلفة. وربما كان هذا يعود في معظمه إلى وجود قدر كبير من الاتفاق في أجندة السياسة الخارجية الأمريكية حول المصالح والأهداف الأمريكية في المنطقة، فضلا عن قدر كبير من قبول وتأييد الرأي العام الأمريكي لهذه الأهداف التي تبلورت في مرحلة الحرب الباردة حول منع هذه المنطقة من أن تقع ضمن النفوذ السوفيتي على نحو يهدد المصالح الحيوية للولايات المتحدة وعلى رأسها الطاقة. ومع انتهاء الحرب الباردة واختفاء التهديد السوفيتي ظلت المصالح الأمريكية في المنطقة باقية أضيفت إليها أبعاد جديدة تضمن للولايات المتحدة الأمريكية تعزيز دورها وتثبت مصالحها وتساعدها على إجراء التغييرات التي تريد.

وبهذا فإن الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط قد تبلورت في صيغة أهداف ومصالح تنوعت الأساليب المستخدمة لتحقيقها، وتسعى الولايات المتحدة إلى استمرار تحقيق هذه الأهداف وضمان مصالحها في الشرق الأوسط، ذلك أنها أهداف حيوية بالنسبة للولايات المتحدة، سواء الاستراتيجية منها أو الأمنية، أو السياسية أو الاقتصادية.

2.3 المرتكزات الأساسية للاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة

تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى خلق وضع دولي جديد ذي مضامين عسكرية واقتصادية وسياسية وأيديولوجية، يكون فيه للولايات المتحدة مرجعية

القرار الدولي والإقليمي، بل حتى الوطني، للأطراف الدولية الأخرى، وتستطيع فرض هذا القرار على الهيئات الدولية والأنظمة السياسية على امتداد العالم وفي مقدمته الشرق الأوسط.

إن اهتمامات الإدارة الأمريكية بمنطقة الشرق الأوسط ضمانا لأهدافها ومصالحها الحيوية، جعلها تضع لاستراتيجيتها المبادئ التي تعمل من خلالها وبها، وبذلك فإنها اصطنعت لهذه الاستراتيجية محددات جعلت منها المرتكزات الأساسية لسياستها في الشرق الأوسط. ولقد خرج التقرير الذي صدر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 2005، وقدم للرئيس بوش الابن مع بداية ولايته الثانية، والذي يحمل عنوان" الأمن، والإصلاح، والسلام: المرتكزات الثلاثة للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، يتحدث عن هذه المحددات الأساسية التي تتبناها الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، وفي مقدمته الوطن العربي، بالإضافة إلى أهم ركيزتين تتولى العمل بموجبها، على قدم وساق: مكافحة الإرهاب، والعمل على تفعيل النهج الديمقراطي.

وبذلك فإن المرتكزات والأسس، التي تعمل الولايات المتحدة من خلالها لبلورة استراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط، تتمثل بمكافحة الإرهاب، والعمل على تفعيل النهج الديمقراطي، والأمن، والإصلاح، والسلام.

1- مكافحة الإرهاب

إن عقيدة بوش تؤكد الحاجة إلى أن تنفرد بتحديد العدو واتهامه، وعلى معاقبة المعتدي المفترض على الولايات المتحدة، وان تكون البادئة بضربه من حيث لا يحتسب وفي أي مكان من العالم."لا يمكن كسب الحرب على الإرهاب بالاقتصار على الدفاع، يجب نقل ساحة المعركة إلى حيث يوجد العدو، ويجب تعطيل خطته ومواجهة أسوأ الأخطار، إن أمننا يتطلب إعادة صياغة للقوة العسكرية التي تقودها قوة قادرة خلال دقيقة على ان تضرب في أي بقعة مظلمة من هذا العالم".(USToday,24/6/2002)

على الصعيد الدولي استخدمت الحكومة الأمريكية اسم الإرهاب، يساندها في ذلك قطاعات كبيرة من الإعلام الدولي، للضغط على بلدان ومنظمات دولية أخرى لمسايرة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية. كما أسهمت القوانين الأمريكية المضادة للإرهاب والبيانات والادعاءات المتواصلة من جانب المسؤولين الأمريكيين حول الإرهاب في اللقاءات المباشرة مع الزعماء الأجانب ووسائل الإعلام الدولية، إلى خلق جو تخشى فيه البلدان الأجنبية من ربطها بطريقة ما مع جماعات توصم بالإرهاب.

إن تقرير الإرهاب السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية ما هو إلا الواجهة العلنية لمحاولة أمريكية مدبرة لإسكات أو قمع الجماعات التي تعتبر في أي مكان من العالم معارضة للمصالح الأمريكية، وتتطلب القوانين الأمريكية كذلك أن يشتمل التقرير على معلومات مفصلة حول مدى تعاون الحكومات الأجنبية مع أمريكا في هذه الجهود، غير أن هذا الجزء من التقرير يبقى محظورا اطلاع الجمهور عليه، وذلك لإخفاء الطريقة التي تضغط بها الولايات المتحدة على البلدان لقمع جماعات معينة، وكذلك لتمكين البلدان من تجنب كشف مدى تعاونها مع الولايات المتحدة في هذه الأمور، وارتكابها في أحوال كثيرة خروقا خطيرة للحقوق الإنسانية والمدنية، أو خرق قوانينها الدستورية في هذه العملية.

إن وزارة الخارجية الأمريكية بحاجة إلى مجموعة مترابطة من التعريفات لتجميع الإحصاءات السنوية عن الإرهاب، ولذا فقد تم تعريف الإرهاب منذ عام 1983، لأغراض إحصائية وتحليلية، كالتالي:" العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية ضد أهداف غير قتالية من جانب جماعات قومية فرعية أو عملاء يعملون في السر"، كما انهم يعرفون الإرهاب الدولي على انه" الإرهاب الذي يشتمل على مواطنين أو أراض لأكثر من بلد واحد" . وتعرف الجماعة الإرهابية بأنها: أي جماعة تمارس، أو التي لها جماعات فرعية تمارس، الإرهاب الدولي". ولكن وزارة الخارجية لا تورد في تقريرها السنوي تعريفا رسميا لما تعنيه" الدولة التي ترعى الإرهاب"، رغم الأهمية السياسية والقانونية لهذه الدلالات في القانون الأمريكي وصنع القرار الحكومي. (معالي،2001، ص76)

من هنا تبرز المعاني الحقيقية لأحد أهم المرتكزات التي تتبناها الاستراتيجية الأمريكية تجاه العالم،ذلك أن تعريف وزارة الخارجية الأمريكية للإرهاب يبرز النقاط التالية: (معالي،2001)

1. يؤكد تعريف الإرهاب على العنف ذي الدوافع السياسية بدلا من الدوافع الإجرامية، وهذا مؤشر واضح على أن الولايات المتحدة لا تهتم بالعنف في حد ذاته بقدر اهتمامها بالعواقب السياسية التي يمكن أن تحدثها أعمال عنف معينة. ومنذ إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريغان، أكدت الإدارات الأمريكية المتعاقبة أن الإرهاب هو أحد اخطر التهديدات التي تواجه الولايات المتحدة، غير أن عدد الأمريكيين الذين قتلوا نتيجة أعمال إرهاب في السنوات العشرين الماضية يقارب عدد الأمريكيين الذين يقتلون نتيجة أعمال إجرامية في بعض كبرى المدن الأمريكية كل عام، ولذلك فإن المخاطر التي يشكلها ما يسمى بالأعمال الإرهابية ليست مخاطر حقيقية على أرواح الأمريكيين أو ممتلكاتهم، وإنما هي مخاطر على السياسات الأمريكية.
2. يشتمل تعريف الإرهاب على الأعمال التي ترتكبها جماعات قومية فرعية أو عملاء سريون، وبذلك فإن هذا التعريف يستثني أي أعمال ترتكبها الحكومات، ويؤكد هذا الجانب من التعريف التفضيل الأمريكي لحالة الوضع الراهن، ومهما بلغ قمع أو ظلم حكومة ما، فإن أعمال هذه الحكومة لا تعتبر أعمالا إرهابية، لكن أي عمل عنف يرتكب ضد هذه الحكومة من المرجح أن يعتبر عملا إرهابيا.
3. بامتناع وزارة الخارجية الأمريكية عن تعريف ما تعنيه ب" الدول الراعية للإرهاب" فإنها تكتسب ميزتين:

أ. إنها تتمكن من تجنب اضطرارها لتوضيح المعايير المستخدمة في وضع بلد ما على قائمة الإرهاب.

ب.إنها تتمكن من استخدام التهديد بوضع بلد على قائمة الإرهاب، أو استخدام الحافز لإزالة بلد ما من القائمة، وذلك كأداة في السياسة الخارجية للضغط على البلدان لتبني سياسات معينة.

إن التقرير يتسم بالأهمية، ليس فقط لأنه يقدم رؤية هامة للمنهجية التي تستخدمها أمريكا في تسيير سياستها الخارجية، وإنما لأنه يقدم برهانا موثقا على التحيز لصالح إسرائيل، ذلك أن الولايات المتحدة تعكس انحيازا معروفا ومعاييرا مزدوجة تبرر الأعمال الإرهابية التي تقوم بها إسرائيل على أنها دفاع مشروع عن النفس ضد الحركات الإسلامية، التي تعتبرها الولايات المتحدة حركات إرهابية.

إن الولايات المتحدة تسعى بجد لتقديم أطر يمكن أن تبدو من خلالها بأنها تتبنى سياسات مبنية على قيم ومبادئ معينة، يمكن أن تجمع حولها الدعم المحلي والدولي، والحرب ضد الإرهاب مثال رئيس للطريقة التي تستغل بها الخارجية الأمريكية هذا الإطار للضغط على البلاد والمنظمات الدولية لتسير في إطار أهداف السياسة الخارجية الأمريكية، بينما تبرر في نفس الوقت ممارسات سياستها أمام الجمهور الأمريكي، ويعتبر تقرير " أنماط الإرهاب العالمي" آدا هامة في هذا الإطار الكبير للخارجية الأمريكية.

2- العمل على تفعيل النهج الديمقراطي

"من اجل ان تكون أمريكيا حقيقيا لابد أن تتدفق فكرة المصلحة القومية من التقليد الديموقراطي الأمريكي وان تهتم بحيوية الديموقراطية في العالم". (kissenger,2002)

إن سعي الولايات المتحدة إلى فرض نموذج الديمقراطية الليبرالية لم يتم على وتيرة واحدة في جميع مراحل الاستراتيجية الأمريكية. ومع بلوغ القرن العشرين دخلت الديمقراطية الليبرالية الأمريكية في مركبات الاستراتيجية الأمريكية بشكل فعال ومباشر. وكذلك بشكل غير مباشر عبر الدعوة إلى السلام ومعالجة وإنهاء الحروب، والدعوة إلى مبدأ حرية تقرير المصير، والوقوف ضد دكتاتوريات اليمين واليسار، وتقديم المساعدات الفعالة للدول الديمقراطية، والمعونة المرتبطة بالتغيير

والإصلاح في المؤسسات الحكومية لتعتمد الديمقراطية، إن لم تكن تلك المؤسسات في هذه الدولة أو تلك ديمقراطية حقا.

وقد ازداد هذا التوجه وضوحا، على مستوى رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية وبرامجهم الانتخابية، وعلى مستوى المسؤولين المباشرين عن الاستراتيجية الأمريكية، حيث اصبح اعتماد الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعددية السياسية يشكل بندا مهما على أجندة النظام الدولي الجديد.

وبذلك فإن الديمقراطية الليبرالية وجدت مكانها ضمن أولويات الاستراتيجية الأمريكية، وهي أولويات تسعى الإدارة الأمريكية إلى إنجازها في أي مكان من العالم،وخاصة في منطقة الشرق الأوسط بما فيه الوطن العربي، وذلك ضمن التوجه العام لعالمية الاستراتيجية الأمريكية التي لا تنفصل عن الرغبة الأمريكية في ضمان الهيمنة.

إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تكتفي، على حد قول نعوم تشومسكي، باتخاذ إجراء لحماية الديمقراطية فقط عندما يتعرض مفهومها للديمقراطية الذي يتماثل مع المؤسسة الخاصة للتهديد من قبل الشيوعية.(تشومسكي،1984).أما في الوقت الحاضر فإنها أصبحت تريد اكثر من هذا، فهي تريد أن تفرض ديمقراطيتها كنظام سياسي على جميع دول العالم، وبشكل خاص على دول العالم الثالث، بما فيها الأقطار العربية. إن مثل هذا التحول يرجع في الواقع إلى الهيمنة- بكافة أشكالها- والتي باتت الولايات المتحدة تمارسها، ولا سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي.

وهذه الهيمنة المتنوعة الصور لا بد أن تشفع بهيمنة أيديولوجية. والديمقراطية هي الوجه الأكثر قبولا لدى الناس للأيديولوجيا التي تريد الولايات المتحدة فرضها كانعكاس للهيمنة الاقتصادية والسياسية. بمعنى أن الديمقراطية الليبرالية إذا كانت قد شكلت أحد عناصر الاستراتيجية الأمريكية فإن ذلك يرجع إلى أنها تصب في خدمة مصالح الولايات المتحدة.فقد كتب غريغورس غوري وهو يتحدث عن مركز الديمقراطية الليبرالية في الاستراتيجية الأمريكية" في الحقيقة أن المصالح تسيطر على القواعد الأيديولوجية، فهذه المصالح هي التي تتحكم في الموقف تجاه الديمقراطية سلبا أو إيجابا في المنطقة العربية والشرق الأوسط، فإذا كانت الولايات

المتحدة قد اتخذت موقفا إيجابيا من الديمقراطية في أمريكا اللاتينية ودول الكتلة الشرقية الأوروبية، فإنها سوف تتخذ موقفا مغايرا منها في الشرق الأوسط، ذلك أن تردد الولايات المتحدة في اعتماد الديمقراطية في الشرق الأوسط سوف يجري على المدى البعيد بسبب المصالح الاقتصادية في النفط والعلاقات مع إسرائيل أيضا. (صحيفة القبس،1995/6/11)

يقول روبرت ساتلوف مدير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، " لا بد من توفير الجواب الواضح للمعضلة الديمقراطية، ونعني بها ضرورة تشجيع الحرية في الشرق الأوسط مقابل الخوف من أن يؤدي ذلك إلى تمكين الإسلاميين المناوئين للغرب، أن الحل لهذه المعضلة يكمن في مسؤولية واشنطن عن الاستثمار في نجاح الديمقراطيين كأشخاص وليس في نجاح الديمقراطية وحدها كفكرة مطلقة.ففي الوقت الذي تتعطش فيه المنطقة إلى المزيد من الديمقراطية، فإن هذا الهدف لن يتحقق بدون تشجيع قدرات الديمقراطيين وحضورهم...وبدلا من النظرة الغاضبة التي تنظر بها واشنطن إلى السياسيين الإسلاميين المعتدلين، عليها أن تفكر بالتحاور معهم لان ذلك سيمنحهم شرعية على حساب حلفاء أمريكا الطبيعيين. ويردف ساتلوف قائلا" يجب أن يترك للفلسطينيين واللبنانيين وليس لصناع السياسة الأمريكية تقرير قبول أو رفض دور حزب الله أو حماس في الانتخابات المحلية. كما أن من مسؤولية واشنطن ان تقرر ما اذا كانت مثل هذه الجماعات تستحق الدعم الأمريكي...وما دام هناك عرب ليبراليون يشاركوننا القيم الأمريكية والتطلع إلى نظام يأتي بهم إلى السلطة، فإن حقهم في نيل اهتمامنا يجب أن يتقدم على حقوق الآخرين كافة".(ساتلوف،2005).

كما يذكر التقرير الوظيفة السياسية للديمقراطية المنشودة، فهي ليست ديمقراطية مطلقة بل تستدعي طرازا خاصا من الديمقراطيين الذين يتفهمون مطالب ومصالح الولايات المتحدة.

إن المطلع على تقرير واشنطن وكتابات ساتلوف تداهمه لازمة متكررة بين الجملة والجملة، وتأتي بشكل اعتباطي"نريد ديمقراطيين لا ديمقراطية"، وهذه رسالة

كافية وواضحة بحد ذاتها لكل من لديه أية أوهام حول البضاعة الديمقراطية الأمريكية المزعومة في الشرق الأوسط.(العرب اليوم، 2005/4/18)

على المستوى الإقليمي، فإن شكل الديمقراطية التي يمثلها نظام كرازاي في أفغانستان هو الوصفة المعقولة التي تراها الإدارة الأمريكية للعراق وفلسطين. ترى الولايات المتحدة أن على من سيخلف عرفات وصدام حسين أن يتبنى هموم واشنطن وتل أبيب باسم محاربة الإرهاب، حتى وان كان شارون يمارس واحدة من اكثر حملات التدمير والتطهير العرقي خطرا منذ عام 1948. وفي الوقت نفسه، فإن حاجات الطاقة في أمريكا والغزو الاستعماري الإسرائيلي سوف تتم حمايتها باسم نشر الديمقراطية وإشاعة الإصلاح كضمانات للأمن والاستقرار الإقليمي، حتى في الوقت الذي يهدد عدم الاستقرار كل المنطقة.(عاروري،2003)

وتتلخص الأدوات المستخدمة من قبل الاستراتيجية الأمريكية لضمان تنفيذ النهج الديمقراطي في التالي: (عبد الحي،2001)

1-الوسائل السياسية والإعلامية: وتشمل تصريحات المسؤولين الأمريكيين دعم التحول الديمقراطي، والتقارير التي تقدمها وزارة الخارجية الأمريكية عن حالة الديمقراطية في الدول الأخرى، وتجديد البعثات الدبلوماسية الأمريكية بعناصر جديدة لها دراية في ميدان الدعاية للتحول الديمقراطي، واستخدام المؤتمرات الدولية لممارسة الضغط على الدول غير الديمقراطية، أو من خلال المنظمات الدولية كالأمم المتحدة بشكل أساسي.

كما ساهمت وسائل الإعلام ولا سيما إذاعة صوت أمريكا، وإذاعة أوروبا الحرة، وإذاعة الحرية في الترويج لهذا التحول.

وتعتبر وكالة المعلومات الأمريكية التي أدمجت مؤخرا بوزارة الخارجية من ابرز هذه الهيئات، وهي تركز على الأفراد في الدول الأجنبية ممن تتوسم فيهم القدرة على تبني وتعزيز السياسات الديمقراطية بالمفهوم الأمريكي.

2-الوسائل الاقتصادية:مثل الربط بين التحول الديمقراطي والمعونات، أو الحظر على التجارة والاستثمارات، أو التجميد الإداري للمعونة أو التصويت في البنك

الدولي أو صندوق النقد الدولي ضد الدول غير المنسجمة مع الدعوة للتحول الديمقراطي.

وقد تأخذ هذه الأداة طابع المنح بدل المنع من خلال تقديم المساعدات من قبل المخابرات الأمريكية أو من قبل وكالة التنمية الدولية أو من الصندوق القومي للديمقراطية الذي تقوم الحكومة الأمريكية بمراجعة مساعداته السنوية للتأكد من توجهاتها على رغم تصنيفه على انه منظمة غير حكومية.

3-الوسائل العسكرية: مثل عرض العضلات قبالة السواحل، أو الغزو المباشر أو تقديم المساعدات العسكرية لدول التحول الديمقراطي.

إن الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية لا تخرج عن إطار الرغبة في ضمان ثنائية الهيمنة التبعية، أي هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وتبعية المنطقة العربية لها. .(فياض،2000)

ويبقى السؤال ما الذي تريده الولايات المتحدة من دعم الظاهرة الديمقراطية في الوطن العربي؟(عبد الحي،2001)

1.إعادة تشكيل النخب السياسية في الوطن العربي بشكل يفسح المجال أمام توثيق ارتباط الاقتصاد والسياسة العربية بالولايات المتحدة. ولكي تتم إعادة تشكيل النخب لا بد من نشر ثقافة سياسية بديلة تقوم على تمجيد قيم اقتصاديات السوق، والحرية السياسية، والمجتمع المدني..

ولكي لا تحدث المفاجأة، فلا بد من تسريب نخب معينة ذات توجهات قريبة من القيم السياسية الأمريكية إلى الجسد السياسي في القطر العربي بشكل يحول دون الاحتقان من ناحية، ويتبنى المشروع الأمريكي من ناحية ثانية.

ومن خلال تعميم هذه الثقافة عبر مراكز الدراسات التي تمولها الولايات المتحدة، يتحول المشروع من مستوى تبني النخبة الصاعدة إلى إيجاد قواعد ارتكاز اجتماعية داخل المجتمع تساند هذه النخبة في عمليات الاقتراع.

كما تساهم الثقافة السياسية الجديدة في إعادة صياغة التوجهات العربية الاستراتيجية من خلال استبدال ثقافة الصراع بثقافة التسوية بشكل يضفي قدرا من

الترابط بين السلوك الداخلي على مستوى القطر الواحد، والتماسك بين النخب الصاعدة على المستوى العربي ككل.

2.إن تشجيع الديمقراطية في الوطن العربي يستهدف تعزيز مكانة القطاع الخاص في العملية الإنتاجية، وكلما تعززت مكانة القطاع الخاص في الإنتاج القومي تنامي دوره في تكييف السياسات الداخلية والخارجية، وكلما تنامى دوره في هذا الجانب تزايدت احتمالات ربط اقتصاد الدولة بالنظام الرأسمالي بشكل اكبر.

3.السيطرة على الأوضاع الناجمة عن اعتلال الحاكم العربي: من الطبيعي أن يثير اعتلال الحاكم احتمالات عديدة، فلا بد في الحالة هذه من إحلال سلطوي يحول دون الاضطراب أو صعود قوى سياسية لا تتبنى المشروع الأمريكي.

إن الترويج الجريء الذي يقوم به الرئيس الأمريكي للحريات والديمقراطية بدلا من معادلة الاستقرار التي غلفت السياسة الأمريكية حيال الشرق الأوسط طيلة عقود، هو بمثابة نقطة تحول كبيرة تملك مقومات إحداث تحول إيجابي وعميق في طريقة إدارة واشنطن لعلاقاتها مع الأصدقاء والخصوم على حد سواء.

3-الإصلاح

إن محور الإصلاح الذي طرحته الولايات المتحدة والذي ذكره تقرير معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى2005، لا يرى أية ضرورات داخلية لهذا الإصلاح بقدر ما يركز على أهمية الإصلاح من زاوية مواجهة الإرهاب الذي يهدد الأصدقاء وعلى رأسهم إسرائيل، ويركز في هذا المحور على تغيير المناهج والاقتصاد المعرفي وحرية التجارة والخصخصة والانفتاح على إسرائيل وتوسيع الوسائل والحملات الإعلامية وتنويعها، وتوسيع دور المرأة والاقليات والإسلاميين المعتدلين، ويعتبر ذلك معركة أيديولوجية وأفكار من الدرجة الأولى.

ويربط التقرير الإصلاح السياسي والديمقراطي باستحقاقات المعركة ضد الإرهاب وأعداء إسرائيل، إذ أن الإصلاح ليس مطلقا أو واحدا بل عليه التكيف مع الأخطار والأولويات الخاصة في كل بلد في إطار ما يسمه التقرير بالقواعد العامة وهي حظر أسلحة الدمار الشامل، حرية التجارة والقطاع الخاص، والسلام مع إسرائيل.

ويحدد الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التقرير الوسائل التالية لتحقيق الإصلاح، وهي: (العرب اليوم،2005/4/6)

1. على الولايات المتحدة أن تكون انتهازية في خلط الاستراتيجيات والتعامل مع الجميع، من رجال الحكومة إلى رجال المنظمات غير الحكومية، ومن اللليبراليين إلى الإسلاميين المعتدلين..وعليها ألا تتزعج من تقديم المساعدات المالية لهم.
2. تقوية مجلس الأمن القومي الأمريكي وتكليفه بوضع الآليات وقيادة جهود المؤسسات الأمريكية في هذه المعركة.
3. على الصعيد الدولي، توظيف القلق الأوروبي من الخطر الأصولي، وتوسيع عملية هلسنكي – (وهي القمة الأمريكية الروسية التي عقدت في الحادي والعشرين من شهر آذار 1997 بين الرئيس الأمريكي بيل كلينتون والرئيس الروسي بوريس يلتسين،في العاصمة الفنلندية هلسنكي، والتي تمخض عنها خمسة إعلانات مشتركة تألفت بثوابت خاصة بالأمن الأوروبي ، وخفض الأسلحة النووية، والصواريخ المضادة للصواريخ، والأسلحة الكيماوية، والمبادرات الاقتصادية الأمريكية لصالح روسيا.(الجزار،1997))- التي أسهمت منذ منتصف عقد السبعينيات في تطور الديمقراطية والأمن في أوروبا، من خلال ضم دول حوض البحر المتوسط في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ضمن التجربة، بدعوة الدول الست المشاركة في مفاوضات هلسنكي، وهي مصر والمغرب والجزائر وتونس وسوريا وإسرائيل، للحصول على عضوية كاملة وذلك بالتنسيق بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول قمة الثماني الكبرى.
4. في دول مثل إيران وسوريا يجب دعم الليبراليين والمعارضين الديمقراطيين، وتزويدهم بالدعم السياسي والمالي.

وفيما يخص الإصلاح المطلوب في كل بلد عربي يؤكد التقرير على أن المطلوب في اليمن مثلا هو السيطرة على القبائل(التي توفر ملاذا عشائريا

للجماعات الأصولية)، وفي السعودية السيطرة على المدارس والمناهج وتغييرها من اجل وقف تصدير الأيديولوجيا الأصولية، كما أن المطلوب في دولة مثل مصر هو الكف عن مغازلة الوسط الإسلامي لمواجهة الراديكاليين والمبادرة عوضا عن ذلك مع الليبراليين والتكنوقراط. أما البحرين والأردن والمغرب فإن الولايات المتحدة تشيد بموضوع الإصلاح لديها؛ ذلك أنها دمجت الإصلاح الاقتصادي(الخصخصة) بالإصلاح السياسي والديمقراطي، ورحبت بالمشاركة الأمريكية الميدانية في هذه العملية .(ساتلوف،2005)

وبذلك فإن تقرير معهد واشنطن يحدد عددا من المبادئ التي ينبغي أن تحكم السلوك الأمريكي المروج للإصلاح، وهي: (الأهرام، 2005/3/24)

1) الاحتفاظ بهدف أوسع لكل منطقة في الوقت الذي تتحرك فيه الإدارة بسرعات مختلفة لتحقيق أهداف متنوعة في دول مختلفة، أي تبني منظور يتعامل مع كل دولة على حدة في هذه العملية، ومكافأة الدول وفقا لهذه القاعدة.
2) اقتناص الفرص المتاحة والضغط من أجل تغيير متصل ومتصاعد.
3) التنويع والخلط ما بين الاستراتيجيات الهادفة للتغيير، سواء كانت من أعلى لأسفل أو من القاع إلى القمة.
4) تقديم الدعم المادي للجماعات والحركات المروجة للحرية والديمقراطية في المجتمعات المنغلقة.
5) تشجيع النمو الاقتصادي والتنمية بجهد أمريكي متصل.
6) مراعاة حساسية الأوضاع السياسية والأمنية للدول الحليفة.

4- الأمن

فيما يخص الأمن يركز التقرير على سوريا ولبنان ويعتبرهما مصدر الخطر الأول على الاستحقاقات الأمريكية-الإسرائيلية في المنطقة، ولا سيما في العراق ولبنان وفلسطين، حيث يتهم التقرير طهران ودمشق برعاية ما يسميه بالأعمال الإرهابية وتطوير قواهما البالستية"سوريا"والنووية"إيران"، ويستخدم ضدهما جملة

من الخيارات التي تستهدف نزع أوراقهما الإقليمية تتراوح بين الابتزاز والتهديد بعمل عسكري بالتنسيق مع إسرائيل التي لا يرى التقرير فائدة من الحديث عن أسلحة الدمار الشامل لديها، لأنها بالنسبة لكتاب المعهد، في حالة دفاع دائم عن النفس.

كما يولي التقرير أهمية بالغة لما يسميه بالتحدي الإيراني-السوري لقواعد اللعبة الدولية الجديدة والتي استبدلت صراع الأقطاب الدوليين بالصراع على الحلقات الإقليمية، ولا سيما في منطقة حساسة جدا للمصالح الأمريكية النفطية وللمصالح الإسرائيلية وتصوراتها لسلام يكرس زعامتها على المنطقة.

ويقترح التقرير لمواجهة" الخطر الإيراني-السوري" أسلوبين للعمل: أسلوب العمل الأمريكي الخاص"خيارات القوة"، والضغط الدبلوماسي الاقتصادي وأسلوب التعاون مع الآخرين، ابتداء بإسرائيل.(العرب اليوم،2005/3/31)

5- السلام

لقد تناول محور السلام في التقرير موضوعين ، الانسحاب الإسرائيلي من غزة، والخيارات السورية، ويتلخصان في خدمة إسرائيل من خلال تجريد سوريا من أوراقها الإقليمية ورفعها نحو الخضوع أو تغيير الحكم فيها بالقوة والتنسيق الأمريكي- الإسرائيلي.. كما يدعو العرب لدعم القضية الفلسطينية التي عليها بالمقابل تصفية المنظمات (الإرهابية) الفلسطينية.

يقرأ التقرير موضوع الانسحاب من غزة كاستثمار للفرصة(التي أتاحها رحيل ياسر عرفات ومجيء زعيم منتخب ملتزم بالحل السلمي وبالتنسيق السياسي- الأمني مع إسرائيل)، والتي ساعدت على تبني الحكومة الإسرائيلية لسياسة فك الارتباط في غزة وشمال الضفة.. وينتظر التقرير من الزعامة الفلسطينية الجديدة ترجمة توجهاتها؛ (بإنهاء حكم أراب الميليشيات والمنظمات الإرهابية)،(فبدون ذلك لا يمكن اعتبار الفلسطينيين شركاء موثقين).

بالمقابل يطلب التقرير من الزعماء العرب تقديم الدعم المالي ورعاية الزعامة الفلسطينية الجديدة(ومساندة التنازلات التي تقدمها) والتخلي عن الخطاب الخاص بحق العودة وإحياء المفاوضات متعددة الأطراف وزيارة إسرائيل، والالتقاء مع

قادتها بتغطية إعلامية واسعة، وتقديم مبادرات سياسية جديدة تؤكد على ذلك.(العرب اليوم 2005/3/31)

أما سوريا، فيلحظ التقرير أهمية نزع الأوراق السورية الإقليمية وخاصة الورقة اللبنانية(حزب الله) والفلسطينية(المنظمات الإرهابية) والعسكرية(الصواريخ البالستية) والعراقية(دعم التمرد والحدود مع العراق) والإيرانية(العلاقة الخاصة القوية)، بالإضافة إلى العلاقات المتطورة مع روسيا وتركيا.

ويضع التقرير لهذه الغاية ثلاثة خيارات في إطار القاعدة العامة(العصا الأغلظ والجزرة الأكبر): الخيار الأول هو العزل الدولي الفلسطيني واللبناني وفك المسار السوري اللبناني،أما الخيار الثاني فهو التكيف(الاقتداء بالمثال الليبي) مقابل مساعدة واشنطن لدمشق بإقناع تل أبيب باستمرار المفاوضات من دون شروط، وإلا فالخيار الثالث والتغيير عن طريق القوة والعمل العسكري المشترك مع إسرائيل، وتحضير المجموعات الليبرالية السورية المعارضة(الصغيرة) ودعمها ماليا وسياسيا وإعلاميا.(العرب اليوم 2005/3/31)

إن الولايات المتحدة ترى بأن الديمقراطية والتحرر السياسي والديمقراطي، والإصلاح الاقتصادي، لابد أن تصير جميعها مكونات محورية في العلاقات الثنائية التي تربط الولايات المتحدة بالدول الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط، وهو تحد كبير، فقد ولت الأيام التي كانت فيها الولايات المتحدة تدعم الأنظمة الشمولية لدوافع عدة كالحرب على الشيوعية وتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، واليوم يشكل الإرهاب خطرا داهما على مصالح الولايات المتحدة، بما يجعل الهياكل الأساسية الداخلية للمجتمعات العربية مشروعا محوريا للأمن القومي الأمريكي.

الفصل الرابع

العوامل المؤثرة في صياغة الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة خلال ادراة بوش الابن

إن صياغة الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تحكمها مجموعة من الأهداف والأسس التي تقوم بالأصل على مفهوم القوة وتحقيق المصلحة، ولكنها قد تتأثر بمجموعة من العوامل التي قد تتزامن مع فترة رئاسية معينة، أو قد تظهر في زمن معين، وتلقي بآثارها على هذه الاستراتيجية، كما هو الحال مع أحداث 11 أيلول /سبتمبر، وما لها من تداعيات كبيرة، جعلت من هذه الأحداث فاصلا تاريخيا كبيرا تحكم–وما يزال– بالاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، بالإضافة إلى الأثر الكبير الذي يلعبه الحزب الجمهوري بقيادة المحافظين الجدد، ودور جماعات الضغط اليهودية، والتي وصلت إلى حدود من التأثير في إدارة الرئيس بوش الابن لم تصلها من قبل، في التحكم بالسياسات الأمريكية الموجهة نحو الشرق الأوسط.

1.4 اثر أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 في صياغة الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

شكلت أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 وبكل المعاني بداية مرحلة جديدة وطويلة في الصراع الدولي. ليس فقط لان هذا التاريخ حمل إلى الولايات المتحدة واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في تاريخها، بل لان الولايات المتحدة تلقت ضربة حقيقية استهدفت أبرز رموز قوتها الاقتصادية والعسكرية والأمنية، وبالتالي وضعت على المحك هيبتها كدولة عظمى قائدة ومهيمنة، وأيضاً وضعت القيم التي يتحلى بها المجتمع والنظام الأمريكي أمام معايير جديدة طالت كافة جوانب حياة الأمريكيين وبالطبع كافة أنحاء العالم.

ويمكن القول إن هذه الأحداث بقدر ما أنها شكلت سبباً لخروج القوة الأمريكية بهذه الصورة السافرة والواسعة عن حدود الولايات المتحدة سعياً وراء الانتقام، فإنها

شكلت أيضاً ،وهذا هو الأساس، ذريعة لتحقيق نقلة في السياسة الأمريكية على النطاق العالمي، ومن أجل تأكيد سيطرتها ونفوذها وخدمة مصالحها.

الهلع الذي أصاب امريكا في 11 أيلول/سبتمبر 2001 كان يقرع أجراس الإنذار بأخطار المستقبل، وكان أيضا يزود بوش بفرصة نادرة يترصد من خلالها منطلقا إلى سياسته الخارجية ومجالا لدور أمريكي جديد في القرن الحادي والعشرين. لقد أعطت هذه الأحداث إدارة بوش صبغتها المميزة ومحور اهتمامها وأهابت بالأمريكيين أن يلتفوا حول رايتهم.كما زودت الرئيس بمعنى رسالي يقفز فوق المحرمات الدستورية .

فالحدث ضرب كل رموز القوة، الدولة الأعظم،العاصمة المالية للعالم، مركز التجارة الدولي ، ووزارة الدفاع الأمريكية مقر القوة العسكرية الأعظم، وكان من الممكن أن يصيب مقر القوة والإدارة السياسية بالطائرة التي سقطت في بنسلفانيا.(السعدون،2002،ص34)

لقد سهلت الأحداث على الولايات المتحدة الأمريكية توحيد المشهد العالمي في المواجهة، ومرة أخرى باستخدام مبدأي القوة والحاجة.

فالأحداث دفعت القوة الأعظم إلى موقع أكثر التصاقا بإسرائيل، وخلقت انطباعا لدى الرأي العام الأمريكي بان العرب والمسلمين يقتلون الآخرين دون تمييز، فإلى جانب أنها سرقت الاهتمام العالمي الضروري عن الانتفاضة، أعطت تعريفا واسعا للإرهاب يربط بين مشاهد 11 أيلول/سبتمبر وأي تفجير في أي شارع يصاب فيه أي مدني.

لقد نفذت الأحداث بأدوات عربية، ومباشرة لتصيب قوى العالم الحاكمة،لتوحدها فيما يمكن ان يطلق عليه محور القوة المطلقة، ولذلك يبقى المتهمون في موقف ضعيف بحكم السند الإقليمي المحتمل، وبحكم قوة وفاعلية المقابل، أي أن المشهد العربي ربما أصبح في أسوأ حالاته، بينما زودت الأحداث الولايات المتحدة بكل ما تحتاجه من مبررات للإضافة على تفوقه المطلق.

ولذلك فإن الأحداث – ومن اللحظة التي حدثت بها– تقرر بأنها ستستثمر إلى حدودها القصوى، وسوف يتم التركيز على ثلاث جبهات رئيسية: الجبهة الأولى الواقع السياسي الذي يحتاج إلى تغيير والذي تم التغاضي عنه لفترة طويلة مثل الديمقراطية وحقوق المرأة وحقوق الإنسان وهي قضايا يصعب الدفاع ضدها. والجبهة الثانية مالية، وسوف يتم الضغط على ضرورة معرفة حجم واتجاه أموال التبرعات والصدقات والتحويلات تحت هاجس دورها في عمليات إرهابية. والجبهة الثالثة أيدلوجية وستشمل البنى التحتية للتنظيمات الدينية ومناهج التعليم والمنابر العامة لاحقا شاملة المساجد وما يذكر في وسائل الإعلام. وبينما تستخدم الجبهة الأولى ضد السلطات الحاكمة في المنطقة، سوف توجه الجهود في الجبهتين الثانية والثالثة للقوى السياسية والدينية ومنظمات المجتمع المدني.(السعدون،2002،ص45)

ومما لا شك فيه إن الأحداث شكلت تاريخا فاصلا ومحددا ومنعطفا في العلاقات الدولية، وفتحت الباب على تحولات جيواستراتيجية، وعلى زمن سياسي دولي جديد، وفرضت تغيرا في الأولويات للسياستين الداخلية والخارجية الأمريكية، وبالمقابل فإن التغير الذي حدث هو تغير في بعض الأهداف التكتيكية، وفي مظهر السلوك الأمريكي داخليا وخارجيا، وفي طريقة تعامله وأسلوب سعيه للتكيف مع النمط الجديد من التهديد. واما الاستراتيجية الأمريكية العامة والسلوك الأعم عبر ما يزيد على نصف قرن من الزمان، فتكاد تكون هي ذاتها لم تتغير ولم تبدل. فسواء أكانت تفاصيل ردود الفعل على الأحداث تتصل بالواقع الدولي أم تنسجم مع الواقع الإقليمي في منطقة ما وفي لحظة ما، أم كانت تلك التفاصيل تترتب على سياسات جرى تبنيها بعد انهيار نظام القطبية الثنائية، فإنها كلها تتفق مع أهداف السياسة الأمريكية الساعية إلى الهيمنة دائما. وما استجد اليوم إنما هو زيادة في الزخم، وتسارع في الإيقاع، وشدة في الوضوح، حيث كانت تجري في السابق بشكل متدرج وبطيء، ووفق نسق مرغوب أحيانا، أو قسري أحيانا أخرى للشعوب أو للحكومات.(نقرش وحميد الدين،2002، ص6)

إن ما وقع في يوم 11 أيلول/سبتمبر 2001 كان حدثا عالميا وشاملا وتاريخيا بكل المعايير.عالميا لأنه اثر في العالم اجمع، وعلى رأسه الولايات المتحدة

الأمريكية، وفي العالم الإسلامي بصورة اكثر قسوة، وفي العالم الآخر بدرجة اقل.وشاملا لان تأثيره كان نفسيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا، ناهيك عن كونه اكتسب صبغة حضارية وثقافية .وتاريخيا لأنه حدث فاصل في طريقة التعبير عن الاستراتيجيات والسياسات الأمريكية، وخلف حجما من مشاعر الخوف والغضب والرغبة في الانتقام بشكل يفوق كل التصورات.(نقرش وحميد الدين،2002،ص7)

إن ما اكتسبته الأحداث من خصوصية وصخب فاق الكثير من المآسي التي طالت العالم في كثير من المناطق كصبرا وشاتيلا ورواندا وسارييفو و...إلا أن ما كان لهذه الأحداث من صخب إعلامي برر لوقوع هذه الأحداث على اكبر قوة عسكرية في العالم.

مباشرة وبعد وقوع الأحداث داخل العمق الأمريكي ساد اعتقاد قوي إلى حد اليقين في كل أرجاء العالم، بل حتى في الداخل الأمريكي أيضا، بان الولايات المتحدة ستغير أو ستعدل على الأقل من سياساتها تجاه القضايا الدولية بصفة عامة نحو بلورة مواقف عادلة ومنصفة وموضوعية.

إلا أن هذه الأحداث المأساوية قد تسببت في إحداث تغيير مؤثر في إدراك الأمن والتهديد لدى الولايات المتحدة الأمريكية. وهذا التغيير الادراكي ساعد بدوره على حل المجادلات الاستراتيجية التي كانت موجودة بالولايات المتحدة الأمريكية في التسعينات حول أهمية استخدام القوة العسكرية في الاستراتيجية الأمريكية، واستراتيجية الردع في مقابل استراتيجية الدفاع الصاروخي والضربات الاجهاضية، واستمرار منهج عدم المبادرة باستخدام القوة النووية أو التخلي عنها. (سيف،2000)

لقد أكدت الأحداث أولوية استخدام القوة العسكرية في الحرب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الإرهاب. وبذلك تكون الولايات المتحدة قد تحولت من سياسة الردع المتبادل لفترة الحرب الباردة إلى سياسة جديدة من الدفاع الصاروخي والضربات الوقائية، وتم التخلي عن مبدأ عدم المبادرة باستخدام القوة النووية، وأصبحت سياسة تغيير الأنظمة سياسة معلنة في التعامل مع الدول والبلدان

التي لا تتوافق مع التصور الأمريكي لحرب ما بعد 11 أيلول/سبتمبر العالمية ضد الإرهاب.

إن من أهم تأثيرات هجمات 11 أيلول/سبتمبر على السياسة الأمريكية أنها أصبحت تركز على مجابهة الإرهاب. وهذا يعني أن كل قضية من قضايا السياسة الخارجية يجب النظر إليها من منظور الحملة العالمية التي تقودها الولايات لمتحدة الأمريكية ضد الإرهاب.

وبذلك فإن إدارة بوش قد خيرت العالم كله بين تأييد ما يسمى الإرهاب أو محاربته، وحاول بوش الربط بين الإرهابيين وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وصمم على أن تحتكر إدارته وحدها تحديد التهديدات المختلفة، ولم يقبل بمشاركة الآخرين بمن فيهم الحلفاء الأوربيون أنفسهم في ذلك التحديد، بل هدد الجميع بأن من لم ينضم إلى تصوره في هذا الصدد إنما يدخل أتوماتيكيا في خانة دعم الإرهاب أو التستر عليه.(Albright,2003)

وبهذا فلقد قررت إدارة بوش أن أحداث سبتمبر أثبتت أن المؤسسات القديمة وكذلك التحالفات والقواعد لم تَعُد مناسبة لحماية الشعب الأمريكي، وأنه إذا لم يتمكن من قمع الإرهابيين، فإن ميدان عملهم سوف يتسع، وإذا تمكنوا من الوصول إلى أسلحة التدمير الشامل فسوف تترتب على ذلك نتائج خطيرة. (Nye, July/August 2003)

إن بعض المحللين يعتبرون أن صورة الولايات المتحدة الأمريكية اهتزت بعد هذه الأحداث التي تشكل بداية لنهاية ستستغرق بعض الوقت، في حين أن هناك من يعتبرها مناسبة تمكنت خلالها الولايات لمتحدة من تعزيز قبضتها على الشؤون الدولية وتكريس وتأكيد زعامتها، والتضييق على الحريات والحقوق الفردية داخليا وخارجيا والانتشار الاستراتيجي في مناطق دولية جد حيوية، وممارسة التعتيم الإعلامي وتوجيهه بما يخدم مصالحها.(عبد الحليم،2002)

وسيتم الحديث في هذا المقال حول المواضيع التالية:

أولا: 11 أيلول/سبتمبر وصدام الحضارات

إثر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وقبله المنظومة الاشتراكية وحلف وارسو، وزوال العدو التاريخي للولايات المتحدة، الذي كانت تستمد من الصراع معه، سياساتها وعوامل قوتها، ظهرت في الولايات المتحدة نظريات كان أبرزها، ما تقدم به فرانسيس فوكوياما، الذي تحدث عن نهاية التاريخ، وما تقدم به صموئيل هنغتنجتون بصدد صدام الحضارات.

مفاهيم نهاية التاريخ، وصدام الحضارات، كانت مفاهيم سياسية بالدرجة الأولى وطرحت على أساس انهما سياسات استراتيجية ينبغي على الولايات المتحدة ان تتحرك في ضوئهما. خصوصاً وان أصحابها هما مهندسان استراتيجيان أكثر من انهما أكاديميان.

جوهر ما ذهب إليه فوكوياما يقوم على تأكيد فكرة أولوية النظام الرأسمالي على ما عداه من أنظمة، وبأنه النظام الأفضل للعالم، ولذلك ينبغي أن يسود ويسير ويبسط سيطرته على العالم كله. لم يتجاهل فوكوياما إمكانية وقوع أحداث كبرى على خلفية صدام الحضارات، لكنها من وجهة نظره لا تنال من المجرى الرئيس الذي تحدث عنه وهو صراع الرأسمالية من أجل تأكيد سيطرتها وتحقيق تقدم هائل في معدلات التطور والنمو.

لقد تقدم صاموئيل هانتنغتون بأطروحتين لصدام الحضارات : ففي أطروحته الأولى يقول أن الصدام الجوهري لمرحلة ما بعد الحرب الباردة يقع بين الغرب والحضارات الأخرى The West against the rest ، ثم تقدم بأطروحة جديدة يقول فيها أن الكتلة الحضارية الإسلامية قد تواجه الكتل الحضارية المجاورة لها وهي الكتل المسيحية الغربية والكتلة السلافية المسيحية والكتلة الإفريقية والكتلة الهندوسية ويتقدم بحجتين لتبرير هذه الأطروحة، إحداهما نابع عن جهله بقيم الإسلام، والأخرى جيوسياسية تبين إن الكتلة الإسلامية مشتتة لا تملك مركزاً قوياً مؤثراً كما هو شان الكتل الأخرى ، لهذا السبب تفتقر إلى ضابط مركزي لدينامية قواها الطرفية (البوسنة، الشيشان، كشمير ... الخ) المنهمكة في الصراع مع الحضارات الأخرى. (www.islamonline.com)

هانتنغتون ، كان يرى بأن غياب العدو الشيوعي، الذي استمدت منه الولايات المتحدة الدافع لمواصلة تماسكها، وتطورها، وسيطرتها على أوروبا، وتعزيز تحالفاتها الدولية، يقتضي اختراع عدو جديد ؛ ولذلك يمكن اعتبار نظريته مساهمة قوية في صناعة هذا العدو الذي قد يكون وهمياً، عبر صدام الحضارات. أصحاب هذه النظرة لا يستطيعون المجاهرة بان الإسلام هو عدو الحضارة الغربية، ولذلك فإنهم يتحدثون عن إرهاب، أصولية، انعزالية.

وإذا كان من الصعب قبول فكرة إن ما جرى ويجري بعد التفجيرات في نيويورك وواشنطن على انه ترجمة لاستراتيجية صدام الحضارات التي تحدث عنها هانتنغتون، إلا أن الحرب الدائرة قد خيضت على أساس عدو جرى تشخيصه وهو "الإرهاب". كما يجري التستر على مضمون هذا "الإرهاب" باستخدام مصطلحات لا تؤشر صراحة إلى الإسلام رغم أنها تعنيه وتستهدفه.

إن أمريكا تخوض حرب السيطرة والمصالح ، وان الحرب ضد ما يسمى بالإرهاب العالمي هي امتداد لحروب العولمة، التي بدأت ضد العراق عام 1991 وفي الحقيقة من أجل السيطرة على المنطقة العربية، تلا ذلك حرب البلقان والقضاء على نظام ميلوسوفيتش، إلى حرب وسط آسيا –التي يعلم الجميع– إنها لا تستهدف القاعدة أو طالبان أو حتى أفغانستان إلا من أجل الإمساك بآسيا من قبلها، والتحكم في بحيرة نفط منطقة قزوين. وبالإضافة إلى ذلك تصرفت القوات المسلحة الأمريكية مع أفغانستان باعتبارها ميدان تدريب واختبار لآلة حربها، وموقع للتخلص من ترسانتها القديمة، بهدف تجديدها، الأمر الذي سيؤدي إلى انتعاش الصناعات العسكرية، وانعاش الدورة الاقتصادية الأمريكية، خصوصاً وان أمريكا تكون في كل حرب تخوضها قادرة على إرغام الآخرين على تمويلها.

والحقيقة أن ما يجري يتجاوز مفهوم صدام الحضارات، ذلك أن الولايات المتحدة تميز بين "إسلام" معتدل، حليف، يمكن السيطرة عليه واستخدامه، و"إسلام" آخر معادي، يتسم بالتطرف، ويناهض المصالح والسياسات الأمريكية، والحال أن هذه المفاضلة، أرغمت معظم الدول والجماعات على أن تعيد النظر في سياساتها

وآثرت السلامة، وتجنب الغضب الأمريكي الساحق، ولذلك يمكن للولايات المتحدة أن تتحدث عن تحالف عالمي مفهومي ولكنه غير محدد الأطراف والمعالم، إلا بالنسبة للدول التي تنخرط معها فعلياً في هذه الحرب وهي بالدرجة الأساسية دول حلف الأطلسي.

لا شك في أن الطرح القائل أن الهيمنة الحضارية اعتبرت دافعاً أساسياً للهيمنة السياسية الأمريكية قبل أحداث 11 أيلول/سبتمبر لا يخلو من الصحة ولا شك أيضاً في أن الهيمنة الحضارية ترافقها استراتيجية لتغييب البديل الحضاري لدى الطرف الآخر.

إن بعض صناع القرار في الإدارة الأمريكية يصرون على التمييز بين الإسلام والإرهاب ، ويجهرون باحترامهم للإسلام ، ثم يكررون أن حربهم ليست حرباً عليه ، وان لديهم سبعة ملايين من المسلمين لا ريب في انتمائهم إلى وطنهم. ثم وجدنا المحللين من أنصار التيار الواقعي مثل بريجنسكي والذين يأتون بمفارقة أخرى لم يأت بها الآخرون في الغرب ، فهم يميزون بين الأصولية الإسلامية والإرهاب ، ويبينون ان غايات هذا الأخير سياسية وليست دينية.

لكن المشكلة تكمن هنا في انتشار العداوة تجاه الإسلام لدى الرأي العام الأمريكي . وقد تستغل هذه العداوة لتوجيه سلوك أصحاب القرار ومبادراتهم . فإن القرار السياسي في الأنظمة التعددية ليس مجرد انعكاس لقرار رئيس الدولة وإنما محصلة لموازين القوى داخل المؤسسات التي تعكس إلى حد ما توجهات المجتمع.

ثانيا:11 أيلول/سبتمبر والسيطرة الأمريكية:

إن السياسة الأمريكية تقوم على تقييم للعولمة التي تنظر للعالم على انه قرية صغيرة، وان الولايات المتحدة لا يمكنها العيش بمعزل عن العالم الذي هو مسرح الاقتصاد والسياسة والمصالح، ولا يمكنها أن تعيش بمعزل عن العالم في ظل التطور الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي الهائل والمتسارع. إن لأمريكا مصالح مختلفة ومتنوعة وواسعة يقتضي منها التواجد، والتدخل إذا لزم الأمر في أي منطقة في العالم، فضلاً عن أنها تدعي أن لديها مسؤولية أخلاقية تجاه دول وشعوب أخرى

بحاجة إلى المساعدة. وهكذا فإن بوسعنا وصف ما يجري على انه تعميم للعولمة من خلال عمليات جراحية تستهدف تأهيل المسرح العالمي للتعامل من مواقع دونية مع المصالح والسياسات الأمريكية وبقيادة الولايات المتحدة، وبغرض خدمة عناصر السيطرة الأمريكية.

عناصر السيطرة الأمريكية تقتضي اقتصادياً، تأكيد هيمنة الاقتصاد الأمريكي على اقتصاديات الكتل الأخرى المنافسة (أوروبا الموحدة، اليابان، ما يمكن أن يحمله المستقبل للعملاق الصيني)، وأمنياً يقتضي نشر القوات الأمريكية إلى أماكن وقواعد جديدة في العالم، فضلاً عن إنجاز استراتيجية الدرع الصاروخي، وكل هذا من شأنه أن يعزز السياسة الأمريكية على نحو مهيمن ويصعب تجاوزه، وربما كان من أبرز معالمه تحطيم التنظيمات الإقليمية، وحتى الدولية (الأمم المتحدة)، التي أصبحت واحداً من المجالات الحيوية لممارسة السياسة الأمريكية.

في هذا الإطار قال الرئيس جورج بوش،في لقاء مغلق أجراه مع أعضاء من الحزب الجمهوري بتاريخ 2001/12/12، إن سياسته تختلف عن سياسة سلفه في المنصب بيل كلينتون، "أنا لا أتكلم، أنا أعمل، نحن نقود الحرب ضد الإرهاب في كل مكان... إذا لم تفعل الدول ما هو ملقى على عاتقها في إطار الحرب ضد الإرهاب فإن الولايات المتحدة ستقوم بالمهمة بدلاً عنها... أنا اعتمد فقط على مصدر واحد... القوات المسلحة الأمريكية".(www.islamonline.com)

ثالثا:11 أيلول/سبتمبر والمحافظون الجدد

يرفض المحافظون الجدد مقولة أن أحداث 11 أيلول/سبتمبر كانت نتيجة لسياسات أمريكا الخارجية وتدخلها في الشؤون العالمية، بل على العكس يرون أنها نتاج لكون الولايات المتحدة لم تتدخل بشكل كاف لترتيب أوضاع العالم، فخروج الولايات المتحدة من أفغانستان وترك الأفغان لحل مشاكلهم بأنفسهم أدى إلى صعود طالبان وظهور تنظيم القاعدة المسؤول عن هذه الأحداث. وكما يذكر ماكس بوت أحد مفكري المحافظين الجدد: " إن البعض يعتقد انه بسبب رؤية خاطئة للولايات المتحدة فإنها قد ساهمت في توفير الأسلحة للمجاهدين الأفغان وتدريبهم إلى أن

انقلب البعض منهم على الولايات المتحدة ذاتها، وإذا كان البعض يرى انه يجب ألا نهتم بما يحدث في تلك البقاع البعيدة لأنها لا تعنينا شيئا فإنني أقول له انظر إلى حطام مركز التجارة العالمي ومبنى البنتاجون".(كمال،2005)

ومن ثم يرى المحافظون الجدد إن هذه الأحداث كانت بسبب التدخل والطموح غير الكافي للولايات المتحدة، ولذلك فعليها أن تكون اكثر توسعا وأكثر إصرارا على تحقيق هذه الأهداف.

يرتبط بذلك الاعتقاد بان هناك علاقة بين الأوضاع الداخلية في الدول العربية والإسلامية وظهور التطرف الديني المرتبط بالإرهاب، والذي أدى إلى وقوع أحداث 11 أيلول/سبتمبر، نتيجة لذلك يؤمن المحافظون الجدد بان الشؤون الداخلية في البلدان العربية والإسلامية لم تعد شانا محليا لا يجوز التدخل فيه تحت دعاوى السيادة الوطنية، بل للولايات المتحدة الحق في التدخل في الشؤون الداخلية لتلك البلدان لمنع ظهور تلك القوى التي أثرت في الداخل الأمريكي.

ويعد نورمان بودوريتز أحد الآباء المؤسسين لفكر المحافظين الجدد، وفي مقال له نشر بمجلة كومنتري في أيلول/سبتمبر 2004 أوضح فيه رؤية المحافظين الجدد لأحداث أيلول/سبتمبر 2001 وشبه هذه الأحداث وما بعدها بأنها الحرب العالمية الرابعة (باعتبار الحرب الباردة، من وجهة نظره، الحرب العالمية الثالثة). وذكر أن هذه الحرب لها أبعاد عالمية وان الولايات المتحدة تواجه قوى خطيرة تتمثل في الإسلام الراديكالي والدول التي تساند وتحمي الإرهاب.(كمال، 2005)

رابعا: أحداث 11 أيلول/سبتمبر وتأثيراتها على التوجهات الأمريكية تـــجاه بعض الدول العربية:

اختلفت نظرة الإدارة الأمريكية بعد أحداث أيلول حيال الدول العربية من دولة إلى أخرى، وإذا كان الرئيس بوش قد تشدد في البداية في انتهاج سياسة تدعو إلى تقسيم العالم إلى معسكرين فقط، إما ضد الإرهاب أو مؤيد له،إلا انه اضطر لاحقا لان يأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة من هذه الدول.

أولا : مصر

على الرغم من الحملة الشرسة التي شنتها الصحف ومحطات التلفزيون الأمريكي ضد مصر باعتبار انه لا يمكن للولايات المتحدة الاعتماد عليها بسبب إصرار مصر على اعتبار القضية الفلسطينية والجمود الذي تعيشه قد يخلق البيئة الملائمة لظهور الإرهابيين الذين يتذرعون بالظلم الذي يحيق بالعرب والمسلمين لتوجيه الضربات لكل محاولات التسوية وينشرون الإرهاب في العالم كله. على الرغم من ذلك فإن الإدارة الأمريكية فد كررت على لسان العديد من المسؤولين وعلى رأسهم الرئيس بوش ووزير الخارجية كولن باول تقديرهما لموقف مصر من التحالف في مواجهة الإرهاب بل إن الولايات المتحدة قررت منح مصر معونة مالية عاجلة بسبب تأثرها بأحداث الحادي عشر من سبتمبر ،حيث أعلن ديفيد ويلش السفير الأمريكي في القاهرة (20 تشرين الثاني 2001)إن الولايات المتحدة قدمت إلى مصر 400 مليون جنيه (95 مليون دولار)بشكل عاجل لدعم ميزانيتها هذا العام في إطار اتفاق مع وزارة الدولة للتعاون الدولي ،وذلك لمواجهة تأثيرات الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر والحرب ضد الإرهاب . (عكاشة،2002)

وتشير الخطوة الأمريكية السابقة إلى أن الولايات المتحدة برغم عدم رضاها عن موقف مصر الذي شدد على ضرورة تعريف الإرهاب أولا عبر مؤتمر دولي للإرهاب، وضرورة حل القضية الفلسطينية كأحد الإجراءات الهامة للحد من الإرهاب الدولي ،إلا أن واشنطن قدرت تماما الصعوبات التي تواجهها مصر من جراء غضب الرأي العام من الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ومن الانحياز الأمريكي لإسرائيل.

ثانيا: سوريا

اشتدت حملات الأعلام الإسرائيلي والأمريكي ضد سوريا في أعقاب هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر . فعلى سبيل المثال كتب توماس فريدمان في الهيرالد تريبيون الدولية (14 أيلول/سبتمبر 2001) قائلا كنا نسمح بمواصلة لعبة مزدوجة مع حلفائنا في الشرق الأوسط لاعوام، ولا بد لهذه اللعبة أن تتوقف فيتعين على دولة مثل سوريا أن تقرر ما إذا كانت ترغب في وجود سفارة لحزب الله ، أم

سفارة أمريكية في دمشق ، وإذا كانت تريد سفارة أمريكية ، فلا يمكنها إذن إيواء حشد مارق من الجماعات الإرهابية . (عكاشة،2002)

ومنها بدأت الحملات الشرسة ضد سوريا والتي تتصاعد نحو الأعنف، وربما تتحرك لتوجيه ضربات وقائية لما تعتبره الولايات المتحدة حربا ضد الإرهاب؛ ذلك أن الولايات المتحدة ترى انه لا سبيل لتطوير العلاقة الأمريكية مع سوريا من دون تأكيدات موثوقة لعودة سوريا إلى الانخراط في العملية السلمية الشاملة مع إسرائيل، ووقف دعمها لحزب الله والجماعات المعادية للسلام. وكما ذكر التقرير الرئاسي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى 2005، بعنوان"الأمن، والإصلاح، والسلام، المرتكزات الثلاثة للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط"، فإن الولايات المتحدة حددت مجموعة من الاختيارات لتتبعها في علاقتها مع سوريا، إما من خلال الإمعان في سياسة العزل، أو تقوية القوى السياسية البديلة، أو انخراط الرئيس الأسد بالمثال الليبي. (العرب اليوم،2005/2/27).

تبدو الاستراتيجية الأمريكية ، تجاه النظام السوري وكأنها تقوم (حتى الآن ، على الأقل) على مبدأ الضغوط السياسية–الدبلوماسية المتصاعدة في شدتها مع التلويح الدائم بالخيار العسكري. فقد استطاعت الإدارة الأمريكية ، وفي خلال الثلاث أعوام الأخيرة، من تجريد النظام السوري من دوره الإقليمي ، وخاصة بعد فرض انسحابه من لبنان في أواخر شهر نيسان 2005 . وتحاصره اليوم داخل حدود سوريا وتضيق عليه الخناق.

بدأ الضغط الأمريكي على النظام السوري بإقرار الكونغرس الأمريكي في تشرين الثاني 2003 "لقانون محاسبة سوريا واستقلال لبنان" ، وصادق بوش على العقوبات في 11 أيار 2004 واتفقت دول الاتحاد الأوربي(25 دولة) بكامل عددها على "تأجيل" اتفاق الشراكة مع سوريا بتاريخ 25 أيار 2004 ، وصدر قرار مجلس الأمن رقم 1559 في أيلول 2004 . لكن ما فاقم من أزمة النظام السوري هو اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري في 12 شباط 2005 ، الذي اتهم به فوراً النظام السوري، مما أدى إلى تشكيل لجنة تحقيق دولية برئاسة القاضي الألماني ديتليف ميليس على أساس قرار مجلس الأمن رقم 1595 ثم قرار

مجلس الأمن رقم 1636 بعد تقرير ميليس بأسبوع ليزيد من ورطة النظام السوري وخنقه؛ لان جوهر هذا القرار يعطي للجنة التحقيق الدولية صلاحيات تمس "السيادة الوطنية".(peuple du monde,mars 2005)

ولذلك فإن سيناريو الإدارة الأمريكية بضغوطها المتزايدة على السلطة السورية هو سيناريو ديناميكي ،حده الأدنى هو تطويع النظام السوري واعادة هيكلته وصولا إلى احتمال إسقاطه، واستنزاف النظام السوري وإفقاده لأي هامش للمناورة، إن كان على الصعيد الدولي أو الداخلي.

ثالثا: لبنان

تعتبر لبنان الحلقة الأضعف وتحاول إسرائيل دفع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال التلويح بعقوبات اقتصادية ضد لبنان لإجبارها على فتح ملف حزب الله مع الحكومة السورية ، والمعروف إن الموقف الأمريكي منذ الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام 2000 اصبح متشددا في ضرورة نشر القوات اللبنانية في الجنوب اللبناني وتفكيك البنية العسكرية لحزب الله وفقا لاتفاق الطائف عام 1988 ولان العقوبات الاقتصادية التي تهدد لبنان ربما لا تؤثر أو لا تكون فعالة لدعم الحكومة اللبنانية – غير القادرة أصلا على تنفيذ قراراتها – لتفكيك حزب الله فإن لبنان قد يتعرض بالفعل لأخطار حقيقية إذ أن ضرب الولايات المتحدة لحزب الله عسكريا ربما يؤدي إلى تقويض السلام الهش القائم في لبنان حاليا بين الطوائف والأحزاب المختلفة بما يهدد بعودة الحرب الأهلية مجددا ومن ثم ربما يكون الأقرب للتصور هو أن الولايات المتحدة ستمارس ضغوطها على سوريا وإيران اكثر من احتمال قيامها بحملة عسكرية ضد حزب الله لتفكيك هذا الأخير وإدخاله في المعادلة الطائفية والسياسية في لبنان بشكل سلمي.

رابعا: الأردن

لم تكتف الأردن بإدانتها للأحداث الإرهابية التي طالت الولايات المتحدة الأمريكية ، بل إنها أعلنت في 20نوفمبر2001 على لسان وزير الدولة و المتحدث الرسمي باسم الحكومة (صالح القلاب) إن قوات أردنية ستبدأ في التوجه خلال اليومين المقبلين إلى أفغانستان في إطار مهمة إنسانية استجابة لقرار مجلس الأمن

الذي نص على العمل على تأمين المناطق الأفغانية التي لم تعد تخضع لسيطرة حركة طالبان . لقد تعمدت الأردن اتخاذ موقف متوازن فهي عبرت اكثر من مرة على لسان الملك عبد الله الثاني عن الموقف نفسه الذي عبرت عنه الدول العربية الأخرى من ضرورة حل القضية الفلسطينية حلا عادلا، كضمان لتخفيض التوتر ومكافحة الإرهاب، ولكنها في الوقت نفسه قطعت خطوة ابعد بمشاركتها بقوات عسكرية في إطار قرار مجلس الأمن الذي يعتقد انه خرج لدعم الحملة الأمريكية ضد أفغانستان.

ومن هنا فإن هذا الموقف الأردني عكس طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه الأردن، ذلك أن الأردن تعد من الدول الحليفة للولايات المتحدة في الوطن العربي، بل وتسعى الأردن إلى السعي إلى كسب ود الولايات المتحدة، وتسيير الأمور السياسية الخارجية بما ترضي السياسة الأمريكية، من حيث مسائل الديمقراطية، والإصلاحات السياسية والاقتصادية والإدارية... والتأكيد على المصلحة العربية أولا، وضمان الأمن للأردن في خضم الأحداث المشتعلة في المنطقة، بما يجعلها على فوهة بركان، وبذلك فإن تداعيات 11 أيلول/سبتمبر لم تشكل أي تغيير على الاستراتيجية الأمريكية تجاه الأردن.

إن أحداث 11 أيلول 2001وفرت فرصة ذهبية لواشنطن لاعادة ترتيب جدول الأولويات العالمي، ووضع قضية ما يسمى بـــ "مكافحة الإرهاب الدولي" على رأس ذلك الجدول، واستغلال فرصة التوافق العالمي على إدانة هذا الحدث لتمرير إجراءات أخرى لا تعبأ بسيادات الدول وتسهل عمليات التدخل في شؤونها الداخلية، ولقد بدت هذه الإجراءات سهلة التناول والتطبيق مع إعلان الرئيس بوش الحاسم عن انقسام العالم إلى "من معنا ومن مع الإرهاب"، لتبدو واشنطن "كنيابة عامة دولية" تقف على رأس نظام عالمي ينبغي على الآخرين أما الانخراط فيه أو البقاء على هامشه مع ما يتطلب هذا الموقف من مجازفة بمصالحهم المستقبلية.

وبذلك فإن القراءة السريعة للمشهدين السياسي والعسكري لمنطقة الشرق الأوسط بعد 11 أيلول 2001 تشير إلى عدة ملاحظات:

1.اننا نعيش في عالم يتحكم في مساره "حق القوة" سبيلاً لفرض تسويات غير عادلة سوف تؤجج لاستمرار الصراعات إلى أن يحسمه فارق القوة بين أطرافه.

2. .لقد تمكنت واشنطن من استغلال أحداث 11 أيلول 2001 لفرض نفسها سلطة مطلقة على الساحة الدولية، وتنصيب نفسها الشرطي الدولي الوحيد المكلف بحماية الأمن والسلام الدوليين، والاستئثار بحق تعريف الإرهاب، مع ما في ذلك من استباحة للقيام بأعمال عسكرية أو التهديد بها ضد من تشاء من غير مراجعة الأمم المتحدة، ولو شكلاً، أما العدو في هذه الحرب فهو الإرهاب الذي بقي من دون تعريف دقيق لمضمونه.

3.مع استمرار الاصطفاف الأميركي إلى جانب ووراء إسرائيل في عدوانها المتمادي على العرب، يبدو جلياً ان الكيان الصهيوني كان وسيبقى الأداة الوظيفية الأولى للغرب. وعليه، فإن الولايات المتحدة على كامل الاستعداد لمحاربة كل من يعادي إسرائيل واتهامه بالإرهاب.

4 . 2دور المحافظين الجدد في صياغة الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط

إن القرار السياسي الذي يحكم الإدارة السياسية لا بد أن يخضع لتيار فكري معين، يحدد أفكاره وتطلعاته ومبادئه ضمن الفكر الذي يؤمن به ويترجم على شكل أفعال تحكم العملية السياسية. وفي محيط القرار السياسي الأمريكي مجموعة من التيارات الفكرية التي تتنازع لتأخذ مكانها في الإدارة التي تحكم السياسة الأمريكية، وهذه التيارات تدعو إلى ما تراه مناسبا في سبل الحكم وتعكس أفكار المجموعات التي تنتمي إليها، وهي: (الرشيدي،2004)

التيار الأول: وهو التيار الذي يدعو إلى التخلي عن السيطرة والتفوق والانطواء إلى الذات، وهذه الانعزالية في نظر التيار تسهم في تخفيض الإنفاق الدفاعي في مواجهة عجز الميزانية، مما يحسن القدرة التنافسية الاقتصادية للولايات المتحدة، ويقلل من احتمالات مقتل عدد متزايد من الجنود الأمريكيين. غير أن هذا التوجه الانعزالي في نظر مركز أبحاث راند الأمريكي لدراسات الشرق الأوسط يزيد من خطر نشوب الصراعات الكبرى، مما يتطلب قيام الولايات المتحدة بمجهود

دفاعي اكبر، كما انه في النهاية يقوض الازدهار الأمريكي بتقليص الفرص التجارية الناتجة عن الهيمنة، وهذا التيار سيطر على الفكر السياسي الأمريكي طيلة القرن التاسع عشر وحتى بدايات القرن العشرين .

أما التيار الثاني: فهو يدعو إلى العودة إلى تعدد القطبية وتوازن القوى للحيلولة دون ظهور قوة مهيمنة جديدة، والقوى المحتملة في المنظور الأمريكي هي: الصين واليابان وأوروبا وروسيا، قد تتغير هذه القوى في المستقبل، وقد ثبت انه من المستحيل اتباع هذا المنهج التوازني حتى بالنسبة للدول ذات الثقافات المتشابهة خلال القرن التاسع عشر، فالمرجح أن تزداد حدة الخلافات بين الدول الآن في ظل توجهات القوى الكبرى واختلاف ثقافاتها، مما يجعل هذه القوى بعيدة عن المرونة الكافية التي يتطلبها نظام توازن القوى هذا، ولقد سيطر هذا التيار على الفكر السياسي الأمريكي خلال القرن العشرين.

والتيار الأخير: السائد في الفكر السياسي الأمريكي هو الزعامة العالمية أو الهيمنة الشاملة، وهي تقتضي منع ظهور منافس عالمي آخر يكون معاديا لها، وتحول في الوقت نفسه دون العودة إلى تعدد القطبية، واصبح هذا هو الاختيار الأول بالنسبة للساسة في أمريكا، خاصة منذ عهد ريجان في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي وحتى الآن.

وهذا التيار الأخير هو الذي يمثل الاتجاه المحافظ الجديد والذي يضم فئة الواقعية السياسية ، ويستقي هذا الاتجاه مواقفه من منطلقات استراتيجية عسكرية تحدد أهمية كل طرف في النظام العالمي من منظور القوة العسكرية كعامل أحادي في تقويم مجمل الموازين الإستراتيجية والسياسية. ويركز هذا الاتجاه على الناحية الأيديولوجية فيظهر التشديد دائما على "العالم الحر" و"التراث الحضاري الغربي " و"القيم الديمقراطية " ويذهب هذا الاتجاه في إعطاء تبريرات نظرية لسلوكياته السياسية .

ويتسم هذا الاتجاه بنظرة تبسيطية للأمور تصل إلى درجة اعتناق مفاهيم كقوى شر وقوى خير ودول جيدة ودول سيئة، ويؤيد هذا الاتجاه التدخل الدولي

،وهو لا يحترم القواعد والأعراف الدولية . ويكون أحيانا ضد الوضع القائم Anti Status quo .

إن هذا الاتجاه يعتبر إسرائيل المكسب الإستراتيجي الوحيد في الشرق الأوسط، وعليه فيفترض تقديم دعم مطلق لها وتلافي الاختلاف معها الأمر الذي قد يضعفها فهي محور الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ويطمح هذا الاتجاه إلى إعادة فرض هيمنة الولايات المتحدة عالميا وهو اتجاه متشدد مع الحلفاء وصدامي مع الأعداء ويمثل الاتجاه المحافظ الجديد تحالفا بين اليمين التقليدي- الذي كان معاديا للاتجاه السوفيتي- لأسباب دينية ناتجة عن معتقدات محافظة كاثوليكية، وهو أيضا مع إسرائيل ضد الإسلام المتطرف. ويضم هذا الاتجاه أيضا اليمين الجديد ومنهم ديمقراطيون سابقون وعدد كبير من اليهود، وهو يؤمن بدرجة كبيرة بالالتزام الأمريكي بأمن إسرائيل . ويضم أيضا جماعة الأكثرية الأخلاقية والجماعات الدينية الجديدة التي تؤيد إسرائيل ولأسباب توراتية وتشعر بنوع من الالتزام تجاهها .

وهذا التيار المحافظ يمثل الاتجاه الفكري للتيار الحاكم الحالي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان له تأثير كبير على السياسة الخارجية للإدارة الأمريكية في الفترة الأولى للرئيس بوش الابن،ومن المتوقع أن يستمر هذا التأثير في الفترة الثانية، فقد خضعت الإدارة لتأثيرات من ثلاثة تيارات رئيسية داخل هذا الاتجاه المحافظ وهي: (كمال، 2005،ص37)

1. التيار المحافظ التقليدي الذي يمثل التيار الأساسي والأكثر نفوذا داخل الاتجاه المحافظ والحزب الجمهوري لسنوات عديدة. ويؤمن هذا التيار بأهمية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بلعب دور قوي على المسرح الدولي، على أن يكون محركها الأساسي هو مفهوم المصلحة القومية ويؤكدون على مركزية هذا المفهوم كمرشد للسياسة الخارجية، وان مصالح الولايات المتحدة يجب أن يتم تمييزها عن مصالح الإنسانية كلها، كما أنها لا يجب أن تتطابق مع ما يمليه الرأي العام العالمي، وينظر المحافظون التقليديون بصورة عامة إلى البيئة السياسية الدولية على أنها بيئة خطيرة وغير مستقرة. ووفقا لمعاييرهم

فإن نهاية الحرب الباردة لم تغير كثيرا من الإطار الخارجي للسياسة الخارجية الأمريكية.

ويؤمن هؤلاء بافتراضين أساسيين فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة: الافتراض الأول يقول أن الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة المتبقية، وان ذلك يفرض عليها عددا من الالتزامات والمسؤوليات التي لا يمكن تجنبها كعضو في النظام الدولي، ومن ثم أهمية قيام الولايات المتحدة بتعزيز قدراتها العسكرية وامتلاك قوة عسكرية حديثة ومتطورة، وهو ما يتطلب زيادة ميزانية الدفاع وزيادة الإنفاق العسكري. والافتراض الثاني يقول أن الولايات المتحدة يجب أن تحد من التزاماتها الخارجية ويجب أن تمارس نوعا من الحرص في ممارسة تلك المسؤوليات.

2. التيار المحافظ الديني ، وقد لعب هذا التيار دورا مهما في التأثير على السياسة الخارجية الأمريكية للرئيس بوش، ويمثل أتباع الكنيسة الإنجيلية بالولايات المتحدة الأمريكية العمود الفقري لهذا التيار، ويؤمن أنصار هذا التيار بأن الكتاب المقدس يمثل الحقيقة ، وان الخلاص يأتي فقط عن طريق المسيح. وبالرغم من أن اهتمام التيار المحافظ الديني ظل مقصورا لسنوات طويلة على القضايا الداخلية مثل تأييد تأدية الصلوات في المدارس ، وحظر الإجهاض ،والقضايا المتعلقة بالشواذ والإباحية في المجتمع الأمريكي،فإن هذا التيار أصبح يضع الآن على اجندتة العديد من القضايا السياسية الخارجية ،خاصة تلك المتعلقة بالاضطهاد الديني ،وكذلك الصراع العربي الإسرائيلي.

ويهتم التيار المحافظ الديني بشكل خاص بمنطقة الشرق الأوسط والصراع العربي–الإسرائيلي،وينظر إليه من منظور ديني بحت،ويرى إن قيام دولة إسرائيل هو تحقيق لنبوءة إلهية واردة في الكتاب المقدس ترتبط بعودة المسيح في نهاية العالم إلى أرض إسرائيل.ويرى أنصار هذا التيار أن سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية خاصة القدس هي جزء من النبوءة .ومن ثم يؤيد هؤلاء مفهوم إسرائيل الكبرى واحتفاظها بالأراضي المحتلة.على اعتبار أن الرب قد أعطى إسرائيل هذه

الأرض،ويعارضون أي اتفاقية سلام تؤدى إلى تنازل إسرائيل عن هذه الأراضي وقيام دولة فلسطينية عليها.

3. تيار المحافظين الجدد .فبالرغم من انه يمثل احدث التيارات داخل التوجه المحافظ إلا انه كان أكثرها تأثيرا في فترة الرئاسة الأولى لجورج بوش .وقد بدا المحافظون الجدد كحركة فكرية يقودها عدد من المثقفين الليبراليين اغلبهم من يهود نيويورك وكانوا في البداية جزءا من الحزب الديموقراطي ولكنهم انفصلوا بشكل تدريجي عن التيار الليبرالي بسبب ما اعتبروه تحول اليسار والليبرالية والحزب الديمقراطي إلى الراديكالية في السبعينيات.

ويقوم فكر المحافظين الجدد على عدد من المقولات الأساسية، أهمها الميل إلى الاستقرار وتجنب التغير الهيكلي أو المفاجئ، وأن يتم التغيير بشكل تدريجي ومن خلال المؤسسات القائمة، كذلك يؤكد الفكر المحافظ على أهمية الفرد في مواجهة الدولة، ويدعو إلى الحد من تدخل الدولة في الاقتصاد وفي تنظيم حياة المواطن بصورة عامة.

ويؤمن المحافظون بأهمية خفض الإنفاق الحكومي ، وأن حكومة أصغر تعني حكومة أفضل، كما يدعون إلى خفض الضرائب حتى لا تستخدم حكومة أموالها في زيادة نشاطها . ويتمسك المحافظون بالقيم التقليدية ويدعون إلى دور أكبر للدين في المجتمع وتشجيع الصلوات في المدارس وحضر الإجهاض .

أما في مجال السياسة الخارجية، فقد ظل المحافظون لسنوات عديدة يرفعون راية العداء للشيوعية، حيث نظروا إليها على أنها تمثل تناقضا لكل القيم التي يؤمنون بها ، وتعبيرا عن خوفهم من الحكومة الكبيرة القوية التي تقضي على الحريات وتفرض خططها على المجتمع، والتي تنكر الحرية الخاصة وقيم الحرية المرتبطة بها ، والتي تناقض القيم التقليدية وتحارب دور الدين ، وتنتهك حقوق الإنسان .

لقد قام المحافظون الجدد بمساندة جورج بوش الابن في انتخابات الرئاسة الأمريكية عام 2000 في إطار تحالف ضخم، ضم أيضا التيار المحافظ التقليدي والتيار المحافظ الديني. وبعد فوزه بالرئاسة قام بوش بتعيين عدد من المحافظين

الجدد في مناصب داخل الإدارة، امثال بول ولفيتز كنائب وزير الدفاع، ودوجلاس فايس كمساعد لوزير الدفاع لشؤون السياسات، بالإضافة لتعيين ريتشارد بيرل كرئيس لمجلس سياسات الدفاع، وتم تعيين جون بولتون كمساعد لوزير الخارجية لشؤون نزع السلاح، واليوت ابرامز كمسؤول عن الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي، بالإضافة إلى لويس ليبي مدير مكتب ديك تشيني نائب الرئيس.

الإدارة الجمهورية الحالية لديها رؤية استراتيجية واضحة من حيث نوعية الأدوار التي تسعى إليها في النظام العالمي لدعم مصالحها الحيوية، ولذا فإنها سوف تعمل على فرض رؤيتها الكونية على كافة الأنساق الفرعية المكونة للنظام العالمي دون الالتفاف كثيرا للتفصيلات والقضايا الفرعية داخل إطار إقليمي. وعامل الخطورة في هذا النهج الجديد في كون محدداته قد تقود إلى تصادم في المصالح والرؤى بين هذه الإدارة والعديد من الفواعل الرئيسة سواء على المستوى الإقليمي الشرق أوسطي أو على المستوى العالمي الأوسع نطاقا.(سالم،2001)

ويسعى تيار المحافظين الجدد إلى محاولة تنميط العالم و إخضاعه للرؤية العقائدية المحافظة سواء على المستوى السياسي – العسكري ،أو على المستوى الاجتماعي – الثقافي. بهدف دفع المجتمعات العالمية لاعتناق الأسس السياسية والاقتصادية للديمقراطية الغربية بجوهرها المحافظ . إما على المستوى الإقليمي الشرق أوسطي ،فإن مؤيديه ينظرون للصراع العربي – الإسرائيلي بوصفه نتاجا مباشرا للعجز الثقافي لدى العرب المسلمين على القبول بالتفوق الحضاري . وما الصراع العربي– الإسرائيلي، من وجهة نظرهم، إلا مواجهة حضارية بين إسرائيل الديمقراطية والعرب أسرى الاستبداد والتخلف.

أن رؤية المحافظين الجدد للسياسية الخارجية الأمريكية تمثل تحولا ضخما عن مواقف الجمهوريين التقليدية التي تميل إلى العزلة الدولية واليأس فيما يتعلق بنشر الديمقراطية والقيم الأمريكية على المستوى الدولي(لوس أنجلوس تايمز،2000/9/1)، كما يرون أيضا أن الظروف الدولية خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها دفعت الولايات المتحدة والجمهوريين إلى لعب دور أكثر جراءة ونشاطا وتدخلا على الساحة الدولية. ولكن بقى كبار صناع السياسية الخارجية

الأمريكية الجمهوريين يؤمنون بالواقعية السياسية، والتي تنظر إلى العلاقات الدولية بالأساس كصراع قوى ومصالح. وقد بدأ فكر المحافظين الجدد يتشكل في السبعينيات من القرن العشرين على مبدأين أساسيين هما: رفض انعزالية الديمقراطيين، ورفض واقعية الجمهوريين، والبحث عن سياسية خارجية أمريكية تضمن هيمنة الولايات المتحدة عالميا وتنشر قيمها الأساسية كالديمقراطية وحقوق الإنسان (لوس أنجلوس تايمز، 2002/9/1).

وسيتم الحديث في هذا المقال حول المواضيع التالية:

أولا: رجالات المحافظين الجدد

لقد أعجب الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان، والذي قام بزيادة ميزانية الدفاع وفتح مكتب لنشر الديمقراطية بأفكار المحافظين الجدد، وقام بتعيين بعض أهم قادتهم في إدارته، مثل إليوت إبرام وريتشارد بيرل، وبول ولفويتز. أما بوش الأب فقد مال إلى الجمهوريين الواقعيين وعلى رأسهم كولن باول. أما الإدارة الحالية فهي تضم – كما يرى بعض المحللين – تكتلا غير مسبوق للمحافظين الجدد يقودهم نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد واثنان من مساعديهم، وهم بول ولفويتز نائب رامسفيلد ولويس ليبي مساعد تشيني، ويرى جون دونلي وأنطوني شاديد أن العلاقة بين الشخصيات السياسية الأربعة الهامة هي علاقة وثيقة تكونت على مدى ثلاثة عقود على الأقل، إذ يشيران إلى أن تشيني ورامسفيلد عملا معا في عام 1969 في إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون، عندما عمل رامسفيلد كمدير لمكتب الفرص الاقتصادية، وعمل تشيني كمساعد له. كما عمل رامسفيلد كرئيس تشيني في مناصب أخرى بإدارة نيكسون وفورد، كما يتشابهان في خبراتهما العملية إذا عملا كنواب كونجرس ورؤساء لموظفي البيت الأبيض ووزراء دفاع في إدارات مختلفة. وبالنسبة للعلاقة بين لويس ليبي وبول ولفويتز، فقد كان الأول أحد طلاب الثاني في جامعة يل الأمريكية، وعمل ليبي كأحد مساعدي ولفويتز خلال إدارة ريجان وخلال إدارة بوش الأب. (بوستون جلوب، 2002/9/10)

إن ضعف الخبرة السياسية للرئيس بوش وخاصة في شؤون السياسة الخارجية، جعل الرئيس تحت هيمنة المستشارين والوزراء في السياسة الخارجية بالبيت الأبيض ووزارة الدفاع الأمريكية التي يسيطر عليها حاليا التيار المحافظ الجديد والمؤيدون لإسرائيل.

ويتمثل هذا التيار المحافظ الجديد في نائب الرئيس ومستشارة الأمن القومي سابقا، وزيرة الخارجية حاليا، ووزير الدفاع سابقا بول وولفيتز مهندس استراتيجية الهجوم ضد أسلحة الدمار الشامل في العالم الثالث، ولقد شغل وولفيتز عدة مناصب وكان مقربا من تشيني ورامسيفليد، وهو من المؤيدين لإسرائيل وتبني سياسة الهجوم بدلا من الدفاع لتحقيق الهيمنة الأمريكية إقليميا وعالميا، والتقى وولفتيز ريتشارد بيرل الذي يتولى في وزارة الدفاع الأمريكي منصب رئيس مجلس سياسة الدفاع، والمعروف أن كلا من وولفتز وبيرل من اليهود الذين احتلو مناصب في إدارة بوش الجديدة، وان بيرل من اشد المتحمسين إلى التحالف التركي الإسرائيلي الأمريكي ضد إيران والدول العربية من اجل هيمنة إسرائيل على الشرق الأوسط ،ومن منظري الهيمنة الإقليمية الإسرائيلية، ولقد استغل التيار المحافظ الجديد أحداث 11أيلول/سبتمبر من اجل تعزيز الهيمنة الأمريكية والمواجهة العسكرية تحت شعار الحرب على الإرهاب، فيما خلق التيار المحافظ في وزارة الدفاع والموالي لإسرائيل مواجهة مع وزارة الخارجية الأمريكية وخاصة كولن باول الذي يرى التخفيف من عملية المواجهة وانتقالها لتشمل دولا أخرى . (البرصان،2002)

وفي الإدارة الحالية يعمل ولفويتز كنائب لرامسفيلد وزير الدفاع، ويرى المراقبون أن رامسفيلد يميل بطبيعته إلى الجوانب التنفيذية الإدارية، وأن ولفويتز يمثل بالنسبة لرامسفيلد المفكر الإستراتيجي والمنظر الذي يمد رامسفيلد بالرؤى الكبرى التي يمكن أن يبني عليها أفكاره. أما تشيني فهو ساعد بوش الأيمن ومستشاره رقم واحد في الشؤون الدولية، ويعتمد تشيني على لويس ليبي بشكل كبير ويوكل له مهمة تطوير وتنفيذ رؤاه وأفكاره السياسية. ولا يقتصر وجود وتأثير المحافظين الجدد في الإدارة الحالية على المناصب الأربعة السابقة، فهم يحتلون مناصب أخرى عديدة وهامة، مثل إليوت إبرام والذي يعمل مستشارا بمجلس الأمن

القومي ، وريتشارد بيرل الذي يحتل منصب رئيس مجلس سياسات الدفاع التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، ويعتبر بيرل أحد أكثر المحافظين الجدد تأثيرا، وقد وصفته بعض الصحف بأنه أكثر مناصري غزو العراق في الإدارة الحالية. (واشنطن بوست، 2002/8/6)

ومن المعروف أن مجلس سياسات الدفاع والذي يرأسه ريتشارد بيرل يضم مجموعة هامة من السياسيين الأمريكيين، على رأسهم هنري كسينجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق، ودان كويل نائب رئيس أمريكي سابق، ووزيري الدفاع السابقين جيمس شيزلينجر وهارلود برون، ورئيس مجلس النواب مجلس النواب نوت جنجريتش بالإضافة إلى عدد من كبار قيادات الجيش في الولايات المتحدة. وعلى المستوى الإعلامي يشير كثير من المحللين إلى وليام كريستول محرر مجلة ويكلي ستاندار الأمريكية، والذي عمل في إدارتي ريجان وبوش الأب، واحتل منصب رئيس موظفي نائب الرئيس الأمريكي السابق دان كويل، كأحد أكبر المعبرين عن صوت وأفكار المحافظين الجدد في الإدارة الحالية، وقد تعرض وليام كريستول مؤخرا لانتقادات عديدة بسبب أفكاره المتشددة في مجال السياسة الخارجية وبسبب دوره ودور مجلة ويكلي ستاندرد في تنسيق هجمات شرسة على الصحف التي تعارض أفكار المحافظين الجدد بخصوص قضايا السياسة الخارجية الأمريكية، وخاصة تجاه العراق (واشنطن بوست 2002/6/11، وأمريكان بروسبكت 2002/9/23).

ثانيا: الإدارة الأمريكية الحالية

إن الجديد الذي أتت به إدارة بوش الابن لم يكن في الواقع اختراع الأحادية في العمل الدولي، وإنما كان تحويلها إلى القاعدة لا الاستثناء، بناء على العداء للتعددية من حيث المبدأ؛ ففريق المحافظين الجدد الذي هيمن على صناعة السياسة الخارجية في حكومة بوش الابن له موقف مبدئي مناهض للعمل الدولي الجماعي صحيح إنه تيار يرفض الإنعزالية، إلا أنه لا يثق في إمكانية تحقيق المصلحة الأمريكية عبر العمل الدولي متعدد الأطراف أو من خلال التحالفات. إن لهذا الفريق موقفاً معادياً لليبرالية الدولية من حيث المبدأ فهي، من وجهة نظره،

والأعلام، ونجحت في إحداث انحسار واضح في مساحة الحريات المدنية والسياسية داخل أمريكا نفسها.(الشوربجي،2005)

لقد ارتبط صعود المحافظين الجدد بأحداث 11 أيلول؛ حيث قدموا إطارا فكريا متكاملا لسياسة الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد 11 أيلول، وهو ما عجزت القوى المحافظة الأخرى عن تقديم بديل له. ويقوم هذا الإطار على استبدال خطر الشيوعية بخطر الإرهاب، باعتباره التحدي الأساسي الذي يواجه الولايات المتحدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

ثالثا: رؤية المحافظين الجدد

يمكن تلخيص رؤية المحافظين الجدد للاستراتيجية الأمريكية في عدة نقاط أساسية:

1. أن تلعب أمريكا دورا قياديا على الساحة الدولية، مستغلة وضعها كقوة عظمى وحيدة في الفترة الراهنة، وللحفاظ على هذا الوضع والاستفادة منه لأكبر فترة ممكنة.

بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ركز المحافظون الجدد على السياسات العسكرية والأمنية كأساليب أساسية لتنفيذ الرؤى والأهداف الأمريكية ، كما نادوا أيضا بفكرة أنه يحق للولايات المتحدة توجيه ضربات وقائية للدول التي تمثل تهديدا محتملا للولايات المتحدة وعدم الانتظار حتى يكتمل تهديد هذه الدول لأمريكا. (Mallaby,Septeber/October 2000)

2. الإيمان بأهمية أن تعمل الولايات المتحدة على نشر قيم الديمقراطية وحرية الإنسان، وبناء المجتمع المدني والمؤسسات السياسية من خلال سياستها الخارجية، وأن تقرن مساعدتها وضغوطها على دول العالم المختلفة بتبني هذه الدول للقيم الأمريكية وتنفيذها داخل مجتمعاتها ونظمها السياسية.

3. التمركز حول المصالح الأمريكية – الإسرائيلية بشكل مفرط (لوس أنجلوس تايمز، 2002/9/1).

ذلك أن رؤية المحافظين الجدد للاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط تقوم على حماية أمن وسلامة دولة إسرائيل، عن طريق تدخل أمريكي كبير لإعادة رسم خريطة القوى في المنطقة. ولقد روج المحافظون الجدد في مجلة ويكلي ستاندار وفي مناسبات أخرى عديدة لفكرة أن تقوم أمريكا بغزو العراق والإطاحة بصدام حسين والإتيان بنظم جديد تدين بولائها للولايات المتحدة، وتعتمد عليها بشكل كبير كمركز ثقلها في المنطقة، وضمان وصول أمريكا إلى نفط الشرق الأوسط. ثم تنطلق الولايات المتحدة من العراق الجديد لبسط نفوذها على المنطقة، وفرض تحولات سياسية داخلية على دول المنطقة الرئيسة، وعلى رأسها مصر والمملكة العربية السعودية، والضغط على سوريا وإيران، وإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وتقليل اعتمادها على نفط المملكة العربية السعودية. وبذلك يعتبر غزو العراق بالنسبة للمحافظين الجدد عبارة عن خطوة أولى على طريق طويل ينتهي بإعادة تشكيل الشرق الأوسط بأكمله. (بوستون جلوب 2002/9/10)

وقد عبر المحافظون الجدد عن هذه الرؤى في مواضع مختلفة من أهمها "مشروع القرن الأمريكي الجديد" وهو مشروع أسس في عام 1997 للبحث في سبل دعم القيادة الأمريكية للعالم، ويرأسه ويليام كريستول، ويضم من بين الموقعين على إعلان مبادئه الأساسية مجموعة من كبار قيادات المحافظين الجدد وكبار رجال السياسية في الفترة الراهنة وعلى رأسهم ديك تشيني، ودونالد رامسفيلد، وجيب بوش، وإليوت إبرام، وفرانسيس فوكوياما، ولويس ليبي، ودان كويل، وبول ولفويتز. ويدعو هذا المشروع إلى استغلال فرصة أن الولايات المتحدة أصبحت على قمة النظام الدولي بنهاية القرن العشرين، وان الولايات المتحدة يجب أن تكون لديها الرؤية والإرادة لتشكيل القرن الجديد بشكل يتوافق مع المصالح الأمريكية. (www.newamericancentury.org)

وقد تبلورت مبادئ هذا المشروع لدى المحافظين الجدد بالأمور التالية: (www.newamericancentury.org)

1. الحاجة إلى زيادة الإنفاق الدفاعي لمواجهة المسؤوليات العالمية وتحديث القوات المسلحة.

2. تقوية الروابط مع الحلفاء الديمقراطيين وتحدي النظم المعادية للمصالح والقيم الأمريكية.
3. تشجيع مسألة الحرية السياسية والاقتصادية في الخارج.
4. تحمل مسؤولية دور أمريكا المتفردة لتحقيق وتوسيع نظام عالمي محاب لأمن وازدهار وقيم أمريكا.

ولقد تلخصت هذه المبادئ في قول بوش في خطاب حالة الاتحاد 2004: "إن الولايات المتحدة لن تتخلى عن أصدقائها وحلفائها في العالم ولن تتراجع أو تتخلى عن العالم ولن تستسلم إطلاقا للشر... إن بلدنا ملتزم بهدف تاريخي طويل الأمد إننا نسعى إلى القضاء على الاستبداد في عالمنا"(www.alkhaleej.ae/articles) ، وبذلك فقد بلورت إدارة بوش الأسس التي ستسير عليها استراتيجيتها في العالم، وجعلت منها المبادئ التي سيتركز عمل الإدارة من خلالها.

وبهذا فإن استراتيجية المحافظين الجدد إزاء الشرق الأوسط والتي ضمنت في وثيقة "مشروع القرن الأمريكي الجديد" تستند إلى منطق يقول: بما أن الولايات المتحدة أصبحت أكبر قوة عسكرية في العالم فإنه ليس بوسع أحد أن يتحداها ولذلك يجب فرض السلام عن طريق القوة بدءا من العراق، وفرض الهيمنة على الشرق الأوسط باحتواء سوريا وإيران، وعدم تقديم تنازلات للعرب في أي عملية سلام حيث يجب أن يتم مقايضة السلام بالسلام وليس بالأرض ثم تحويل دول المنطقة كلها إلى نظم حكم ديمقراطية.

(www.alhewar.net/Basket/Helen_Thomas_Arabic.htm)

ومن هنا فإن "مشروع القرن الأمريكي الجديد" يعد أكبر المعاقل المعبرة عن مواقف المحافظين الجدد، الذين كانوا وراء تغير الإستراتيجية الأمريكية، وكانت سبباً في الحروب المتكررة، والتخطيط لتغيير خريطة المنطقة سياسياً، ثم يتبعها التغيير الثقافي والفكري والاجتماعي. إذ انه يهدف إلى بناء الإمبراطورية الأمريكية ومنع صعود أو نشوء أية قوة دولية توازيها، وكذلك تشكيل نظام عالمي جديد بالشروط والمبادئ الأمريكية يتم تنفيذه بدقة وإصرار.

3.4 جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة ودورها في الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

تعد الجماعات اليهودية في الولايات المتحدة من أكثر الجماعات التي تدعم تاريخيا جهود لوبي مستمرة وعلى المدى البعيد، وتعد من اشد الجماعات نشاطا حول قضايا السياسة الخارجية. على الرغم من وجود مئات من الجماعات الاثنية أو الدينية الأخرى التي تميل إلى التفاعل مع الأحداث أو القضايا السياسية، ولكنها تقوم على أساس فردي؛ فهي لا تحتفظ بشكل عام بأنشطتها وفاعليتها؛ كما أنها لا تؤيد جهود لوبي معين، كما هو الحال بالنسبة لليونانيين والعرب. ونتيجة لذلك يظل الميدان خاليا للوبي اليهودي لمعظم القضايا السياسية، وخاصة تلك المتعلقة بالشرق الأوسط.

وسيتم الحديث في هذا المقال حول المواضيع التالية:

أولا: اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية

يقصد عادة باللوبي اليهودي في الدراسات و الأبحاث تلك الأحزاب و المنظمات، ومجموعات الضغط اليهودية داخل الولايات المتحدة وغيرها . ويعمل هؤلاء في مختلف مناطق تأثيرهم على أنشطة الوزارات و الهيئات و المؤسسات الأمريكية التنفيذية و القضائية والتشريعية ،للتأثير في السياسة الأمريكية سواء أكان تجاه الصراع العربي –الإسرائيلي أم بالقضايا الأخرى الخاصة بإسرائيل والمصالح اليهودية.على الرغم من أن الطائفة اليهودية الكبيرة في الولايات المتحدة و البالغ عددها 6ملايين لا تمثل سوى 2.7%من عدد السكان في المجتمع الأمريكي ،إلا أن لها تأثيرا فعالا على مجمل الإدارات الأمريكية المتعاقبة في واشنطن.

وتظهر مجموعة من التنظيمات اليهودية التي تمارس عملها كلوبي يهودي في الولايات المتحدة الأمريكية مثل منظمة ايباك، وبناي بريث ، وجويش ابل ، وجويش انتيتي ، ومنظمة "جونيت العالمية " و"هياس " و"دور لجنة البحث اليهودية الأمريكية العالمية " التي تتقصى وتتابع كل من يكتب أو يحرض على اليهود في العالم .

لا شك أن لطبيعة الأعمال التي قام بها اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة الأمريكية في مراحل متقدمة دورا كبيرا في التأثير على السياسة الخارجية، و فرض قياداته على مراكز التأثير الحساسة، والمراكز الأهم في صياغة القرار الأمريكي .

لقد انتقلت مراكز اليهودية العالمية و أجهزتها القيادية من أوروبا إلى الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وحصلت عمليات تقارب واسعة بينها وبين الأجهزة السياسية والدعائية والاقتصادية للولايات المتحدة بعد اختيارها كمركز للصهيونية العالمية؛ بسبب كثرة المنظمات اليهودية فيها وما تتمتع به من نفوذ في النواحي السياسية والمالية ، والذي مكنها من التزاوج مع المجتمع الأمريكي الصناعي الحربي، ذلك لان الأمريكيين من أصل يهودي يملكون ويديرون الشركات الضخمة والبنوك والمصارف العالمية وشركات الاتصالات والتأمين ، فهم يسيطرون فعليا على أهم شركات التلفزة و الصحف الأمريكية كصحيفة " واشنطن بوست ". إن الرؤية السياسية التي تبنتها الدوائر الأمريكية والكنيسة المورمانية الأمريكية منذ انتقال مركز اليهودية إلى الولايات المتحدة أبرزت قوة تأثير اليهود على المسرح السياسي العالمي منذ الحرب العالمية الثانية حتى هذه اللحظات .

والظاهر أن الظروف الدولية الجديدة في مرحلة ما بعد 11 أيلول/سبتمبر، إضافة إلى وصول النفوذ اليهودي في الفترات الأخيرة إلى مستوى كبير من التأثير، لا سابق له، في السياسة الأمريكية، حتّما أن تسود اللغة الإسرائيلية في الخطاب الذي تطلقه الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط.(سمور،2002)

ثانيا: الصوت اليهودي.

تبرز أهمية وفعالية الصوت اليهودي في كون السكان اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، غير موزعين بالتساوي بين الولايات، ففي نيويورك، وكاليفورنيا ونيوجرسي – على سبيل المثال تزيد نسبتهم على النسبة الوسطية 3%، حيث يتركز وجودهم في المراكز المدنية من الولايات، هذه المراكز التي تعد أكثر المناطق أهمية من الناحية السياسية، فعلى سبيل المثال: مدينة

نيويورك هي موطن أكثر من 90 %، من سكان الولاية اليهود، لذلك نجد أن 12 % من السكان المؤهلين للاقتراع في نيويورك هم من اليهود و أن نسبة الناخبين اليهود في كاليفورنيا تبلغ 3 %، وترتفع إلى 6 % في نيوجرسي، ويتميز اليهود الأمريكيين في كون 90 % منهم يدلون بأصواتهم في الانتخابات، في حين نحو50% من الناخبين الأمريكيين لا يكلفون أنفسهم عناء الاقتراع، الأمر الذي يرفع نسبة أصوات اليهود بمعدل 1 % على الأقل، علماً بأن هكذا زيادة ترتفع نسبتها أكثر في الولايات المتحدة التي تشهد وجوداً يهودياً أكثر كثافة حيث تبلغ 6.2 % في نيويورك .(مزاحم،1995)

وهكذا نرى أن خيارات الناخبين اليهود في الانتخابات الرئاسية الأولية غالباً، ما تحدد اسم المرشح الديموقراطي الذي سيدخل المنافسة ضد المرشح الجمهوري في الانتخابات النهائيـــــة. وبهذا يكسب الصوت اليهودي قوة إضافية لكون اليهود الأمريكيين يتخذون مركز الوسط في تشكيلة ذات قطبية ضعيفة يجعلهم يشكلون نسبة أصوات متأرجحة، لصالح هذا المرشـــح أو ذاك. ومعلوم مدى أهمية الصوت المتأرجح كعامل حاسم في المنافسات التي يتقارب فيها عدد الأصوات، إذ إن نسبة مئوية متدنية من الأصوات غالباً ما تستطيع أن تضمن فوز مرشح وأن تشجع المرشحين – من هذا المنطلق – على إعطاء الوعود الضرورية لاجتذاب ناخبي الوسط الذين لا يقدرون بثمن .

وإذا ما تطرق بنا الحديث عن دور الصوت اليهودي في الانتخابات الرئاسية لبوش الابن، نجد أن الرئيس بوش له اهتمام خاص بهم؛ ففي شهر مايو أصبح للجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية(American Israel Public Affairs) (AIPAC) مكانة ليست قليلة لدى الرئيس بوش والحزب الحاكم، كذلك العلاقات مع إسرائيل وموقفه من الحرب ضد الإرهاب، كل هذا يدعم موقفه لدى المجتمع اليهودي؛ وهو ما يعزز موقفه في الانتخابات بكسب أصواتهم.

كما يجب التأكيد على أنه منذ وصول الرئيس بوش إلى الرئاسة الأمريكية وهو حريص تماما على التودد للمجتمع اليهودي؛ لذلك فإن الجمهوريين لديهم شعور قوي بكسب أصوات اليهود في الانتخابات، لما يقومون به من مواقف تجاه اليهود، سواء

في أمريكا أو في الشرق الأوسط، إضافة إلى أن حضورهم في المشاركة الانتخابية في الولايات المتحدة الأمريكية كبير.

يتضح من خلال ما تقدم أن هناك انحيازا أمريكيا واضحا لإسرائيل في مستويات عديدة، لأن الجالية اليهودية تتمتع بنفوذ سياسي واقتصادي كبيرين، خاصة في مدينة نيويورك، وقد لعب ذلك دوراً بارزا في الانتخابات الأمريكية، سواء على مستوى الرئاسة أو في انتخابات الكونغرس.

وهذا الانحياز يبرز قوة تأثير اللوبي اليهودي في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، بما يضمن تفوق الجانب الإسرائيلي على الجانب العربي في الصياغة السياسية التي تحتاجها قضايا الشرق الأوسط، ذلك بسبب الضعف الشديد لدى الأمريكيين العرب في تشكيل قوة عربية ضاغطة تقابل اللوبي اليهودي المنظم لخدمة القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية، على الرغم من محاولات تبرز هنا وهناك لصياغة لوبي عربي، إلا أن سوء التنظيم والإدارة وضعف التأثير في مراكز صنع القرار الأمريكي وغياب المشاركة الفاعلة للعرب، تؤكد عدم وجود صياغة حقيقية مؤثرة وفاعلة لصياغة لوبي عربي يخدم القضايا العربية في الشرق الأوسط، وتخلي الساحة للوبي اليهودي ليقوم بعمله.

وبذلك يتضح أن اندماج النفوذ اليهودي في بنية صناعة القرار السياسي الأمريكي اندماج عضوي، وأن معطياته بالنسبة إلى التعامل مع قضايا الشرق الأوسط معطيات ذاتية متوافرة في الأرضية الأمريكية نفسها، وهذا ما يعطيه القدرة على تحقيق أهدافه، وليس الاعتماد على الإمكانات اليهودية والصهيونية الذاتية فحسب. وبهذا فإن الحصيلة العدوانية للقضايا العربية والإسلامية ناجمة عن التلاقي الصهيوني-الأمريكي على أهداف مشتركة في بوتقة نشر الهيمنة عالمياً، وبذلك يتبلور دور جماعات الضغط اليهودية في ضوء صياغة الاستراتيجية الأمريكية في اقليم الشرق الأوسط.

الفصل الخامس

الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي وانعكاساتها المستقبلية

إن الحديث الخاص بالاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط لا يمكن أن يستثني-ولا بأي حال- التطرق إلى طبيعة الاستراتيجية الأمريكية تجاه قلب هذه المنطقة، الوطن العربي، ذلك أن الولايات المتحدة لها مصلحة كبيرة في ان تقيم علاقات وطيدة مع الوطن العربي، وان تكون الدولة ذات التفوق المهيمن فيه، وكل تحرك لها يهدف إلى تحقيق وترسيخ وجودها السياسي والاقتصادي، والاستئثار بثرواته، وبلا شك فإن لهذه الاستراتيجية العديد من الانعكاسات المستقبلية التي تتبلور في السلوكيات الحالية لإدارة الرئيس بوش الابن، والتي تحكم عدة ملفات استراتيجية في الوطن العربي، كالملف العراقي، والإيراني، والسوري، وملف الصراع العربي-الإسرائيلي...

1.5انعكاسات الاستراتيجية الأمريكية تجاه الوطن العربي

منذ ورثت الولايات المتحدة الاميركية نفوذ الامبراطوريتين البريطانية والفرنسية في الوطن العربي، بعد الحرب العالمية الثانية، وخصوصا بعد العدوان الثلاثي على مصر في العام 1956، وهي تضع الوطن العربي في صلب المناطق الأكثر حيوية وأهمية لمصالحها الاستراتيجية في العالم. وتعود هذه الأهمية إلى ثلاثة أسباب رئيسة: (مصطفى، 1995)

1.وجود اكبر احتياطي عالمي للنفط في البلاد العربية ــ الخليجية بخاصة .

2.قيام الكيان الصهيوني ــ حليفها الاستراتيجي ــ في قلب الجغرافيا العربية.

3.الموقع الجيوستراتيجي المميز للوطن العربي عند ملتقى ثلاث قارات (آسيا وإفريقيا وأوروبا) بما فيه مرور خط التجارة الدولي الرئيس (تجارة الطاقة) من ممرات بحرية تساحلها البلاد العربية (المتوسط، والأحمر والخليج)، وتحكّم البلاد

العربية ــ كلاً أو جزءاً ــ في أهم المضائق والخلجان على هذا الخط المائي الممتد من جبل طارق إلى مضيق هرمز، مروراً بقناة السويس وخليج العقبة وباب المندب.

بدأ اهتمام الإدارات الأمريكية المتعاقبة بالوطن العربي، بعيد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وقد وجدت لهذا الاهتمام إطارا جيوسياسيا، تم استيعابه ضمن مصطلح الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كبديل لمصطلح الوطن العربي الذي غيب عن قصد عن كل الدراسات الغربية، وعن الخطاب السياسي الغربي، وذلك بقصد واضح هدفه تمكين واستيعاب إسرائيل في إطاره. غير أن الأمر تغير بعض الشيء بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر2001، وبروز ظاهرة ما يسمى الإرهاب الموسوم إسلاميا، في إطار جيوساسي جديد، يكاد يتسع ليشمل البلدان الإسلامية بكاملها، خصوصا في جنوب شرق أسيا، إلى جانب البلدان العربية.

أنه وقبل الحادي عشر من أيلول كان المبدأ الأساس الموجه للسياسات الأمريكية في المنطقة هو ضمان استقرار المنطقة، وهذا تطلب عمليا من الإدارات الأمريكية دعم الأنظمة العربية المحافظة والأنظمة الاستبدادية، أي: " غض النظر عن النقص الشديد في الحرية" حسب ما جاء في خطاب الرئيس بوش أمام الصندوق الوطني للديمقراطية في 8 تشرين الثاني عام 2003. وهذا كان ضروريا لضمان جريان النفط في شرايين الاقتصاد العالمي، وكذلك لتمكين إسرائيل واستخدام فائض قوتها، في عملية الضبط المشار إليها. في تلك المرحلة كان يكفي للتحكم بالنفط وتسخيره لخدمة المنظومة الرأسمالية ككل، وكذلك لتمكين أمريكا من التحكم بالقرار السياسي العالمي، استخدام الأدوات الاقتصادية والتجارية، إلى جانب أدوات الضغط السياسية.

أما بعد الحادي عشر من أيلول فقد أصبح المبدأ الموجه للسياسات الأمريكية في المنطقة هو التغيير تحت مظلة الحرية والديمقراطية، بحثا عن إيجاد حل ما، أغلب الظن أنه متوهم، لما تسميه بظاهرة الإرهاب، هذا من حيث الظاهر والمعلن، أما من الناحية الفعلية والجوهرية فهي تبحث عن أشكال جديدة لإدارة مصالحها في المنطقة، وتامين السيطرة على صنبور النفط، وهذا يتطلب وجود أياد تمسك به، عوضا عن الأدوات التجارية والسياسية غير المباشرة.

إن النظام العربي برمته، خلال العقد الماضي، لم يكن على تضاد مباشر مع الولايات المتحدة أو مصالحها. بيد أن الاستجابة العربية للاستراتيجية الأمريكية في المنطقة لم تكن ،وليست للآن، كما تريد واشنطن وتهوى؛ ولذلك فإن هذه الاستراتيجية وضعت مخططا لكيفية إدارة المنطقة العربية بالطريقة التي تريد، أشبعت من خلاله رغباتها بالسيطرة، وضمان مصالحها وأهدافها الاستراتيجية، وتمثلت هذه المخططات بسياسة "اللاستقرار البناء"، والمشروع الأمريكي في العراق، بالإضافة إلى صياغة ملامح الاستراتيجية التي تريد في المنطقة العربية وتنعكس على اهم قضية فيها-القضية الفلسطينية.

وسيتم الحديث في هذا المقال حول المواضيع التالية:

أولا: سياسة " اللاستقرار البناء"

إن سياسة "اللاستقرار البناء" تقوم على فكرة ان حماية المواطنين الأمريكيين وتأمين المصالح الأمريكية لا تتحققان على افضل وجه إلا بإحداث تغيير جوهري في الأنظمة العربية، من خلال الترحيب بالمشاركة الكاملة للمواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية بدلا من العمل على خنق تلك المشاركة والتضييق عليها.وفي مجال العمل على تحقيق ذلك استخدمت الولايات المتحدة مجموعة من الوسائل القسرية وغير القسرية، تراوحت ما بين القوة العسكرية المسلحة لغرض تغيير النظام في العراق وأفغانستان، ومزيج العصا والجزرة لتطويع ياسر عرفات أول،ا ثم تشجيع ظهور زعامة فلسطينية جديدة ومسالمة وخاضعة للمساءلة، والأسلوب الناعم الملطف في دفع مصر والمملكة العربية السعودية على مسار الإصلاح. (ساتلوف،2005)

تعد كل من سوريا ولبنان الميدانين اللذين تضع فيهما إدارة الرئيس بوش مذهبها الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والوطن العربي المسمى"اللاستقرار البناء" موضع الاختبار الأول.وإذا كان للإدارة الأمريكية أن تديم إصرارها الحازم على هذه الاستراتيجية متفادية الإفراط في الضغط والتراجع عند أولى الانتكاسات، فإن إمكانيات إحلال التغير البناء في أوضاع الشرق الأوسط سوف تكون قوية جدا.وتتمثل خصوصية الوضع اللبناني-السوري، كميدان لهذه

الاستراتيجية، في مجموعة من العوامل، التي تميزه عن بقية الأوضاع العربية، تتمثل بما يلي: (ساتلوف،2005)

1. لبنان هو البلد الوحيد لذي لم تلعب فيه الولايات المتحدة دور العامل المحفز على مسار الأحداث، فقد كان اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري هو الذي أطلق دورة الأحداث الراهنة رغم أن تلك الدورة قد استندت على خليفة التمديد لفترة رئاسة الرئيس أميل لحود بضغط قوي من دمشق.
2. لبنان هو البلد الأول الذي تنضم فيه الدول الأوروبية وخصوصا فرنسا إلى الولايات المتحدة كشريك كامل في معالجة الموقف.
3. لبنان هو البلد الأول الذي مس قلب حالة استقرار الأنظمة التي شملت نظامين معا هما النظام اللبناني والنظام السوري، وبغض النظر عن مدى الأثر المزعزع للجهود الأمريكية الداعمة للديمقراطية على الأنظمة في بقية دول المنطقة، فإن تلك الجهود لم تصل لحد الآن إلى فرض هذه الدرجة من السخونة التي فرضتها الأحداث الراهنة على الوضع السياسي لكل من نظامي لحود والأسد.
4. لبنان هو البلد الأول الذي زاوج ما بين السياسة الخارجية الإشكالية لسوريا والعملية الديمقراطية اللبنانية محولا القضية اللبنانية إلى قضية تتعرض لاحتلال خارجي.
5. لبنان هو بلد يربط الاجندة الديمقراطية بالهموم الاستراتيجية التقليدية التي تمثل في حالته الجهد الدولي للبحث عن حل سلمي للمشكلة النووية الإيرانية، فعلى ضوء الاستثمار الإيراني الكبير في لبنان والإسناد الواسع لحزب الله إضافة إلى الشراكة المعلنة بين طهران ودمشق، يكون من الصعب على إيران ألا تعتبر القرار الدولي 1559 ومفاوضات الاتحاد الأوروبي جزءا متمما للحملة الدولية الساعية إلى تقليص التأثير الإقليمي الإيراني.

على الرغم من ان الرئيس بوش كان قد وصف هذه العملية(اللااستقرار البناء) بأنها "مشروع الأجيال"، فإن خطى التقدم في هذه القضية كانت سريعة بشكل لافت بحساب المستويات الإقليمية والمستويات العالمية معا. ويعود ذلك، جزئيا، إلى طبيعة السياسة البيئية بين العرب أنفسهم. ففي كل عاصمة عربية، بات الزعماء

يبحثون عن الإجراء الذي يرضي البيت الأبيض وسعيا وراء اكتشاف المكامن التي تخدم الأولويات الأمريكية ورغبة في التوصل إلى الكيفية التي تجعل الدوافع الإصلاحية الأمريكية تعمل لمنفعة مصالحهم.لقد اصبح لكل دولة في الشرق الأوسط صيغها المختلفة. ويتبع البعض منها مسارات متعددة في الوقت نفسه. ففي تونس، يلعب النظام بورقة إسرائيل موجها الدعوة إلى شارون لحضور مؤتمر المعلومات الدولي. أما الكويت فيحتدم الجدل القديم حول حق المرأة في التصويت في الانتخابات البرلمانية.وفي مصر يلعب النظام على الورقتين الإسرائيلية والديمقراطية رافعا درجة سخونة" السلام البارد" مع إسرائيل، وواعدا بتحقيق نوع من الإصلاح المؤسساتي. أما في المغرب العربي، فلقد سجلت الجزائر نقطة لصالحها عندما تغيبت في أيلول 2004 عن جلسة التصويت على القرار 1559، مما سمح بتمرير القرار من دون أي معارضة.فيما دعت المغرب إلى تظاهرة شارك فيها ثلاثون ألف متظاهر خرجوا إلى شوارع الرباط احتجاجا على استمرار اعتقال محتجزين مغاربة لدى جبهة البوليساريو التي تدعمها الجزائر.وفي هذه الحالة كان الغرض هو تسلي الاهتمام الدولي والأمريكي بشكل خاص على إساءة تصرفات دول عربية.(ساتلوف، 2005)

ثانيا: المشروع الأمريكي في العراق

إن العراق يشكل البوابة لاستراتيجية أمريكية إقليمية جديدة في المنطقة، هي جزء متمم لاستراتيجية معولمة اكبر، تم التنظيم لها من خلال ما يعرف ب" المشروع الأمريكي للقرن الجديد"، وهو المشروع الشهير الذي صاغه صقور اليمين الأمريكي عام 1988 برعاية أحد أهم مراكز البحث اليمينية" American Enterprise". هذا المشروع يطرح ضرورة الهجوم والهيمنة العالمية من اجل الدفاع، كمنظور مركزي لتعامل الولايات المتحدة مع مسائل الأمن القومي الأمريكي، وتكريس موقع ونفوذ الولايات المتحدة في العالم. وهو يرى ان الانفرادية الأمريكيةUnilateralism في السياسة الدولية، وليس التعدديةMultilateralism التي تفترض التفاوض مع القوى الدولية الأخرى بما فيها الأمم المتحدة هي التي

تحقق المصلحة الأمريكية، وان على واشنطن السعي وراء المصلحة التي تراها وتعتقد بها من دور الإنصات إلى ضجيج الآخرين وانتقاداتهم وطلباتهم بالمشاركة في القرار. (الحروب،عدد 116، 2003)

إن أهم المكونات الأساسية للمشروع الأمريكي في العراق تتلخص بما يلي: (الحروب،عدد 116، 2003)

1. إن الحلقة العراقية في المشروع الأمريكي للقرن الجديد هي الإجهاز على مركز أساسي من مراكز الإزعاج والإعاقة، وبالتالي المساعدة في تمهيد الأرض لشرق أوسط جديد يقاد عنوة باتجاه ما تراه الاستراتيجية الجديدة، وفي القلب من هذا الشرق الأوسط الجديد تقع بالطبع إسرائيل وأمنها ومصالحها المرتبطة عضويا بالولايات المتحدة.
2. يريد المشروع الأمريكي في العراق خلق حليف جديد(وليس صديق) على نمط وشكل إيران ما قبل الثورة، أي إيران الشاه، أو على اقل تقدير حليف برتبة تركيا، ولكن بكل تأكيد أعلى من رتب الصداقة مع كل من السعودية ومصر والأردن، بإيجاد مثل هذا الحليف الإقليمي الجديد تكون الولايات المتحدة قد أمنت جسرا لاستراتيجيتها التطويعية الجديدة، وقاعدة لتهديد الخصوم الواضحين، والحلفاء المترددين على حد سواء بهدف انصياع الجميع مباشرة أو غير مباشرة للأطر والتوجهات الأمريكية العامة الجديدة في القرن الأمريكي الجديد.
3. يريد المشروع في العراق كسر قوس الاستقواء الإقليمي الذي كان قد تكون من سوريا والعراق وإيران، من دون تنسيق استراتيجي فيما بينها، والمعادي للسياسة الأمريكية في المنطقة، ضرب العراق يعني كسر القوس من الوسط بما يؤدي إلى أن تنهار بعده إيران وسوريا، أو يتم خفض مستويات واسقف ممانعتها وعداوتها، إلى أن ينتهيا إلى الاندراج في التوافق مع ما تريده واشنطن.

ذلك أن من أحد أهم التداعيات لهذا المشروع الأمريكي ستكون إقناع العرب بان الفترة القادمة على الوطن العربي ستعيد الحقبة الاستعمارية(recolonized) التي

عاشها في القرون الماضية، ولكن –هذه المرة– بالصيغة الأمريكية التي تحكمها أسس المصلحة والقوة، وتقوم على المرتكزات التي تدعي تحقيقها، كتفعيل النهج الديمقراطي، والإصلاح...(Ajami, January/February 2003)

4. فك التناقض الجوهري والدائم الذي تعاني منه السياسة الأمريكية في المنطقة إزاء دعاوى دعم الديمقراطية والتبشير بها، والتحالف مع الأنظمة المستبدة، وتكريس سيطرتها على المجتمع، وغض النظر عن بطشها المستمر، وضمان إشراف الولايات المتحدة بشكل قريب ولصيق على إطلاق أول نموذج للديمقراطية بالمقاس الأمريكي في بلد عربي، سياسيا وماليا واداريا.

5. يريد المشروع الأمريكي في العراق تأمين موارد النفط بشكل لا خشية عليه؛ وذلك عن طريق السيطرة المباشرة على ثاني اكبر احتياطي عالمي، وإخضاع بقية المصادر بقدر كبير من الخوف والتهديد المباشر، تحديدا دول الخليج، حتى تظل منخرطة فيما تراه واشنطن من مصلحتها الإقليمية والاستراتيجية،وبذلك يكون الضمان الأكبر لحرمان المنطقة من أي محاولة للتنمية المستقلة.

6. يريد المشروع الأمريكي في العراق إزالة واحد من أواخر العوائق الإقليمية أمام " أمن وسلامة إسرائيل"، وأمام فرض صيغة تسوية تكون المصلحة الإسرائيلية هي البوصلة الأساسية لها،ويتم ذلك عبر تحقيق خفض مريع في سقف الممانعة العربية لأي مشروع يراد فرضه على الفلسطينيين والسوريين، في إطار تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي.

7. ان المشروع الأمريكي في العراق سوف يحقق أهمية اقتصادية كبيرة تتمثل في حماية الدولار ضد اليورو؛ ذلك أن تعامل العراق باليورو سوف يقضي عليه في المهد قبل أن تستهويه الأوبك. وهكذا فإن حرب العراق كانت أبعد من الإطاحة بنظام صدام، وأبعد من أسلحة الدمار الشامل، بل أبعد من منطقة الشرق الأوسط أيضا.

8. يريد المشروع الأمريكي في العراق قطع الطريق على أي مشروعات للتقارب العربي، تكون بعيدة عن السيطرة والتوجيه الأمريكي المباشر.

إن الحديث والدعاية الفارغة عن إحلال الديمقراطية في العراق واكتشاف الاستبداد العراقي من دون سائر الاستبدادات العربية والعالمية النظيرة، ودعاوى بناء عراق حديث، وكل ما سوى ذلك ليس إلا الحب الذي تحتاج إليه طاحونة القوة الأمريكية من اجل المضي في استراتيجية هي أعلى بكثير من كل اجندات حقوق الإنسان التي يتضامن معها المرء بشكل مطلق، إن كانت حقيقة وليست شكلية.(الحروب،عدد113، 2003)

ويبقى السؤال الحقيقي هو ما اذا كانت الاستراتيجية الأمريكية إزاء الوطن العربي، وسياسات حروب بوش الإمبريالية، أو ما يسمى ب"الحروب الاستباقية"، وخاصة الحرب الأمريكية على العراق، سوف تثبت أنها ليست اكثر من تدبير مؤقت لتأجيل أفول الهيمنة الأمريكية واطالة عمر الأحادية أم ستثبت انها باهظة التكاليف وعقيمة لا بد معها من إعادة تقييم شاملة كخطوة نيرة من اجل مصلحة أمريكا نفسها.هل ستخرج الأصوات العاقلة عن صمتها في النهاية لتعمل وتتحرك من اجل حماية الجمهورية من الإمبراطورية، ومن اجل إعادة الحياة إلى القانون الدولي ووقف التفسخ الأخلاقي لمجتمع ينبض بالحياة؟هل سترتفع هذه الأصوات لاعادة الاحترام للدستور ولضمان أن الحقوق المدنية لاصحاب الرأي المخالف والاقليات العرقية، وبخاصة العرب والمسلمون الأمريكيون، ستحترم كما ينبغي؟!؟

ثالثا: القضية الفلسطينية

أكدت الولايات المتحدة مرارا وتكرارا على أنها مهتمة بأمن إسرائيل وترفض العنف الموجه إليها ،وطالبت السلطة الوطنية الفلسطينية بالعمل على تهدئة الأوضاع من أجل استئناف التفاوض حول تطبيق توصيات "ميتشل"و"تينت"- (هي تلك التوصيات الصادرة عن مسؤولين أمريكيين من أمثال ميتشيل وتينت والمتعلقة في مطلب يفترض أن إسرائيل التزمت به منذ مؤتمر مدريد، وهو قرار تجميد بناء المستوطنات، في محاولة لوقف الانتفاضة وإنهاء الأوضاع المتفجرة في المناطق المحتلة تمهيدا لإحالة الملف الفلسطيني إلى طاولة المفاوضات)- ولكن الرئيس بوش فاجأ الجميع بإعلانه في شهر تشرين الاول 2001 أن: "الدولة الفلسطينية كانت دائما

جزءا من التصور الأمريكي لحل الصراع العربي -الإسرائيلي"، وهي التصريحات التي رحبت بها الدول العربية والسلطة الوطنية الفلسطينية ،وتلت ذلك تصريحات كولن باول وزير الخارجية الأمريكي السابق (19 تشرين الثاني 2001)التي لخص فيها رؤية بلاده لاستئناف مسيرة التسوية التي قال فيها "لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون الاعتراف الصريح والقاطع بحق إسرائيل في الوجود كدولة يهودية داخل حدود آمنة، وبدون ذلك يصبح السلام مستحيلا ،وفي الوقت نفسه فإن الاحتلال المستمر للأراضي الفلسطينية لا يوفر لإسرائيل السلام والأمن، وكذلك توسيع المستوطنات وإشعار الفلسطينيين بالعجز والافتقار إلى السلطة يعتبر وصفة للمواجهة وليس للاستقرار،وان حصول الفلسطينيين على دولة أمر ضروري ومشروع شريطة ألا تكون ملاذا للإرهاب ولا لأولئك الذين يعتزمون الهجوم على إسرائيل".(عكاشة،2002)

وكما هو واضح من هذه التصريحات أن موقف الإدارة الأمريكية لم يأت بجديد، حيث ظلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ بوش(الأب)تردد أن المستوطنات عقبة في طريق السلام، والذي ترى الولايات المتحدة أن الطريق الأفضل للمساهمة بعملية السلام المرجوة بين طرفي الصراع العربي–الإسرائيلي هو عدم الاعتراف به كصراع غير قابل للحل، بل إيجاد الطرق التي تجعل لكل من الدولتين حدود معينة، تقام معها كلتا الدولتين بتعايش وسلام.(Hertzberg,January/February 2001,p 146)وتحفيز إسرائيل على تجميد المستوطنات (وليس تفكيك القائم منها) باعتبار أن هذا الإجراء يوفر الأمن لإسرائيل!

وبذلك فإن كل المواقف الأميركية فيما يخص القضية الفلسطينية قد برزت على خلفية التحالف الأميركي – الإسرائيلي، وليس فقط على خلفية الخلط الأميركية بين الإرهاب ومقاومة الاحتلال المشروعة، فبعد الضوء الأخضر الأميركي لأرييل شارون بالرد على الانتفاضة "بالشكل الذي يراه مناسباً"، استطاعت واشنطن بما تملك من سطوة دولية، استصدار قرار من مجلس الأمن حمل الرقم 1373 يحدد

آلية صارمة لمحاربة الإرهاب ويوفر بالتالي لشارون غطاءً دولياً لاستكمال خطته بتصفية القضية الفلسطينية. (www.arabtimes.com)

ويمكن تلمس ملامح الاستراتيجية الأمريكية إزاء الوطن العربي والقضية الفلسطينية كالتالي: (كيالي، 2003)

1. إن عملية التسوية لا ينبغي أن تقتصر عل حل قضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وأنها يجب أن تتضمن بالضرورة بناء شرق أوسط جديد، على قاعدة إدخال تغييرات في البنى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي مبنى السلطات السياسية، تتأسس على نشر الديمقراطية والانفتاح الاقتصادي والتغيير في مفاهيم المنظومة التربوية- الثقافية في المنطقة العربية.
2. إن الولايات المتحدة لا ترغب بإجراء تغييرات وإصلاحات سياسية واقتصادية في معظم البلدان العربية فقط، وانما ستعمل أيضا على الدفع بهذا الاتجاه بمختلف الوسائل الممكنة، بما في ذلك وسائل الضغط السياسي والاقتصادي المباشر، وربما القوة العسكرية، إن لزم الأمر.
3. إن إسرائيل هي حجر الزاوية في الاستراتيجية الأمريكية إزاء المنطقة العربية، ولذلك فمن الطبيعي أن تسعى أمريكا لضمان أمن هذه الدولة وتفوقها النوعي في مختلف المجالات، وتمكينها من التدخل في صياغة الترتيبات الجديدة في المنطقة، من هذا الموقع المتميز.

أما فيما يخص المواقف الأمريكية القادمة نحو القضية الفلسطينية بعد التطورات الجديدة التي تمخضت عن عملية الانتخابات، والتي تمثلت بوصول حماس إلى السلطة، فإنها ستستغل كمبرر إضافي لما تقوم به إسرائيل، وهو العمل الانفرادي والانفصال من جانب واحد، ورسم الحدود التي تناسبها، بحيث تتخلى عن عدد من المستعمرات غير الجوهرية، وتضم المستعمرات المحيطة بالقدس والقريبة من الخط الأخضر.(صحيفة الرأي، 2006/2/2)

إن إسرائيل ستجد أن وجود حماس في السلطة، وهي منظمة تعتبرها أميركا إرهابية، يسهل على إسرائيل تنفيذ مخططها، فلا يعترض عليه العالم، بل يؤيده كما

أيد انسحاب شارون من قطاع غزة بدون مفاوضات أو تنسيق مع الجانب الفلسطيني.

أما الولايات المتحدة فبالتأكيد ستتبنى هذا الموقف، وتعتبره تنفيذا لخارطة الطريق، وربما وفاء برؤية بوش لدولتين، كل ما هناك أن أميركا اكثر استعدادا لقبول حماس، التزاما منها بشعار الديمقراطية في الشرق الأوسط، فهي لا تستطيع أن تنادي بالانتخابات، ثم ترفض النتائج التي تسفر عنها، خاصة في ظل الشهادة بحرية الانتخابات ونزاهتها.

2.5مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط

إن تبني الولايات المتحدة للاستراتيجية الإمبريالية الكبرى تجاه الشرق الأوسط، بأهدافها ومصالحها ومرتكزاتها، والأحداث التي مرت بها، وعلى رأسها أحداث أيلول/سبتمبر، ودور الإدارة الحالية الذي تقوم به لتحقيق هذه الاستراتيجية، والدور الكبير الذي تلعبه لرعاية حليفتها المفضلة، إسرائيل، وما لهذه الحليفة من دور كبير، يتمثل بجماعات الضغط اليهودية، في تسيير سياساتها، وما لها أيضا،الولايات المتحدة، من مخططات استراتيجية ضخمة تجاه قلب الشرق الأوسط، الوطن العربي،كل ذلك لن يدع مجالا للشك بأنها ستتنحى عن دورها العظيم في إدارة دفة هذا العالم، والقيام بالدور الذي ارتأته لنفسها في العالم، بشكل عام،وفي الشرق الأوسط بشكل خاص،وبذلك فإنه يتوقع أن المستقبل المجهول قد تشمل مجموعة الأحداث التالية:

1. بشكل عام، فإنه من المتوقع استمرار السياسات الأمريكية تجاه المخطط الشرق أوسطي الجديد" الشرق الأوسط الكبير" ، من خلال استكمال خططها الاستراتيجية، وذلك لترسيخ المصالح الأمريكية في المنطقة، ورغبتها في حماية أهدافها ومصالحها والدفاع عن مرتكزاتها، استمرارا لبقائها، وضمانا لبقائها متربعة على عرش النظام العالمي، كقطب أوحد يدير العالم.

2.فيما يخص المشروع الأمريكي في العراق، فمن المتوقع استكمال سلطة الاحتلال إقامة القواعد العسكرية والاستخباراتية على ارض العراق، وعندما يتم إنشاء هذه القواعد فإن حكومة موالية لأميركا يعتبر أمرا ضروريا للمحافظة على هذه المنشآت وتقديم التسهيلات اللازمة لها.

3.ليس من المستبعد أن تلجأ أمريكا إلى ضرب العراقيين بعضهم ببعض، إذا وجدت أن الخيارات المختلفة لا تلبي لها ما جاءت إلى العراق من اجله، إذ قد تلجأ الولايات المتحدة إلى سياسة "فرق تسد"، وذلك من خلال نشر النزاعات الطائفية والقبلية والقومية، مما يلهي العراقيين من عدوهم الخارجي، ويصبح هذا العدو حكما أو مطلبا عراقيا للسيطرة على النزاعات.(قاسم،2004)

4.إن القواعد التي تم إنشاؤها في العراق تقدم فائدة عظيمة بمجابهة إيران، ذلك أن الولايات الأمريكية ستستخدم هذه القواعد كركيزة أساسية للتصرف مع إيران، إذا لجأت الولايات المتحدة إلى استخدام القوة معها من اجل تطويع وطوي الملف الإيراني الخاص بتخصيب اليورانيوم المحتدم إلى الآن.

5.من المحتمل أن تؤول التجربة الأمريكية في العراق إلى ما آلت إليه التجربة الإسرائيلية في لبنان، عندها تكون نهاية استراتيجية بوش، الرهان الكبير الآن على نجاح الاستراتيجية الأمنية الأمريكية يتمركز في العراق، من حيث أنها ساحة القتال الرئيسية التي تقرر هل هذه السياسة ستستمر أو أنها ستتوقف، وبذلك فإن إخفاق الأمريكيين سيؤدي إلى تغيير في البيت الأبيض وإلى توقف الاستراتيجية الحالية، ونجاحهم سيعز موقف بوش وسيبقيه في البيت الأبيض كمنتصر وبطل قومي.(قاسم،2004)

6. إن مجابهة إيران لا تعني بالضرورة غزوه أو توجيه ضربة عسكرية له..فقد كان في غزو العراق من الصعوبة ما يكفي، فكيف بإيران..ولكن لا يمكن نفي الغزو أو الضربات العسكرية نفيا قاطعا، فالولايات المتحدة تتمتع بالقوة الكافية للقيام بأي منهما.

7. الخيار الأقوى هو أن تتمكن إسرائيل من ضرب وتدمير منشآت إيران النووية، إذ أن تدمير إسرائيل لها سوف يقضي على خط كبير يتهدد إسرائيل.مع العلم بأن هجوما كهذا ممكن وفقا لقدرات إسرائيل العسكرية، والدعم الأمريكي اللازم لها.(برادلي،2004)

8. إذا تم الخيار السابق، فإن الولايات المتحدة ستقوم بشجب الفعل الإسرائيلي،وإنكار تورطها، ذلك أنها قد تخلصت من تحمل عبء الضربة العسكرية تجاه إيران، وركزت اهتمامها على حالة عدم الاستقرار في العراق،والفائدة الأكبر هي تجنب خطر رد إيران بضرب ناقلات النفط في الخليج، كآلية رئيسية للانتقام،وبالتالي عرقلة تدفق النفط وخسارة الجانب الأمريكي الصعبة. (برادلي،2004)

9. على خلاف إيران، يمكن للولايات المتحدة أن تمارس ضغوطها على سوريا في سعة من الوقت، حيث أنها لا تمتلك برنامج أسلحة نووية،ولكن قد يتعدى الأمر مجرد طرد الجماعات الإرهابية من دمشق، بل وقف دعمها لحزب الله.

10. لا بد للولايات المتحدة من تجربة كافة المحاولات لاضعاف حزب الله، على أن تتيقن من أن تنظيم القاعدة لن يحل محله كسلطة مهيمنة على جنوب لبنان.

11. على الولايات المتحدة أن تتأكد من المحافظة على الأمن الإسرائيلي، فإسرائيل دعامة حقيقية تستند إليها الإمبراطورية الأمريكية في الشرق الأوسط.

12. من باب حرص الولايات المتحدة على مصالحها في الوطن العربي، ستضاعف اهتمامها بالرأي الدولي لشجب الأوضاع الرديئة في الوطن العربي، وخاصة الضفة الغربية وقطاع غزة، على أن تؤكد إلقاء اللوم بذلك على القيادة الفلسطينية.
13. ويبقى للعالم العربي اختيار الاحتمال الذي تعيشه، فأما انه سيبقى بالحال الذي هو عليه الآن، إن لم يزدد سوءا أو الانخراط في المشروع الشرق أوسطي الكبير، أو إدراك الإصلاح الحقيقي بصحوة كبيرة توقظه من حالة السبات الذي يعيش.

مستقبل الشرق الأوسط في ضوء الاحتمالات

ولذا فالاحتمال الأكبر للاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط في المرحلة المقبلة، هو أن نرى تصاعد أفكار حول أهمية إحلال الديمقراطية أولاً في الشرق الأوسط، بما في ذلك العالمين العربي والإسلامي قبل الحديث عن السلام أو دونما علاقة ضرورية بذلك.فعلى سبيل المثال فإن الآثار المتوقعة لذلك بالنسبة لمصر هي ازدياد الضغط فيما يتعلق بحلقات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وربما العودة إلى استخدام المساعدات الأمريكية كأداة، مع التلويح بتحويل المساعدات العسكرية لمصر إلى مساعدات اقتصادية ونقل المساعدات الاقتصادية إلى جهات غير حكومية، مع عدم يقين بشأن رؤية الحوار الإستراتيجي المصري الأمريكي.أما بالنسبة للسعودية فالواضح أن التركيز لن يكون على الدمقرطة، بقدر التركيز على تغيير مناهج التعليم والحد من التطرف الديني، في وقت توجد فيه توجهات فكرية في واشنطن (كما هو الحال في مركز أبحاث راند الأمريكي لدراسات الشرق الأوسط)، بشأن نتائج ما يسمى تجارب وهابية معتدلة جديدة، وقبل ذلك لن تتجاوز واشنطن في ضغوطها على السعودية الحد الأقصى.

وبالنسبة للعراق فسوف يستمر بقاء القوات، ومحاولات تهدئة الوضع، واستخدام سياسات العصا والجزرة، ومحاولات إقناع مختلفة للطرف السني الغائب. وفي الوقت نفسه، سوف يستمر التصعيد ضد سوريا، في اتجاه عزلها دوليا، مع

الدفع في اتجاه الانسحاب نهائيا من لبنان، بتنفيذ القرار 1559، وستستمر المحاولات الأمريكية لتخيير حزب الله بين التحول إلى حزب سياسي منزوع السلاح أو مواجهة خيارات صعبة. أما بالنسبة لإيران فستستمر السياسة الحالية، وربما ينجح الصقور في الدفع نحو التدخل في شؤونها بشكل ما، لزعزعة الاستقرار، مع استمرار الحديث عن الخيارات العسكرية، وفى حالة السودان سوف يستمر هؤلاء في تدويل الصراع في السودان، والدفع في اتجاه الفيدرالية، والضغط على حكومة الخرطوم التي يرى بعضهم أنها بانتظار رصاصة الرحمة.(البدري،2005)

أما الحرب على الإرهاب، فإنها ستشمل فرص التعاون الأمني والتوسع فيه على مختلف دول العالم، ومحاربة الجماعات الإسلامية المتطرفة، وتطوير سبل جمع المعلومات عنها وتغيير حدة الخطاب الديني المحلي الإسلامي وربطها بالديمقراطية والحرب على الطغيان.

إن التوجهات السابقة تعبر عن التيار الرئيس السائد داخل الإدارة الأمريكية المتمثلة بالمحافظين الجدد، وخاصة بمجلس الأمن القومي، لكن وجود مثل هذه التوجهات لا تعني إمكانية تحقيقها، لكن ارتباطها بالتوجهات السائدة في الإدارة يؤكد أنها ستظهر بشكل أو بآخر في الفترة القادمة.

وبهذا فإن استراتيجية الإمبريالية الأمريكية في الوطن العربي في المرحلة الراهنة، التي نستشفها من مخططاتها العسكرية والسياسية تتحدد ملامحها على النحو التالي:

أولا :السيطرة المباشرة على مصادر الثروة النفطية في منطقة الخليج التي تحوي أكبر احتياطي عالمي من هذه المادة. وباحتلال العراق تكون الولايات المتحدة وضعت كافة بلدان الخليج (عدا إيران) تحت مراقبتها العسكرية المباشرة (السعودية، العراق، الكويت، الإمارات، البحرين، قطر، عمان.

ثانيا :القضاء على حركة التحرر الوطني الفلسطيني بفرض حل استسلامي على السلطة الفلسطينية (خارطة الطريق راهنا) يعقبه فرض التطبيع على الأنظمة العربية مع الكيان الصهيوني، تحت مظلة ما يعرف بخطة"الاعتراف والاندماج". وبذلك تبدو النظرة العربية تجاه الاستراتيجية الأمريكية الموجهة نحو القضية الفلسطينية،

هي النظرة إلى الشريك الذي يسعى إلى الحياة الأفضل لجميع الأطراف. (Doran,January/February 2003)

ثالثا :تحجيم الأنظمة الخارجة عن الصف الأمريكي، سواء بطرق عسكرية أو عن طريق الضغوط السياسية والاقتصادية والتهديدات العسكرية (سوريا، لبنان).

رابعا :إدخال "إصلاحات" على بعض الأنظمة العربية، خاصة الخليجية منها، حتى لا تبقى مولدا لــ"التطرف الديني" ("إصلاح" البرامج التعليمية، تقليص تأثير رجال الدين ومؤسساته في الدولة، إدخال مظاهر ليبرالية على أنظمة الحكم لاحتواء المعارضات الناشئة).

خامسا :مزيد من إخضاع الأنظمة الأخرى للشروط الأمريكية، سواء في سياستها الداخلية أو الخارجية (مصر، الأردن، اليمن، تونس، الجزائر، المغرب)، وإدخالها ضمن محاور سياسية واقتصادية وإقليمية خاضعة للهيمنة الأمريكية كمشروع الشراكة في الشرق الأوسط .

الخاتمة

إن المتتبع لشؤون منطقة الشرق الأوسط، يستطيع أن يعطي مؤشرات وأدلة كثيرة على أن الأحداث التي تمر بها منطقة الشرق الأوسط اليوم، ليست وليدة عهد جورج بوش الابن، وان المؤسسات السياسية الأمريكية لم تبدأ بوضع وتنفيذ مخططاتها للشرق الأوسط، منذ بداية إدارة بوش الابن فقط، إذ أن هذه المخططات والاستراتيجيات التي تم وضعها في وقت سابق بدأت خيوطها العملية تتضح في كافة الأحداث التي مرت بها المنطقة،وما زالت.

لذلك يمكن أن نؤكد أن ما يحدث اليوم من أحداث خطيرة على الساحة الشرق أوسطية والساحة العربية، وما تنفذه إدارة بوش هما إحدى المراحل المتقدمة للاستراتيجية الموضوعة لهذه المنطقة بهدف السيطرة على منابع النفط في العالم، وتحويل الولايات المتحدة الأمريكية إلى المتنفذ الوحيد في منابع النفط واستخراجه وتصديره وتسعيره واحتياطيه، من دون منافس، وبذلك تصبح هي بحق الدولة العظمى والقوة الاقتصادية الأولى والأكبر، حسب النظام العالمي الجديد ذي القطب الواحد، والإمبراطورية القادرة على التحكم في اقتصاديات العالم شرقا وغربا.

ومن هنا، يتضح بان الفرضيات التي بنيت عليها هذه الدراسة، وخاصة الفرضية الام، والتي تقول بان هناك علاقة بين الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والدوافع والأهداف التي تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها في المنطقة، قد أثبتت نفسها،وبقوة، ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية جعلت استراتيجيتها تقوم على مجموعة الأهداف الحيوية والمرتكزات التي وضعتها لنفسها، وتسعى بكل قوتها إلى تحقيقها.

ولذا فإنه – ومن خلال هذه الدراسة، وفي ضوء الفرضيات التي بنيت عليها، يمكن التوصل إلى مجموعة الملاحظات الآتية:

1. إن الحالة الراهنة للاستراتيجية الأمريكية، بإدارة جورج بوش الابن، المصرة على فرض الهيمنة الأمريكية المباشرة على الشرق الأوسط، ما هي إلا مرحلة تثبيت الانفراد الأمريكي بقيادة النظام العالمي، مما يحوله من وضع مؤقت إلى بنية مستقرة لعقود قادمة من الزمان، وليس القرار الأمريكي بضرب أفغانستان ثم العراق وإطاحة نظامه سوى حلقة مهمة من حلقات تنفيذ تلك السياسات التي سبقتها حلقات أخرى، وسوف يتلوها المزيد من الحلقات.
2. إن سياسة إدارة بوش الابن، ساهمت في خلق أزمة الإرهاب الدولي (التي تعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 إحدى حلقاتها)، لتحل محل العدو الشيوعي القديم، لتنفيذ مخططاتها بشن حربها على أفغانستان، كما أن استغلال هذا العدو الجديد في خلق الوضع الخطير المتمثل في المواجهة الأمريكية العراقية من جهة والمواجهة الإسرائيلية الفلسطينية من جهة أخرى، ومحاولة خلق أزمة حقيقية لتغيير النظام السابق في العراق بأية وسيلة وتسليم العراق إلى الإدارة الأمريكية، ما هي إلا محاولة للسيطرة على الأرض العراقية كأهم منطقة استراتيجية، جغرافيا واقتصاديا، في الشرق الأوسط، كقاعدة انطلاق للسيطرة على باقي المنطقة في الخليج وإيران، ومن جهة أخرى على تركيا، وجميع القوى المقاومة للاحتلال الإسرائيلي من خلال سوريا. وهنا تلتقي المصالح الإسرائيلية مع المصالح الأمريكية في القضاء على جميع أنواع المقاومة

للوجود الإسرائيلي في المنطقة، وإنهاء قضية فلسطين بالوسائل التي ترتئيها مصالح إسرائيل.

3.أن النظام العربي يواجه عدة احتمالات تجاه الاستراتيجية الأمريكية، تتمثل بما يلي:

أ. استمرار النظام القائم حاليا كما هو مع تأثره بما يحدث في العراق، أو أي منطقة أخرى قد تتناولها الاستراتيجية الأمريكية، بشكل أو بآخر.

ب.الذوبان في المشروع الشرق أوسطي المطروح منذ اجتماعات مدريد عام 1996.

ج.نشأة إطار إقليمي جديد تحت عنوان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يضم إلى جانب الدول العربية كل من إيران وتركيا وإسرائيل،(الشرق الأوسط الكبير).

د.إدراك إصلاح حقيقي وجذري بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني، يحيي النظام العربي الحالي والجامعة العربية مسترشدا في ذلك ببناء وهيكلة الاتحاد الأوروبي.

4.إن كلا من الحرب على الإرهاب والوضع الراهن للنظام العالمي بهيمنته الأميركية يقدمان للولايات المتحدة فرصا ذهبية، إذ يصبح بإمكان الإمبراطورية الأميركية أن تتوسع في منطقة الشرق الأوسط بقدر لم يسنح لها من قبل، وذلك في محاولاتها الدائبة لاستبدال الأنظمة المعادية لأميركا بأنظمة موالية لها، وإيقاف برامج أسلحة الدمار الشامل، وتضاؤل التهديد الذي يمثله تنظيم القاعدة وحزب الله، وتقدم أفكار التحرر السياسي، واستمرار تدفق النفط إلى الأسواق العالمية، ودعم الدول الحليفة، وتداخل اقتصاديات دول المنطقة مع الاقتصاديات العالمية.

5. لقد كان أمام الولايات المتحدة الأمريكية فرصة ذهبية نادرة أن تأتي اللحظات التاريخية بمثل هذه الظروف التي تجعل منها قائدة ورائدة للفكر العالمي والسياسة الاقتصاد ، ومن ثم تفرض دقائق وتفاصيل حضارتها على معظم شعوب العالم ، ولكن الفرصة أصبحت في حكم الفرصة الضائعة لأن الشعب الأمريكي والحزب الجمهوري الأمريكي تحديداً لم يحسن الاختيار لشخصية

تجمع بين الثقافة والفكر والقيادة والزعامة والقدرات الشخصية التي تتواكب مع هذه المرحلة التاريخية النادرة التي كان يمر بها العالم ، وكان يمكن لأمريكا أن تقوده نحو آفاق أكثر واقعية وبموضوعية، بعيداً عن النعرات الثقافية الضيقة التي كان يوجهها كل من فرانسيس فوكوياما وصموئيل هنتنجتون ومنظري المحافظين الجدد المتطرفين والذين يعتبرون بحق هم المسؤولين عن الإخفاق الأمريكي وعلى مستوى العالم من أجل وصول أمريكا إلى الزعامة الحضارية للعالم.

6. ليست الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة بوش الابن هي الإدارة الأولى_ ولن تكون الأخيرة- التي تنخرط في تحالف استراتيجي مع الكيان الإسرائيلي، وتقدم له كل أنواع الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي، إنما خصوصية هذه الأدارة تكمن في أنها تجاوزت الكثير من الضوابط والتوازنات التي كانت تراعيها.

7. إن الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط قد تبلورت في ضوء الرؤية المستقبلية للطبيعة التي ستكون عليها الإدارة الأمريكية التي يرأسها الحزب الجمهوري بقيادة المحافظين الجدد، والتي أثبتت بأنها تحمل الكثير من الحقيقة، إذ أنها تقول بأن الاستراتيجية القادمة نحو الشرق الأوسط ستكون ذات رؤية سياسية متناقضة وضعيفة، ومليئة بالصراعات القائمة على أساس تغيير الأنظمة، ولو بالقوة.

8. كما أن استراتيجية الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط غير متبدلة؛ فهي تخضع لحسابات أساسية ثابتة إلى تاريخ السياسة الأمريكية، فالاستراتيجية الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية-مثلا- هي مبنية في الأساس على الحفاظ على الكيان الصهيوني قوياً من الناحية العسكرية ومستقراً من الناحية الاقتصادية، ضمانة للمصالح الأمريكية في المنطقة، مما دفعها إلى تبني فكرة التوازن الإقليمي بين الكيان الصهيوني والدول العربية مجتمعة.

لذا فمن المتوقع أن تستمر الولايات المتحدة الأمريكية في استراتيجيتها تجاه الشرق الأوسط، لترسيخ المصالح الأمريكية في المنطقة، على أن تصبح الولايات الأمريكية جزءا من الجسد الشرق أوسطي بتواجد قواتها في معظم المناطق،

ورغبتها في حماية أهدافها ومصالحها والدفاع عن مرتكزاتها الداعية إلى الإصلاح والسلام والديمقراطية والأمن ومجابهة الإرهاب، وذلك ببقائها في قلب الشرق الأوسط (الوطن العربي)، على ان تستمر بتنفيذ مخططاتها في السيطرة والهيمنة التي ترسم حدودها المستقبلية، بما يضمن لها التفوق الكامل، لها ولحليفتها إسرائيل.

المراجع

أ- المراجع العربية

أبو عامود، محمد سعد،2003، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد 7، عدد 293،ص 166.

أسعد، منى، حزيران 1995، المساعدات الاقتصادية الأمريكية لإسرائيل، **صامد الاقتصادي**، عمان، عدد 101،ص32.

الايوبي، الهيثم، وآخرون،1977، **الموسوعةالعسكرية**،ج1، ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص27.

البدري، حنان، مارس 2005، اللاعبون الجدد في مجلس الأمن القومي الأمريكي، **ملف الأهرام الإستراتيجي**، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد 123، ص70.

البرصان، احمد سليم، ابريل 2002، إيران والولايات المتحدة ومحور الشر: الدوافع السياسية والاستراتيجية الأمريكية، **السياسة الدولية**، القاهرة، مجلد 37، عدد 148، ص35.

البرصان، احمد سليم، اكتوبر 2004، مبادرة الشرق الأوسط الكبير: الأبعاد السياسية والاستراتيجية، **السياسة الدولية**، القاهرة، مجلد 39، عدد 158، ص42.

الجزار، حمزة، أيار 1997، قمة هلسنكي بين النجاح والفشل، **مجلة الدفاع**، المملكة العربية السعودية، عدد 130، ص80.

الحروب، خالد، 2003، أين تكمن المصلحة العربية: في نجاح أو فشل المشروع الأمريكي في العراق؟ **شؤون عربية**، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، عدد 116، ص16.

الحروب، خالد،2003، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على خريطة القوى بالمنطقة، **شؤون عربية**، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، عدد 113، ص11.

الدجاني، هشام، 1994، **الإدارات الأمريكية وإسرائيل**، وزارة الثقافة، دمشق، ص7.

الرمضاني، مازن اسماعيل، 1991, **السياسة الخارجية (دراسة نظرية)**، جامعة بغداد، ص73.

السعدون، جاسم خالد، 2002، أحداث 11 أيلول/سبتمبر وانعكاساتها على منطقة الخليج، **المستقبل العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد 11، عدد 285، ص30.

الشطي، اسماعيل، 2002, بعد أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد9، عدد 283، ص28.

الشوربجي، منار، يوليو 2005، الثابت والمتغير في سياسة الولايات المتحدة الخارجية، **السياسة الدولية**، القاهرة، مجلد40، عدد 161، ص206.

العناني، خليل، يناير 2003، دور النفط في الأزمة العراقية الأمريكية، **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 151، ، مجلد 38، ص37.

العناني، خليل، 2004، اعتقال صدام ومستقبل الوجود الأمريكي في العراق، **السياسة الدولية**، القاهرة، مجلد39، عدد 155، ص138.

الكيلاني، هيثم، شتاء 2002/2001، على هامش الحرب الأمريكية على أفغانستان، **دراسات شرق أوسطية**، الاردن، عدد 18، ص87.

المعد، حمد، شتاء 2001، **دور إسرائيل في الاستراتيجية الأميركية الشرق أوسطية بعد حرب الخليج**، معلومات دولية، سوريا، مركز المعلومات القومي، عدد 67، ص30.

الموعد، حمد، آب/ أيلول 1981، **اللوبي المؤيد لإسرائيل في الولايات المتحدة**، **الأرض**، دمشق، العدد 928، ص5.

برادلي، تاير، 2004، **السلام الأمريكي والشرق الأوسط/المصالح الاستراتيجية الكبرى لأميركا في المنطقة بعد 11 أيلول**، ترجمة: عماد شعيبي، مركز

المعطيات والدراسات الاستراتيجية، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى1، ص39.

تشومسكي، نعوم، 2003، الحرب الوقائية أو "الجريمة المطلقة" العراق: الغزو الذي سيلازمه العار، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد 11،عدد297، ص36.

تشومسكي، نعوم، ،2004، **الهيمنة أم البقاء (السعي الأميركي إلى السيطرة على العالم)**، ترجمة: سامي الكعكي، لبنان، دار الكتاب العربي، ص56.

تشومسكي، نعوم، 1984، **حقوق الإنسان والسياسة الخارجية الأمريكية**، ترجمة: عمر الأيوبي، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، ص60.

تشومسكي، نعوم، 2003، احتلال العراق يرفع خطر الإرهاب وأسلحة الدمار معا، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد 2، عدد300، ص118.

تقديرات استراتيجية، تموز 2000، التحركات الأمريكية على الأصعدة العسكرية والسياسية والاقتصادية، الدار العربية للدراسات والنشر، مصر، مجلد 1، العدد127، ص5.

جرين، ستيفن، 1985، **الانحياز (علاقة أمريكا مع دولة إسرائيل العسكرية)**، ترجمة: سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، الطبعة الأولى، ص98.

جولدبرج، جوناثان جيرمي، 1998، **القوة اليهودية داخل المؤسسة الأمريكية**، ترجمة: مختار محمد متولي الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، ص32.

حمدان، سلوى، 1995، الصوت اليهودي في الانتخابات الأمريكية، مجلة **صامد الاقتصادي**، عمان، العدد 101 ص35.

خليل، محمود، اكتوبر 2002، التوان العسكري في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر2001، **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 150، ص83.

ريتش، برنارد، 2000، **الولايات المتحدة وإسرائيل**، ترجمة: مصطفى كمال، الطبعة الأولى، مؤسسة البيان، دبي، ص32.

ساتلوف، روبرت، 2005،**التقرير الرئاسي لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى**، ترجمة: امل الشرقي ،معهد واشنطن لسياسات الشرق الادنى، واشنطن.

سارة، فايز، 1987، **اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وأوروبا**، دار الكرمل، عمان، ص89.

سالم، علاء، فبراير 2001، ادارة **بوش(الابن) والشرق الأوسط، أبعاد التحولات في النظرة الاستراتيجية الأمريكية**، الدار العربية للدراسات والنشر، مصر، ص46.

سليم، محمد السيد، 1989، **تحليل السياسة الخارجية**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة،ص8.

سمور، علي، صيف 2002، رؤية بوش: انخراط أمريكي في المشروع الشاروني، **شؤون الأوسط**، بيروت، عدد 107.

سيف، مصطفى علوي، يناير 2003، الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: التحرك نحو المجهول، **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 151، ص67.

شرابي، نظام، 1990، **السياسة الأمريكية في الوطن العربي في القرن العشرين**، لندن، دار رياض نجيب الريس، ص52.

شلبي، امين، ربيع 2002، هل حققت الولايات المتحدة مصالحها في الشرق الأوسط، **شؤون عربية**، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، عدد109، ص24.

صايغ، فايز ، أيار 1967، **الدبلوماسية اليهودية**، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، ص39.

عاروري، نصير،2003، حروب جورج دبليو بوش"الوقائية" بين مركزية لخوف وعولمة إرهاب الدولة، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد 11، عدد 297، ص8.

عبد الحليم، احمد، كانون الثاني 2002، الاستراتيجية العالمية للولايات المتحدة، **السياسة الدولية**، القاهرة، العدد 147، ص24.

عبد الحي، وليد، 2001، علاقة السياسة الخارجية الأمريكية بالتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، **المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد 5، عدد 267، ص59.

عبد الرحمن، مهدي، 1998، **المنهج في العلوم السياسية في الجامعات الأردنية**، منشورات جامعة آل البيت، ص33.

عبد الغني، محمد شحات، خريف 2001، الخليج والإدارة الأمريكية "الجديدة"، **شؤون خليجية**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، الامارات العربية المتحدة، عدد 27، ص23.

عكاشة، سعيد، يناير 2002، موقف الولايات المتحدة من دول الطوق العربي، **السياسة الدولية**، القاهرة، عدد 147، ص66.

عليان، نور الدين يوليو/ حزيران 1995، العلاقات العسكرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، **صامد الاقتصادي**، عمان، عدد 101، ص21.

عموري، رغدة، يوليو/حزيران 1995، اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة، **صامد الاقتصادي**، عمان، عدد101، ص32.

فياض، عامر حسن،2000، الديمقراطية الليبرالية في مركبات وتوجهات السياسة الخارجية الأمريكية إزاء الوطن العربي، **المستقبل العربي**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد11، عدد261، ص147.

فيندلي، بول، 1993، **الخداع**، ترجمة: محمود يوسف زايد، المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص29.

قاسم، عبد الستار، 2004، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة وانعكاسها على العرب، **البيان**، دبي، مجلد22، عدد 35، ص279.

قهوجي، حبيب، 1979،**إسرائيل خنجر أمريكا**، سلسلة دراسات الأرض، دمشق، الطبعة الأولى، ص25.

كمال، محمد، يناير 2005، الفكر المحافظ والسياسة الخارجية لادارة بوش الثانية، **السياسة الدولية**، القاهرة، مجلد40، عدد 159، ص36.

كيالي، ماجد، 2003، تداعيات الغزو الأمريكي للعراق على القضية الفلسطينية، **شؤون عربية**، الامانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، عدد 113، ص21.

كيسنجر، هنري، 1974، **مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية**، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص89.

محمد، علي ناصر، 1996،**استراتيجيات الدفاع العربي: التجربة والخطأ والبدائل، اعمال ندوة الأمن العربي:التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربي-الأوروبي، باريس، ص26.

محمد، مصطفى كامل، 1995، **التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط ودور مصر**، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ص62.

محمود، احمد إبراهيم، يناير 2002، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، **السياسة الدولية**، القاهرة، مجلد 22، عدد 147، ص102.

مزاحم، هثيم، أيلول 1995، محاولة تفسير العلاقة الأمريكية الإسرائيلية، **مجلة الإسراء** بيروت، العدد 8، ص11.

مصطفى، ممدوح محمود، 1995، **الصراع الأمريكي السوفيتي في الشرق الأوسط**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص59.

مصطفى، ممدوح محمود، 1997، **سياسات التحالف الدولي**، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص5.

مطر، جميل، وهلال، علي الدين، 1983، **النظام الإقليمي العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الرابعة، بيروت، ص28.

معالي، محمد،2001، تقرير الإرهاب السنوي أداة للسياسة الخارجية الأمريكية، **دراسات شرق أوسطية**، الاردن، عدد 16، ص73.

مقلد، اسماعيل صبري، 2001، **نظريات السياسة الدولية**، منشورات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ص33.

منصور، كميل، شباط 1996، **الولايات المتحدة وإسرائيل/ العروة الأوثق**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ص15.

نقرش، عبدالله ، وحميد الدين، عبد الله، 2002، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من أيلول/سبتمبر: وجهة نظر،**المستقبل العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلد12،عدد 286، ص7.

نهرا، فؤاد، شتاء 2002، متغيرات السياسة الأمريكية ازاء العرب، **شؤون الأوسط**، مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، عدد 105، ص66.

ب- المراجع الاجنبية

Kissinger, Henry, sep 2002,**Does America need a Foreign Policy?,** Schuster & Simon.U.S.A. p53.

peuple du monde magazine, mars 2005, La politique de l'assassinat de ALHARIRI. paris,p139

Renner, Michael,January 2003,**Post** Saddam-Iraq:Linchpin of a new oil order,**Foreign Policy in focus policy report**. U.S.A,p60.

Madeleine Albright, September/October 2003 "Bridges, Bombs, or Bluster", **Foreign Affairs,** U.S.A vol.82, no.5. p53.

Joseph S. Nye, July/August 2003, "US Power and Strategy after Iraq " , **Foreign Affairs,** U.S.A,p139 vol.82, no. 4,p51

Ajami,Foad,January/February 2003, Iraq and the Arab's Future, **Foreign Affairs,** U.S.A vol.82, no. 1, p2

Doran, Michael Scott, January/February 2003, Palestine,Iraq,and American Strategy, **Foreign Affairs,** U.S.A vol. 82, no.1,p25

Ikenberry,G.John,September/October2002,America's Imperial Ambition, **Foreign Affairs,** U.S.A vol.81,no.5,p44.

Hertzberg,Arthur,January/February 2001, A small peace for the Middle East,**Foreign Affairs** U.S.A, vol.80, no.1,p139.

Mallaby,Sebastian, September/October 2000, The Irrelevant Election,**Foreign Policy**,no. U.S.A.121,74.

White House, released 17 September 2002,**The National Security Strategy of the United State of America.** U.S.A